د. عمرو عبد السميع

الإسلاميون

حوارات حول المستقبل

محمد الغزالي — ابراهيم شكري — مأمون الهضيبي — مصطفى مشهور

صلاح شادي — فهمي هويدي — د. كمال أبو المجد — خالد محمد خالد

د. محمد عمارة — أحمد بهجت — طارق البشري



٨ شارع الجمهورية عابدين ت : ٣٩١١٣٩٧

إهـــــــداء 2005

أ.د./ محمد عثمان نجاتي

القاهرة

د. عمرو عبد السميع



محمد الغزالي	ابراهيم شكري	مأمون الهضيبي	مصطفى مشهور
صلاح شادي	فهمي هويدي	د. كمال أبو المجد	خالد محمد خالد
د. محمد عمارة	أحمد بهجت	طارق البشري	

مكتبة التراث الإسلامي
٨ شارع الجمهورية عابدين ت : ٣٩١١٣٩٧

الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م



مكتبة التراث الإسلامي
٨ شارع الجمهورية عابدين القاهرة ت : ٣٩١١٣٩٧ فاكس : ٣٩١٣٤٠٦

حـــوار .. وحالـــــة !

صوت يتردد صداه فى جنبات نفسى، يحمل كلمات الأديب الفرنسى ألفريد دى موسيه: « تعود ألاَّ تخط شيئا على الرمال وقت مرور العاصفة » .

كان ذلك فى شتاء ١٩٨٦ ، حين قدرت من متابعة دقيقة ودؤوب لحال الوطن، أن الغائب الوحيد وسط الضجيج السياسى والإعلامى فى الساحة المصرية هو: الحوار !

تأملت الكثيرين وقد نسوا فى غمرة انخراطهم فى معزوفة الصراع والاختلاف، والضغط والتضاغط، والمناورات والخطط، والاتهام والإدانة، أن يتعرف كل منهم إلى أبجديات الآخر الفكرية والسياسية، بل وأقاموا جدلهم وفقاً لمقولة نفى الآخر، أى آخر وكل آخر .

وراقبت تداخل دوائر المصلحة والمبدأ، الفردى والعام، الحقيقى والزائف، بدرجة تتجاهل - فى أحيان كثيرة - ما اصطلحنا على تسميته القوام المصرى الفكرى والعقلى، والذى يمثل تلخيصاً لجهد مئات الألوف من السياسيين والمصلحين والعلماء، والمفكرين منذ نشأة الدولة الحديثة فى مصر حتى اليوم .

وأيًا كانت أسباب (الحالة) فقد بدا الوطن وكأنه فى حاجة - من جديد - إلى أن يخوض معاركَ سبق أن خاضها، ويمر بجدل سبق أن مر به، ويفرز قوى سبق أن فرزها، ويصل إلى نتائج سبق أن وصل إليها ! .

ولم يكن من طريق يؤدى إلى تلك الغاية سوى (الحوار) على اتساع دوائر الوطن، وعلى اختلاف مستويات دوائر الحوار ذاتها .

وقدرت أن إسهامى المتواضع فى إذكاء وإعمال حالة الحوار من خلال عملى

الصحفى، هو ضرورة واجبة، حتى لو احتاج المحاور أن يبدل موقعه الفكرى مرات ومرات حثاً للأطراف المتحاورة على الظهور بإيجابية، واستفزازاً لرأيها المتجرد فى قضايا مجتمعنا، ... وحتى لو احتاج المحاور – أيضاً – أن يتجاهل الصوت الداخلى الذى يتردد فى جنبات نفسه: « تعود ألاً تخط شيئاً على الرمال أثناء مرور العاصفة » .

ولسنوات طويلة، وعبر مئات الساعات المسجلة على شرائط الكاسيت، تحولت هذه الحوارات المنشورة فى عدد من المجلات والصحف المصرية والعربية إلى منبر «شعبى » يشارك القراء فى تشكيل اتجاهاته عبر البريد، بل وفى تحديد قائمة أولويات الحوار فيه .

وفى هذا الكتاب – الذى يمثل الجزء الأول من هذه الحوارات – جمعت حواراتى مع الإسلاميين التى جرت فى توقيتات متباينة، ومن مداخل متنوعة، ولم يكن جمع هذه الحوارات معاً تمييزاً لمجموعة من المفكرين أو السياسيين على أساس ما تم تدوينه فى خانة « الديانة » وسط أوراق ميلادهم، ولكنه كان إبرازاً لملامح وعناصر تيار فكرى يسعى لأن يفرز تعبيره السياسى الكامل، ويدخل فى معارك متنوعة مع مجتمعه، ومع عناصر النظام السياسى والاجتماعى، طارحاً كل شئ للمناقشة؛ بل وأحياناً – للمصادمة – بدءا من الإجابة على سؤال: ما هو المشروع وما هو غير المشروع؟ وانتهاء بسؤال: عند أى نقطة يمكن أن يبدأ صوت الحوار، وفوق أى سقف يمكن أن يبدأ صوت الرصاص ؟

وبين السؤالين عشرات من الأسئلة تمس كل تفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، وتطرح قضايا عمل المرأة والحجاب والأصالة فى مواجهة المعاصرة، والصدام مع الغرب الصليبى، وشركات توظيف الأموال، وأفكار الاقتصاد الإسلامى، وحقوق الأقباط وملامح الاستقطاب الطائفى .. وغيرها عشرات وعشرات من القضايا كان على هذه الأحاديث أن تبحث عن إجابات لبعضها،

وتؤدى دورها فى إذكاء حالة الحوار التى حددتها هدفاً لنفسها منذ اللحظة الأولى.

ولقد أسبغ الكثيرون من المفكرين والأكاديميين والسياسيين الذين استضافتهم هذه الحوارات على شخصى كل اهتمام، بل وكل صبر، وأعطانى الجميع من وقتهم وعلمهم وفكرهم ما يجعلنى مديناً لهم بغير حدود .

ثم غمرتنى المئات من رسائل القراء بتشجيع عاطفى كنت فى مسيس الاحتياج إليه، بل وعلمتنى هذه الرسائل – أيضاً – دروساً لا تنسى عن فطرة وفطنة الشعب فى مصر .

وبفضل هؤلاء – جميعاً – استمرت محاولتى فى رسم خط على الرمال وقت مرور العاصفة ..

ولدهشتى .. لدهشتى ....

أن العاصفة لم تمح هذا الخط !!

د. عمرو عبد السميع

مصر الجديدة – القاهرة

أغسطس – ١٩٩٢

الغزالى

نحن مهزومون فى هذا العصر ؟

- أكره حكم العسكر ولا أرى عندهم ما تنشده أمة من الكمال والحرية .
- العالم العربى ليس فيه ديمقراطية ولكن فيه حكومة الأمر الواقع .
- المتطرفون استسهلوا الخروج على القانون العام، والذين يستغلون هذه الأخطاء منهم زادوا فى الانتقام لأنفسهم ! .
- أطلب من الأحزاب الدينية فى العالم العربى كما اشتغلت بطلب الحكم أن تشتغل قبل ذلك بتحويل القواعد الشعبية إلى قواعد (متربية) !
- أرحب بنشأة حزب للأقباط .
- ورقة كمال أبو المجد يمكن أن تكون برنامجاً لحزب إسلامى مع احتياجها لمزيد من التفصيل .

« أهمية الحوار مع الداعية الإسلامى الشيخ محمد الغزالى تنبع من أن الرجل يعكس خطاً إسلامياً فكريا يختلف تماما عن هوس ما يطرح من بعض الفصائل المتطرفة الآن، ويختلف تماماً عن ملامح الصورة النمطية التى يود أعداء الإسلام إلصاقها به ..

. وهو فى هذا الحوار يتعرض لقضايا الساعة الفكرية والسياسية طارحاً عناصر رأيه ورؤيته المعتدلين، مؤكداً – فى كل لحظة – أن ما يطرحه هو الخط الذى تتبناه الأغلبية الصامتة من المسلمين فى عالمنا العربى » .

الكلام والحركة .. والقانون:

□ عبرت – فضيلتك – عن موقف إسلامى مستقل لفترة طويلة، ومن هذا الموقع كيف ترى الحركة الإسلامية فى العالم العربى فى اللحظة الراهنة، وبخاصة وهى تتجه فى كثير من الأحيان إلى الصدام مع الحكومات فى العديد من الدول ؟

■ كنت وما زلت مستقل التفكير، ومع أننى تتلمذت على أستاذى حسن البنا، المرشد العام للإخوان المسلمين، فإننى وأنا داخل تيار الجماعة كنت أحتفظ برأيى وأبذل جهدى فى أن أكون مرضيا لعقلى وضميرى قبل أى شئ .

الإسلاميون لهم حقوق كثيرة فى أن يتحركوا، وقد تظهر أحقيتهم هذه عندما تكون الشعوب محرومة من حقها الطبيعى فى الديمقراطية وفى العدالة الاجتماعية وفى التقدم الحضارى .

بعض الحكومات العربية أو أغلبها يمكن القول عنها بأنها من بقية التخلف القديم، وهى تضن على الشعب بما يضمن حقوق الإنسان ويضمن حرية الإرادة البشرية الراقية .

ولذلك من حق الاسلاميين أن يتكلموا ويتحركوا ولا ينكر عليهم هذا الحق إلا متعصب لا وعى له .

□ **أى شكل من أشكال الكلام والحركة يا مولانا ؟**

■ الكلام والحركة اللذان يضمنان لكل مواطن فى العالم الحر .

لماذا يكون للمواطن فى أمريكا حق الكلام والحركة ما دامت داخل السياج القانونى العام، من دون أن يكون للمواطن فى عالمنا الإسلامى نفس الحق .

وهنا لابد أن نقول من دون شك، أن بعض الإسلاميين لا يحسن أداء هذه الوظيفة، وربما تطرفوا، واستيسروا واستسهلوا الخروج على القانون العام .

هذا - بالطبع - خطأ، والذين يستغلون هذه الأخطاء منهم زادوا فى الانتقام لأنفسهم .

وأضرب لك مثلا، بقصة الجزائر، فإن الجزائريين المسلمين لجأوا إلى الانتخابات وهى الصورة الوحيدة التى يعرفها العالم الحر للتعبير عن الرأى فلما وصلوا إلى النتيجة التى كرهها الآخرون، عوملوا أسوأ معاملة .

وأنا لا أتصور أن جبهة الإنقاذ مصيبة فى كل شئ، ولكننى أرى أن ما ينسب إليها من أخطاء يزول عندما ننظر إلى الطريقة التى يعاملون بها .

ضد تفكير .. ضد جبهة:

□ لكن فضيلتك يا مولانا كان لك موقف نقدى مبكر تجاه أسلوب الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر، قبل أن يتصاعد الصدام الذى أدى إلى حلها، فكيف تقيّم الوضع الراهن هناك، وهل ترى آفاقا لمصالحة بين الحكومة الجديدة وجبهة الإنقاذ ؟

■ عندما نقدت الأوضاع الدينية، أو التطور الدينى للإصلاح فى الجزائر، لم أكن أقصد جبهة الإنقاذ، فهى لم تكن تكونت بعد، إنما كنت أعالج الفكر الإسلامى —مطلقا — الذى قد يتصور أن الديمقراطية رديئة، أو الذى يتصور أن المرأة لابد من حبسها فى البيت، أو مثل هذه التصورات .

وبالتالى كان عملى ليس ضد جبهة معينة، ولكنه ضد تفكير معين .

ثم بعد هذا بسنين تكونت جبهة الإنقاذ، وكنت أود أن تترك — إذا كانت لها أخطاء — لتجنى مرارة أخطائها، وكما جاءت عن طريق التصويت الحر تنسحب من المجتمع بطريق التصويت الحر أيضا .

لكن الذى حدث غير هذا .

عوملت الجزائر بالانقلاب العسكرى، وأنا أكره حكم العسكر ولا أرى عندهم ما تنشده أمة من الكمال والحرية .

□ **فإذا كان حكم العسكر قد منع جبهة الإنقاذ فى الجزائر من الوصول إلى الحكم طبقا لما باحت به صناديق الانتخاب، فإن حكم العسكر، بل والانقلاب العسكرى قد دفع بفصيل إسلامى آخر اسمه الجبهة القومية الإسلامية إلى الحكم فى السودان .. أفلا نوحد المعايير التى نحكم بها على حركة الإسلاميين فى العالم العربى ؟**

■ نعم هذا حدث فى السودان، ولكن هناك ملاحظة لابد أن ننبه إليها، وهى أن هذا الفصيل العسكرى دخل فى معركة عسكرية مع الانفصاليين فى الجنوب، واستطاع أن يقلم أظافرهم .

لقد كانت البلاد فى حالة منكرة أمام الزحف الجنوبى، المؤيد بالشيوعية من الحبشة، وبالاستعمار الصليبى من جهات أخرى .

وقد عجزت الأحزاب الحرة عن مواجهة هذا الوضع، ولاحظت عجزها بنفسى، فقد كنت فى الجزائر، ووجدت عددا من السودانيين الذين أعرفهم جاءوا إلى الجزائر من الخرطوم، لشراء أسلحة، ولما سألتهم عن السبب، أجابوا: نخشى أن يقتحم جون قرنق الخرطوم .

فإذا كان التعصب الدينى عند قرنق وأتباعه سببا فى تحول الجبهة الإسلامية وأنصارها فى الجيش عن حكم الشورى الصحيح، إلى الحكم العسكرى لكى يواجهوا حكما عسكريا آخر قادما من الجنوب بنزعة دينية سيئة، فمعنى هذا أنه يمكن لنا أن نلتمس لهم العذر، ولكنه عذر مؤقت، ولا يجب أن نقبل ان تحكم السوادن من دون انتخابات حرة !

مفهوم إسلامي ومفهوم ديمقراطي :

□ من جانب آخر، فإن هذا العذر المؤقت الذى يتعلق بقضية كما ذكرت فضيلتك - استثنائية - وهى قضية المواجهة مع قوى شيوعية وصليبية، فإنه يطرح - من جديد- قضية الديمقراطية والشورى، ومدى تمسك الفصائل الإسلامية الجديدة بها.

وفى هذا الإطار يثير موقف الحركات الإسلامية فى العالم العربى من قضية الديمقراطية جدلا واسعا.

فهل ترون انسجاما بين المفهوم الإسلامى للحكم، والمفهوم الديمقراطى الذى يقوم على تداول السلطة وتعدد الأحزاب والحريات العامة .. وهل يقبل الإسلاميون بوجود قوى مناقضة لهم فى التوجهات إذا وصلوا للحكم ؟

■ أعترف بأن عددا من الإسلاميين ليس ناضج الوعى فى فهم قضية الشورى، وأنه قد ينظر إلى الديمقراطية نظرة غير واعية وغير دقيقة، ولذلك يخاصمها، فالديمقراطية فى تصوره هى حرية المعصية .

هذا كلام غريب .. وكلام باطل .

الديمقراطية فى مفهومها الأعلى هى إطلاق الحدود أمام المواهب البشرية فى أن تستوى وتنضج وتؤدى وظيفتها فى خدمة الأمة، والقول بأن الديمقراطية هى حق المعصية - فقط - هو كلام سخيف، والفهم الإسلامى الذى يتقوقع داخل هذه الدائرة، غير مقبول ولا نؤيده بل نحاربه .

□ بعض القوى الإسلامية الجديدة كالجبهة القومية الإسلامية فى السودان، تتبنى افكاراً شعوبية وجماهيرية، فتنشئ تنظيمات واحدة على غرار اللجان الشعبية الليبية والاتحاد الاشتراكى السابق فى مصر، وتنشئ علاقات وثيقة مع القوميين واليساريين فى العالم العربى بما يجافى قضية الديموقراطية التى أفرطوا فى الحديث عنها .. فما تفسيركم لهذا التناقض ؟

■ من يقلد نموذج الاتحاد الاشتراكى عليه أن يعلم أن هذا التنظيم الذى كان يدعى أنه قضى على اللجاج السياسى وأصبح ممثلا تقدميا عالميا، سلب مصر حرية كانت أوسع – على الرغم من القيود – فى أيام فاروق وفؤاد .

ومع ذلك فإن العالم العربى تموج ساحته بتيارات لا آخر لها، ولكنها تيارات محبوسة، ولا أستطيع أن أقول أن فى العالم العربى ديموقراطية .

□ ماذا – إذن – فى العالم العربى ؟

■ العالم العربى فيه حكومة الأمر الواقع، ولذلك عندما أطالب بالشورى الإسلامية، وأنا رجل من حملة الفكر الإسلامى، فأنا – فى الواقع – أطلب شورى تمكن رجل الشارع من أن يعيش فى إطار العصر الحديث .

لقد اعترض أحد الأعراب على الخليفة عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – وهو يطلب السمع والطاعة قائلا: « لا سمع ولا طاعة » فلما سأله عمر عن السبب، قال: « أنت تلبس ثوبا طويلا وقد وزعت علينا ثيابا ما كستنا .. فمن أين جاءك هذا الثوب الطويل؟ » .

فقال عمر- فى هذا - « قم يا عبد الله بن عمر ورد »، فيقول عبد الله بن عمر: « أبى طوال- أى رجل طويل - فأعطيته ثوبى » فقال الأعرابى: « إذن نسمع ونطيع » .

والخليفة الإسلامى - أيضا - يقول: « القوى فيكم ضعيف عندى حتى آخذ الحق منه، والضعيف فيكم قوى عندى حتى آخذ الحق له » .

هذا هو الفكر الديمقراطى الإسلامى، وهو ما أراه متحققا فى بلد كإنجلترا، فالحرية هناك بالغة الدقة، وواسعة الآفاق ، ومع ذلك فهى لا تعنى الفوضى، فيعرف كل إنسان ما له وما عليه، فالحاكم يدرك أنه مواطن عادى، ولذا عندما يخرج من الحكومة إلى الطريق العام يمشى فى الطريق ولا يخاف أحدا، ويجلس على مقهى ولا يخاف أحدا، أما عندنا فالحاكم لا يخرج من منصبه إلا بالموت أو القتل. وإذا خرج فإنه لا يستطيع أن يسير بين الناس لأنه يدرك سوء ما قدم .

العالم العربى محتاج إلى جرعات كبيرة من الحرية، كما تحتاج الصحراء إلى فيضانات من المياه لتخصبها .

نعم نحتاج إلى فيضانات من الحرية، لأن هناك - بيننا - أعداء للحرية ممن يجهلونها وممن يسيئون استغلالها .

أنا أدرك أن عددا من المثقفين لا يجد فى الحرية سوى أنها ترجمة عن الإلحاد، فإذا تقدم الدين ليتكلم، قيل له: أنت متخلف ورجعى عد إلى الخلف !! .

الحرية لست هكذا .

الحرية أن تقول ما عندك، وأقول ما عندى، وأن أعطى لمن يخالفنى فى العقيدة الحق فى أن يقول ما عنده، لأن القرآن قال لخصومه: ﴿ **هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين**﴾ .

من حق من يخالفنا أن يعرض ما عنده من خرافة، ومن حقنا أن

نـرد عليه ردا كاملا .

فإذا جاء بعض المثقفين ورأى أن الحرية هى للخطأ فقط، فإننى أقول له إن الحرية هى للخطأ والصواب معا، ومن حقى وأنا مصيب أن أتحدث وأن أعرض أدلتى، وأنا أقبل الهزيمة فى ميدان الجدل العقلى، ولكننى أرفضها عندما يكون الأمر أمر إكراه على مذهب أو تبعية لشخص .

علمانى كفور :

□ هذا الطرح شديد الاستنارة، الذى تطرحه فضيلتك للحرية والشورى والديمقراطية وعلاقتها بالفكر الإسلامى، ليس التيار السائد – الآن – على ساحة الواقع .. فنحن نرى تيارين متناقضين عريضين، أحدهما يطالب بحرية التمثيل بمعنى حرية تكوين حزب أو جماعة، وفى ذات الوقت يطالب الثانى بإنكار حق الآخرين فى الاختلاف وممارسة التعدد إلى الآخر؟

■ فى عالمنا العربى، وهنا فى مصر طرفان متناقضان، الأول: علمانى كفور، لا يطيق كلمة عن الدين أو عن الأخلاق، وبعضهم غالَى فى هذا التيار حتى قتل مثل فرج فودة الذى تطرف فى شتم المتدينين ونسبتهم إلى الغوغائية وأنهم صرعى جنس.. هذا نوع من الناس .

النوع الآخر، هو ثمرة لهذا الفكر العلمانى الضيق، وهو يقول: لا يجب أن تعطى الحرية لهؤلاء ولابد من محاربتهم حتى الموت .

ولكن هناك الفريق المعتدل، الذى لا هو كافر بالإسلام، ولا هو متحجر فى

فهم الإسلام، هناك الجمهور الكبير، ومن حق هذا الجمهور أن يتحرك وأن يتكلم.

□ مطالبة هذا الفصيل الإسلامى فى مصر بمنبر سياسى إسلامى، هل هى فى نظر فضيلتك استجابة لاحتياج الديمقراطية الاجتماعية الذى تفرضه أعباء الحياة واعتبارات التفاوت الصارخ بين الناس، أم أنه استجابة لاحتياج الديموقراطية بمعناها السياسى القائم على سيادة التعدد السياسى والفكرى ؟

■ طبيعة الحياة هى الاختلاف، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿ **ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك** ﴾ .

ولكن يجب أن نفهم الديمقراطية الإسلامية أو الشورى الإسلامية والحريات العامة على أساس أن الدين ليس جدلا فى المطلق، ولكن الدين - قبل كل شئ - تربية لأخلاق .

الأخلاق نوعان فى الإسلام: نوع ربانى، ونوع إنسانى، وأقصد بالأخلاق الربانية تلك التى تحددها العلاقة بين الإنسان وربه، مثل أن يكون شديد التوكل على الله، شديد الإحساس برقابته، وهو يخافه ويرجوه، ينفذ الطاعات المطلوبة منه بأمانة .. وهكذا .

هذه أخلاق كتب فيها المتصوفون كثيرا، وبعضهم كتب مخرفا، وبعضهم كتب مجيدا، وتلتقى هذه التيارات كلها فى تراثنا الملئ، وتستطيع أن تجد فيها ما هو حق وما هو باطل .

أما النوع الآخر من الأخلاق (الإنسانى - العام) فهو يحتاج إلى تربية، فمن

العبث أن تتصور أن التلميذ يكون صادقا إذا قال له الأستاذ كن صادقا، أو أن أقول فى المنبر للناس كونوا صادقين فيكونوا صادقين .

لابد للمربى أن يكون طويل البال حتى يضع الغرس ثم يرويه بما ينميه، ثم يحميه من الحشرات .

لا قيمة لأى فكر دينى إذا لم يدرك أن الدين تربية، وأن مهمته الأولى هى صقل النفس الإنسانية وتهذيب طباعها .

وأن يظهر حزب دينى يطلب الحكم وليس عنده هذا الفهم فمعناه أنه حزب كذاب فى انتمائه إلى الإسلام، أو فى انتمائه لأى دين .

الدين - قبل كل شئ - علاقة بين الله وبين الناس، أساسها ألاَّ يكون الإنسان صريع أهوائه، وعبد شهواته، بل يكون مهذبا، ويكون إنسانا نقيا، وكل تدين يسطح هذه الأفكار أو يجعلها بعيدة عن منهاجه هو تدين كاذب، والذين يشعرون بالتدين-من هذا النوع - إنما يفترون على الله الكذب ولا قيمة لهم، ولذلك أنا أطلب من الأحزاب الدينية فى العالم العربى كما اشتغلت بطلب الحكم أن تشتغل قبل ذلك بتحويل القواعد الشعبية إلى قواعد (مترببة) !! .

قواعد فيها أخلاق وفيها شرف، فالدين يكون فاشلا يوم يكون حكما فقط، لأنه يكون ما أدى واجبه الأساسى .

ويقول الله تعالى: ﴿ **ونفس وما سواها * فألهمها فجورها وتقواها * قد أفلح من زكاها * وقد خاب من دساها** ﴾ .

إذن أفلح من تربى وصقل نفسه، وكان إنسانا نقيا تقيا، أما أن يكون أميرا للمؤمنين بينما قد حرم التقوى وسلامة الضمير وشرف الأخلاق فإنه يكون كاذبا على الله وعلى الناس .

المهم.. الغاية لا الوسيلة:

□ بعض الإسلاميين وبخاصة من جماعة الإخوان، يرفضون بعض أفكار حسن الترابى وراشد الغنوشى فكيف تقيمون هذا الخلاف، بينما الآخران يحملان الآن لواء الدعوة السياسية الإسلامية الجديدة فى العالم العربى ؟

■ أنا لا أحرم أحدا حق الانتماء إلى الاسلام وتعاليمه، إذا كان يخالف شخصا، وإن كنت أعتقد أن الخلاف بين الإخوان وبين هذه الفصائل الإسلامية يدور حول الوسائل غالبا .

الترابى والغنوشى صديقان لى، وأنا أعتبرهما من حملة الإصلاح الإسلامى، وأنا لا أهتم بالخلاف فى الوسائل، فالغايات هى التى تعنينى، وكلاهما يأخذ القاعدة الإسلامية (من استهدى فأصاب فله أجران ومن استهدى فأخطأ فله أجر) .

أنا لا ألوم هذا ولا ذاك، فلكل منهما وجهة نظره وطريقة تصوره للأمور .

وأنا أعطى هذا لغيرى من غير الإسلاميين فكيف أضن به على الإسلاميين .

□ على ضوء كل ما ذكرت ما هو تقييمك لتجربة الحكم فى السودان من جوانبها المختلفة فى ظل هذا سيطرة الجبهة القومية ؟

■ كل ما يعنينى ألا يسقط السودان فى براثن بعض المتعصبين من الجنوب أو بعض الشيوعيين من أمثال منصور خالد .

وانكسار شوكة هؤلاء على صخرة الإسلاميين أعطاهم– فى نظرى –

صلاحية البقاء، ومنحهم فرصة للبقاء فى الحكم، ولعلهم بعد ذلك يعودون إلى القواعد الأصلية للشورى الإسلامية .

□ **فى تصور فضيلتك ما هى الأسباب التى تدفع الشيوعيين العرب للبقاء والازدهار فى مجتمعاتهم السياسية على الرغم من أن الشيوعية انتهت من كل الدنيا ؟**

■ أنا سيىء الظن بالشيوعيين العرب، لأنهم ليسوا أصحاب آراء.

لقد كتبت كتابى (من هنا نعلم) ردا على كتاب خالد محمد خالد (من هنا نبدأ) ، وقتما كان خالد ميالا للشيوعية .

إلا أن الأستاذ خالد محمد خالد كان ميالا لها بعقله وليس بشهواته، وأنا أحترم من يخطئ بعقله لأنه مادام صاحب عقل فسيصل إلى الصواب يوما، ولكننى أحتقر من يخطئ لأنه صاحب هوى ورغبة، فمثل هذا لا جدوى معه ولن تزيده الأيام إلا ضلالا .

أكثر الشيوعيين العرب – عندى – لو عاشوا فى روسيا أو الصين زمن الشيوعية لقتلوا، لأنهم لا يعتبرون شيوعيين أصحاب مبادئ محترمة، بل يعتبرون انتهازيين أصحاب رغبة وتطلع للشهوات، فالشيوعيون العرب لا قيمة لهم عندى .

□ **فضيلتك اختلفت مع جماعة الإخوان فى مصر منذ فترة طويلة، فما هو تقييمك لوضعها الراهن من حيث موقفها تجاه قضية التطرف التى تفرض نفسها على الساحة المصرية فى هذه الآونة ؟**

■ هم بعيدون عن التطرف، والدولة بأجهزتها المختلفة لا تنسب لأحدهم أنه قاتل، أو أطلق الرصاص .

لاسياسية فى الدين .. كيف ؟

□ **ليس هذا مقصدى .. فبياناتهم الأخيرة تجاه أحداث الفتنة الطائفية فى الصعيد، أو اغتيال فرج فودة، كانت مختلفة عن بياناتهم الأولى التى كانوا يحرصون فيها بقوة على تمييز أنفسهم عن المتطرفين، وبحيث ظهرت نغمة تبريرية فى هذه البيانات الأخيرة ؟**

■ ليست تبريرات، فقد رفضوا قتل فرج فودة، ولكنهم أوضحوا السبب فى قتله وهو أنه كان متطرفا شديد الجماح، وأنا - شخصيا - ممن يحاربون فكره .

كان يقول لا سياسة فى الدين، فما هو المقصود ؟

حين نقول أن الله حرم الخمر ثم -فرضا- تفتح الحكومة الحانات فهذا لا يجوز، أو نقول أن الزنى حرام، فتقول السلطات - فرضا - ليس حراما ما دام بالاختيار الحر. فهذا كلام لا يمكن قبوله .

أنا رجل مسلم أعتبر أن الخمر حرام وأن الزنى حرام، فكيف تطلب منى أن أترك ما أعتقد وإلا أصبحت متخلفا فى نظرك تشتمنى وتبهدلنى .

من حق الإخوان وغيرهم أن يرفضوا هذه الأفكار، وليس معنى هذا أننى ضد المناقشة الحرة أو الأخذ والرد، فقد قبلت أن أذهب إليه فى سوق الكتاب الدولى العام الفائت وأناقش أفكاره وآخذ وأرد.

الإسلام .. حياة كاملة:

□ فى هذه المناظرة كان جدلا طويلا بينكم وبين المرحوم فرج فودة حول الحكومة الدينية والحكومة المدنية، فأين ترون موقع هذه القضية فى الجدل الإسلامى الدائر الآن ؟

■ العنوان غلط .. فلا يوجد فى الإسلام شئ اسمه (الدين) فحسب، فالإسلام حياة كاملة، والحكومة فيه مدنية بطبعها، لأنه ليست لها قداسة أو كهنوت.

ليس عندنا حكومة دينية بالمعنى الذى عرف فى أوروبا التى احتل رجل الدين فيها قداسة خاصة، وظهرت فيها محاكم التفتيش التى مارس فيها رجال الدين سلطات مطلقة .

□ ربما جاء هذا اللبس بين الدولة الدينية والدولة المدنية من مرجعية آيات الله فى إيران ؟

■ الحكم فى إيران له وعليه .

ومما له أن هذا الحكم دخل حربا لمدة عشر سنين تقريبا وخرج منها ولم يستدن قرشا، فإيران ليست مدينة لأحد، وهذا فى نظرى عمل كبير، كما استطاع الحكم الإسلامى أن يهزم الاستبداد السياسى للشاه وأن ينال منه، واستطاع أن يصل حكم

الفقيه، أى اختيار أفقه الناس ليكون حاكمه، وهذا فى نظرى كسب كبير كان أقرب إلى الناحية المدنية منه إلى الناحية الدينية، ولكن الدعاية ضد إيران التى شارك فيها الحكام العرب أوروبا ظلمت إيران إلى حد كبير .

التاريخ القديم يتدخل:

□ يستشعر كثير من المراقبين أن هناك مواجهة بين الغرب والإسلام .. فى تصورك ما هى حدود هذه المواجهة ودوافعها ؟

■ التاريخ القديم له دخل كبير فى هذا .

وقد كنت أستمع الى راديو لندن صباح اليوم فأفاد فى تقرير له من البوسنة والهرسك أن المسلمين كانوا يفرون من قرية بعد أن ضربت من الجبال، وخلف المسلمين كان المهاجمون يصيحون « أين ربكم الآن ؟ » .

ومعنى هذا أن الحقد الدينى على الإسلام، والتصور الدينى للمسلمين فى الألوهية لا يزال مثيرا للحقد والغضب عند هؤلاء الصليبيين .

أوروبا – إلى الآن – لا تزال تفكر بروح صليبية، فعندما دخل المارشال اللنبى إلى بيت المقدس قال: « اليوم انتهت الحروب الصليبية » ، وعندما دخل قائد القوات الفرنسية التى استعمرت سورية إلى دمشق، ركل بقدمه قبر صلاح الدين قائلا: «ها نحن قد عدنا يا صلاح الدين » .

أليست هذه روحا صليبية ؟

الأوروبيون لا يفهمون الدين على أنه تربية بمقدار ما يفهمونه على أنه رباط جامع ملىء بالحقد على هؤلاء المسلمين .

نحن مهزومون فى هذا العصر، ونحن أساس هزائمنا، لأننا لا نجتهد فى منع أسباب الضعف، والاستفادة من أعدائنا كما استفادوا هم منا .

كان الأوروبيون حتى القرن ١٥م – كما يبدو فى كتاب فيليب حتى عن تاريخ العرب – متخلفين إلى حد كبير عن المسلمين، ويقول هذا الكتاب « كانت شوارع قرطبة تضاء وتمتد الإضاءة إلى ميلين أو ثلاثة خارج البلد، فى الوقت الذى كان المرء يخرج من بيته فى باريس فتغوص قدماه فى الأوحال » .

وما بلغت باريس مبلغ قرطبة إلا بعد قرنين من الزمان .

أوروبا انتفعت بنا وبتراثنا من بعد القرن ١٥م، بينما بدأنا نحن فى الهبوط.

يجب أن ندرس أسباب هبوطنا، لأن من ضمنها أسبابا تتصل بالحكم وبالسياسة وأسباباً تتصل بالثقافة العامة، وأسبابا تتصل بشؤون الدنيا التى قيل فيها: أنتم أعلم بشؤون دنياكم .

شغب طائفى.. وليس فتنة:

□ كيف تنظر إلى نشاط الجماعات الدينية المتطرفة فى مصر، وتزايد التوتر الطائفى فى الفترة الماضية ؟

■ إلى الآن لا أستطيع أن أقول أن هناك فتنة طائفية فى مصر، ولكن هناك شغب طائفى يمر على هامش المجتمع المصرى، ولا تزال الأمة الإسلامية فى مصر حريصة على أن تعيش حياة معتدلة ومتوازنة مع الأقباط .

هناك أخطاء مشتركة .. نعم...

فهناك غباء من بعض المتطرفين، وكذلك بعض الأقباط يطلبون أحيانا ما لا ينبغى أن يطلبوه، كأنهم يريدون أن يفرضوا وصاية على الأمة الإسلامية .

الأقباط ٥٫٥ فى المائة من تعداد مصر، وقد دار بينى وبين البابا شنودة – وهو رجل ذكى جدا – حوار ذات مرة، حين قال إنهم مظلومون فى تحديد عدد الكنائس التى من حقهم أن يبنوها، فقلت له: فلنبتعد عن المنافسات ولنحدد مساحة مائة كيلو متر مربع مثلا لبناء المعابد، منها نسبة ٥٫٥ فى المائة لبناء الكنائس طبقا للتعداد، ولم يرد البابا أو يعقب فهو رجل ذكى جداً .

يجب ألاً نفتح باب المنافسات حول بناء المعابد وإلا صارت مصر مثل لبنان مليئة ببيوت الدين وليس فيها دين !

الدين ليس مبانى، الدين بناء نفسى، وليس بناء طوب، وعلى أية حال فالأقباط هم أسعد أقلية فى ظل الحكم الإسلامى .

□ فى هذا الإطار ألا ترى أن مطالبة التيار الإسلامى بحزب سياسى قد تدفع الفصيل الآخر وهو الأقباط إلى طلب مماثل ؟

■ ليس هناك مانع فى أن يكون للأقباط حزب .

□ ألا يؤدى هذا إلى تحويل الجدل فى مصر من جدل سياسى إلى دينى ؟

■ هذا ما يجب منعه .

فإذا كان المقصود بالتحزب هنا التعصب وتحريش الناس بعضهم ببعض باسم الدين فإن هذا لا يجوز .

مصالح الأقباط يجب أن تراعى، بحيث يعيش القبطى معى بنفس الحقوق والواجبات، ولكن هناك شيئا حساسا ينبغى معالجته بكل دقة وهو أن القانون لابد أن يكون إسلاميا، أى يحرم ما حرم الله .

فلا يمكن أن نترك الأمر ليحدث ما فعله رئيس كنيسة كانتربرى حين انضم إلى مطلب أحد الأحزاب السياسية فى بريطانيا للمطالبة بإباحة اللواط وبحيث أقر مجلس العموم هذا بموافقة الكنيسة .

أنا لا أستطيع أن أقبل شيئا حرمه الله، ما حرم لابد أن يحرم .

لا يمكن أن يباح الخمر – مثلا – إلا للمسيحيين أنفسهم .

الإسلام يشرح ويطبق من كتبه الأصيلة ومن فقهه الأصيل .

لقد تبرعت بمبلغ من مالى الخاص إلى ضحايا أحداث ديروط من المسلمين والأقباط، فجاء إلى منزلى أحد المتطرفين يلبس سروالا باكستانيا – على طريقتهم – ليحتج، فرفضت استقباله وطردته، هذا مالى وتبرعت به لله فما دخله؟ كان كطفل غبى وعنيد، يريد أن يسيطر على أبويه ! .

صاحب الحق لا يخشى النور:

□ ما تصور فضيلتك لأساليب الحد من الشغب الطائفى فى مصر، وما هو تقييمك للتعديلات التى أدخلت – أخيرا – على بعض القوانين بهدف مواجهة الإرهاب ؟

■ لم أدقق النظر فى التعديلات التى أدخلت على القانون فى مصر، لأننى لاأخاف تطبيق القانون ولو كان جائرا .

ما يحدث ضد القانون هو ما أخافه .

فهل يوجد فى بنود أى قانون أن يعذب المتهم، أنا أعرف أناسا عذبوا بالكهرباء وبالاعتداء الجنسى فى فترة الستينات وليس هناك قانون يقر هذا .

نعم أنا لا أخاف القانون، ولكننى أخاف مما يجرى فى الظلام، وهو ما تفعله أقلية مجرمة ملكت السلطة .

وبالطبع أنا أحترم الحريات، إلا أننى لم أهتم بقانون الإرهاب، لأن ما يعانى منه الناس هو ما يتم بعيدا عن القانون، أيا كان القانون جائرا أو موغلا فى التضييق على الحريات .

لقد اعتقلت بغير قانون عدة مرات، أولاها لمدة سنة أيام الملك فؤاد، ثم فترة أخرى أيام الملك فاروق، ثم فترة ثالثة أيام جمال عبد الناصر .

فى هذه المرات تم إهمال القانون، وعوقبت بما يشاء القوى، وبهذا المعنى فأنا لا أخاف القوانين ولكن كل ما أطلبه أن أعيدها إلى طبيعتها الأصلية فى المحافظة على حريات الناس .

أما أساليب مواجهة الشغب الطائفى فهى المزيد من الحريات وتبادل وجهات النظر والمزيد من المؤتمرات الفكرية .

يجب ألا أخاف من النور مادمت صاحب حق، وأنا أريد أن ألقى الناس مصارحة بما عندى، وما دمت صاحب حق فمم أخاف .

الشغب يتصاعد حين يكون هناك حجر على الحريات فحسب .

□ فى هذا الإطار ينادى البعض بحوار مع الجماعات المتطرفة فى مصر، هل تجدون أساسا جديا لهذا الحوار ؟

■ أنا أؤدى واجبى فى إقناع الآخرين بما عندى .

ربما كان بعض الناس خاضعا لفكرة استولت عليه لا يدرى مأتاها من أين، وبالتالى تكون مهمتى أن أذهب إليه ليس لأروعه بجهنم، أو أروعه بالعقاب فى السجون هنا، ولكننى أذهب لكى أناقش عقله، فإن كان عقله خامدا أيقظته، وإذا كان معوجا قومته، فالمناقشة لابد منها، وأنا لا أعتقد – أبدا – أن هناك فى حياة الناس ناحية ينبغى أن تعامل بالعنف إلا إذا كان قصاصا أو حدا من حدود الله .

□ **فى خلال حوارات فضيلتك معهم، ماذا وجدت من قوام عام لتفكيرهم ؟**

■ القدر المشترك بينهم هو قصور الفكر .

لديهم عناد نفس، أو لون من المرض النفسى، الواحد منهم صغير يريد أن يكبر ولا يجد وسيلة لأن يكبر سوى بالتعصب لما يعتقد، وهذا شئ موجود فى التاريخ الإنسانى كله، بل وفى التاريخ الإسلامى، وبالضبط كمثل ما قال قاتل على بن أبى طالب: « لا تصلح الحياة إلا بقتل هذا » كأن على بن أبى طالب حارس للضلال كله فى الأرض، فلا تصلح الدنيا إلا بقتله .

هذا فكر عجيب .

ومع ذلك إن كانت هناك ضرورة لتقليم أظافر التطرف، فلتقلم أظافر المتطرفين، من دون أن أعطى أحدا من الناس الحق فى أن يقلم أظافرهم بسلاح الإرهاب الذى يعنفهم عليه .

□ **هل كنت فضيلتك تصل إلى نتيجة من الحوار معهم ؟**

■ والله إن لم أكن سأصل إلى نتيجة فعلى الأقل سأفسد الأسلحة التى بأيديهم، وسيشعرون أنهم فى تصرفهم مخطئون، أو غير مفهومين على الأقل، مما يجعل جرائمهم أقل فى المساحة وفى الوقوع .

□ **فى تقديركم لماذا أصاب كل من التيار الإسلامى ونظام ثورة (يوليو) الآخر بعاهة مستديمة ؟**

■ جمال عبد الناصر كان مستبدا، وقد أتى عن طريق مؤامرات الظلام التى حاكها مع الضباط الأحرار، ولذا كان يخشى من الإخوان الذين يعملون فى الخفاء، أن يدبروا مؤامرة ضده وتنجح كما نجحت مؤامرته هو ضد النظام الملكى .

□ **أما وقد ذهب جمال عبد الناصر، فما هى ملامح هذه المعركة الأزلية الآن بين التيار الإسلامى ومن يسمون أنفسهم بالناصريين سواء كانوا حزبا شرعيا أو جماعة حركية أو جزءا من بدن السلطة ؟**

■ جمال عبد الناصر لم يذهب، ولو حوكم بما فعل لقال العرب كلهم عنه أنه سبب المحنة التى يعيشونها الآن، لأنه سبب ضياع سيناء والجولان والضفة والقطاع والقدس فى ست ساعات ولا أقول ستة أيام .

لقد كان حاكما مذهولا لا يدرى ما يفعل، وهو الذى أوقع الأمة فى هذه

المحنة الهائلة التى تعانى منها إلى الآن ولا تستطيع الخروج منها .

وكون بعض الناس - أيا كانت تسميتهم - يريدون إحياء هذه الفترة من الحكم وإعادتها، فهذا دليل على أن الأمة العربية تعيش بلا وعى وبلا ضمير، سواء كان الإحياء فى شكل حزب فى مصر، أو نظام فى العراق أو سورية .

□ ماذا كانت نتيجة الحوار الذى كانت قد بدأت فصوله بين بعض الفصائل الإسلامية والأقباط فى مصر ؟

■ المهم أن يدوم الحوار ويستمر، بحيث كلما نشأ شئ لا يترك فى الظلام لينمو بل يكشف عنه فورا ليتم القضاء عليه .

□ طرح الدكتور أحمد كمال أبو المجد منذ عام تقريبا ورقة اعتبرها بعض المراقبين برنامجا لحزب إسلامى، فهل ترى أن هذه الورقة غطت بنود برنامج لحزب إسلامى بشكل دقيق ؟

■ قرأت هذه الورقة، وأرى أنها تمثل كثيرا مما أفكر فيه، فالرجل صاحب وعى راشد وتصور سليم للقضايا الإسلامية والقضايا الإنسانية على الإجمال، وكونها تحتاج إلى تفصيل أكثر فهذه مسئولية المفكرين الإسلاميين الآخرين، وكأن هذه الورقة كانت ورقة عمل سريعة لبيان ما يمكن أن يمتد إليه الحوار فى إطار احترام مواريثنا وشخصيتنا .

□ هل ظهور حزب بهذا البرنامج كفيل بأن يستوعب تلك الأغلبية الصامتة الميالة للفكر الإسلامى ؟

■ أعتقد هذا، فالأغلبية الصامتة هى التى تمثل الإسلام الصحيح فى الغالب بمواريثها الطيبة، ورغبتها فى أن تعيش حياة معتدلة، وبفهمها البديهى للفضائل والرذائل وبأين تقف سلطات الحاكم، وأين تقف حقوق الجماهير .

□ وفى رسالة لحكام أمتنا الإسلامية ماذا تقول فضيلتك ؟

■ أقول : أيها الحاكم ..

تستطيع أن تجمع بين المعاصرة والسلفية بحكمتك، التراث والمعاصرة يلتقيان عند الحاكم المعتدل الذى يريد أن يبنى أمته على قواعدها.

نحن – أيها الحاكم – لا نستطيع أن نطرح الإسلام جانبا، ونحن نرى دولة إسرائيل تقوم إلى جوارنا على أساس دينى .

ولا يفل الحديد إلا الحديد، وإذا كانوا يحملون التوراة فلنحمل القرآن .

أيها الحاكم .

أرجو أن تقيم الأمة الإسلامية على دينها وألا تباعد بينها وبين تراثها مع ضمنية أخرى – لابد منها – وهى التطبيق المعاصر الحسن الراشد .

إبراهيم شكرى

عن الترحال الفكرى والاستقرار السياسى !

- يجب أن يعى الإسلاميون أن الديمقراطية الحقيقية هى الشكل الغربى بوضوح شديد !
- جزء كبير من الذين أعطوا أصواتهم لجبهة الإنقاذ فى الجزائر لم يكن إسلامياً متطرفاً ولا غير متطرف وإنما كان تواقاً للتغيير.
- نرفض فكرة الحكومة الدينية.. وإيران نفسها تغيرت.
- لم أؤجر حزبى مفروشاً للإسلاميين.
- السودان ليس أسوأ البلاد العربية فى مجال حقوق الإنسان

« ليس الهدف من هذا الحوار مع المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل الاشتراكى فى مصر (٧٦عاما) تسجيل الأهداف أو الحصول على الأبناط بشأن مواقف سياسية جارية.

وليس الهدف من الحوار مناقشة فصيل سياسى يرفع شعارات إسلامية حول مواقفه التى يظهر منها فى نظر البعض– وبالذات إبان حرب الخليج– تناقض مع نبل القصد الدينى، أو مقتضيات الحنكة السياسية.

ولكن الهدف من الحوار هو محاولة لتلمس الجوانب الفكرية التى تدفع بهذا الفصيل إلى المناداة بموقف معين أو التحرك من أجله، وهى محاولة جادة للتعرف على جوانب الأرضية الفكرية – أيضا – التى تجمعه ببعض الفصائل العربية المشابهة والتى يتحركون جميعا فوقها الآن تحركا يبدو منظماً وساعيا إلى التنسيق.

الحوار –هنا– واجب للمعرفة، وأيضا للتنبؤ بشأن مستقبل التيارات الأصولية فى العالم العربى من بوابة فكرية وليس من خلال ما عداها من بوابات ».

ليس ضد الديمقراطية:

□ ينطوى موقف قوى الإسلام السياسى فى العالم العربى من قضية الديموقراطية على غموض يثير الكثير من اللبس: فأين تقف تحديدا من هذه القضية؟ وإلى أى مدى تؤيد الديموقراطية الغربية التعددية حقا؟ وهل هذا موقف تكتيكى أم موقف إستراتيجى؟

■ هذا سؤال مهم جدا، لأن الكثيرين – الآن – يحاولون إثارة الغبار حول التيار

الإسلامى موحين بأنه مضاد للديموقراطية، وربما كان السبب فى هذا التصور بعض الكتابات لأقلام سياسية توصف بأنها « إسلامية » حيث يُشتمّ منها عدم التوافق مع صورة الديموقراطية الغربية التى نرى أمثلتها فى الولايات المتحدة الأميركية أو فى إنجلترا، والواقع أن هذا غير صحيح، لأننا نريد الديموقراطية ذات التأثير المباشر على المواطن، والتى تجعله يحس بكيانه ورأيه وبالتالى يكون قادرا على تحمل المسؤولية وبحيث يكون مجموع أفكار المواطنين وتصرفهم هو - بالفعل - شيئا موثرا فى الحياة.

بعض الأقلام الإسلامية تطرح قضية: «هل الشورى ملزمة أم غير ملزمة للحاكم؟» ومن هنا جاء الغموض واللبس الذى تتحدث عنه.

وأرى أن الشورى ملزمة للحاكم، وهى فى عصرنا الحالى لا تتمثل إلا فى التعددية الغربية، وعلى الإسلاميين أن يعوا أن هذا هو شكل الديموقراطية الحقيقية بوضوح شديد، فقد أحيطت هذه التعددية الغربية بكل الضمانات لكى تتمتع الشعوب بحريتها كاملة، وبحيث يكون وضع الحاكم القانونى تسنده رغبة الناس، ومن هنا تكون النجاحات لسياساته، ومن هنا - أيضا - يكون التغيير من دون انقلابات.

الغرب لم يصل إلى هذه الصيغة إلا بعد تجارب طويلة ومعارك ضد الحكام والأباطرة، ووصل فى نهاية الأمر إلى صيغة مؤداها أن أفراد الشعب هم الذين يملكون كل شئ، ويختارون الطريق، ويحددون أولويات السياسة.

هذه الصيغة الصحيحة ليست بعيدة عن رأى بعض القيادات الإسلامية من العلماء، ونحن نعتز - فى هذا المقام - برأى الشيخ محمد الغزالى الذى كتب فى جريدة « الشعب » - لسان حال حزب العمل الاشتراكى الذى يترأسه شكرى-: أن ما يتصوره من شورى فى الإسلام هو ما يطبق فى البلاد الغربية الآن.

□ **هل هذا المعنى واضح عند الجيل الجديد من قيادات التيار الإسلامى؟**

■ أنا لست مسئولا منوطا به الدفاع عن آراء الآخرين.

□ **أنا لا أطلب منك دفاعا، ولكن أبغى تقييما.**

■ ما أومن به هو رأى حزبى وتوجهاته التى ذكرتها فى إجابتى على سؤالك الأول، أما عن بعض آراء الجيل الجديد التى تظهر فى كتابات (إسلامية) تقول أن الشورى غير ملزمة، وأنه ليست هناك بالضرورة صورة معينة ومحددة للتجارب الديموقراطية، فإننى أرى أن هذا ربما يكون صحيحا فى حالة بعينها ، ولكن هذا ليس مبررا للتعميم، نحن نبحث عن الصورة المثلى التى نحب أن نصل إليها.

□ **فلنحاول اقترابا آخر من الظاهرة من بوابة واقعية عملية: يشك الكثيرون فى أن تحافظ القوى الأصولية على النظام الديموقراطى فى أى بلد تصل إلى الحكم فيه، وكانت تجربة الجزائر – من وجهة نظرهم – نموذجا واضحا لذلك، الأمر الذى أثار التساؤل عما إذا كان بالإمكان توفير ضمانات لعدم الانقلاب على الديموقراطية حال وصول حزب إسلامى للحكم عن طريق صناديق الانتخابات. فهل لديكم أفكار حول هذه الضمانات؟**

■ ما حدث فى الجزائر هو انقلاب على الديموقراطية، وليس انقلابا للحفاظ

عليها بكل أسف. نحن نعرف جبهة الإنقاذ فى الجزائر عن قرب، وندرك أنها لم تكن من فصيل واحد، وإنما تضم- على الأقل - ثلاثة اتجاهات، وتحت هذه الاتجاهات الثلاثة فرق وزمر تبدأ من جمعيات التصوف، وجمعيات أخرى كانت تسوى دائما بين فكرة الجهاد ضد الاستعمار وفكرة الدين نفسه، وهذه الفكرة سائدة فى شمال أفريقية كله، وهو ما يمكن أن نراه فى ليبيا، فعندما يتحدثون عن مستعمر يقولون أنه: « مستعمر صليبى » ويسقطون أى تصور عن مواطن (ليبى/مسيحى) أو (جزائرى/مسيحى) أو (عربى/ مسيحى).

المسيحية عندهم مرتبطة بهؤلاء الذين جاءوا يستعمرونهم سواء كانوا إيطاليين أو فرنسيين، بينما نحن فى المشرق العربى لم نخلط أبدا بين المسيحية كدين والاستعمار كاستعمار، حتى لو جاء رافعا الصليب متحدثا عن الحرب الدينية التى يغى بها الوصول إلى بيت المقدس. المصريون المسيحيون قبل المسلمين حاربوا هؤلاء.

ونعود إلى تجربة الجزائر فنقول أن التجربة الديموقراطية لم تعط كامل فرصتها كيما تشكل صورة يمكن الحكم عليها، فبمجرد ظهور مؤشر لنجاح التوجه الإسلامى انتخابيا ضربت التجربة.

عيوب نظام الجزائر -المتهيكل فى وضع حكم- كانت ظاهرة للجميع فى صورة ديون وإنتاج هابط على الرغم من قدرات الجزائر الاقتصادية الكبيرة، والناس هناك كانت تتوق للتغيير، وقد وجدت أن حزب جبهة التحرير الذى يحكمها منذ الاستقلال لم يصل بها إلى وضع يطمئنها.

جزء كبير من الذين أعطوا أصواتهم لجبهة الإنقاذ فى الجزائر ليس إسلاميا متطرفا أو غير متطرف، وإنما كان تواقا للتغيير فحسب.

وعندما ظهرت النتائج الأولية لانتخابات الجمعية الوطنية وبدا أن الإسلاميين سيصلون إلى أغلبية على الرغم من التوقعات التى كنا نسمعها قبل ذلك، تدخل

الذين قالوا بوقف الأمور عند هذا الحد.

وهنا لابد أن نتأمل أن كل الأحزاب– بما فيها جبهة التحرير العلمانية– أدانت الانقلاب، كما أن النتائج أفصحت عن أن الإسلاميين غير المشاركين فى الجبهة لم يحظوا بالفوز فى المحليات أو الجمعية الوطنية، بما يؤكد أن رهان الناس كان على الفصيل القوى سياسيا، وليس مجرد تأييد أى فصيل له صبغة دينية.

تنصيب من الغرب:

□ المتابع للهجة الخطاب السياسى للإسلاميين فى الجزائر يرى أنها فى أجزاء كثيرة منها قبل الانتخابات كانت تعمد إلى فكرة (نفى الآخر) وهذا – فيما أتصور– مبعث الشكوك حول توجهات الجبهة إذا فازت بالانتخابات ؟

■ ثق أن أغلبية من ينتمون للجبهة لم يكونوا من هذا الاتجاه، هى تجربة وكان لابد أن تعطى فرصة وبخاصة إذا كان الاختيار مستندا إلى إرادة شعبية، وهذه الإرادة تعرف طريقها ومصلحتها، الذى لا يمثله مجيء مجموعة من العسكريين لايستندون إلى أى سند شعبى، ولا حتى من جبهة التحرير التى كانت تحكم باسم شرعية تاريخها فى الجهاد ضد الاستعمار، ليأتوا بشخصية بعيدة عن العمل العام فى الجزائر، ويقدموها للناس فيما بدا أنه تنصيب من الغرب، والغرب الفرنسى خصوصا.

هذه الواقعة الخاصة بالانتخابات الجزائرية تعطينا درسا كتيار إسلامى فى أى مكان، وهو ألا نسمح بشعار يرفع، أو قول يردده بعض الإسلاميين يخالف الأحكام الصحيحة فى الإسلام، مثل ذلك الذى ذكرت عن لهجة الخطاب السياسى للإسلاميين فى الجزائر قبل الانتخابات.

ولقد التقيت بنفسى فى عدة مؤتمرات إسلامية بقادة جبهة الإنقاذ الجزائرية الإسلامية وأعرف أن فكرهم لا تمثله هذه الشعارات أو الأقوال التى رددها بعض الإسلاميين الجزائريين كأفراد.

والحق أننى طرحت على قادة الأصولية السياسية الجزائرية فكرة ضرورة توحيد الفصائل الإسلامية عن طريق الحوار بما يضمن عدم تكرار هذا، ولكننى لا أعرف سبب تفرقهم فى فصائل وتشكيلات عدة.

□ **ربما يكون السبب ما ذكره لى سفير الجزائر السابق فى القاهرة السيد محمد الميلى من أن مجرد تأسيس حزب فى الجزائر من ١٥ عضوا يتيح له – بنص القانون – الحصول على دعم حكومى قيمته ما يعادل ثلاثة ملايين فرنك فرنسى ؟**

■ مؤكد أن هذا ليس السبب، وإذا كان القانون الجزائرى يتيح ذلك فيجب تعديله مثلما فعلت ألمانيا حين كان نص القانون فيها يتيح مثل هذا الدعم ولكنه اشترط لهذا الدعم تحقيق نسبة معينة من الأصوات.

□ **ماذا يمكن أن يقدم التيار الإسلامى فى العالم العربى من ضمانات لعدم الانقلاب على الديموقراطية؟**

■ ولماذا التيار الإسلامى بالذات ؟

□ لأنه لم ترد من تيار آخر فكرة (نفى الآخر) على مستوى الشعار المعلن؟

■ أنت تسقط- ياسيدى- التيارات الماركسية التى كانت نموذجا مأخوذا به فى مشرقنا العربى وهى بعيدة عن الديموقراطية ولا تعترف بها، وأنت تستبعد نظما ذات طبيعة لا تعرف شيئا عن الديموقراطية، بل يخالف حكمها ما أمر به الإسلام.

الحركات الإسلامية المستنيرة هى التى تتعرض للنفى الذى تتكلم عنه، يتجمع حولها اليسار من جهة، والعلمانية من جهة أخرى، والنظم البائدة التى لا تستند إلى رأى الشعب من جهة ثالثة.

لماذا تطلب منا ضمانات قبل هؤلاء، ألا يكفى أن أقول لك أن طريقنا هو الديموقراطية ؟

□ فلنتفقوا إذن على مفهوم واحد للديموقراطية ؟

■ لست فى موقف يدفعنى إلى إجبار هذا أو ذاك، أنا أتحدث عن حزبى، وعما أفهمه عن الديمقراطية التى أراها متوافقة مع الإسلام مائة بالمائة.

عن السودان نتحدث:

□ تحت أمرك ، سأتحدث عن حزبك: يثير موقف حزبكم من النظام الحاكم فى السودان تساؤلات عن مدى اتساقه مع نفسه فى دعوته للديمقراطية ، فهو يؤيد نظاما متهما بالانقلاب على الديموقراطية وبانتهاك حقوق الإنسان ؟

■ علاقتنا مع السودان لم تكن ولن تكون متصلة بمن يحكم السودان، لأن من يحكم السودان– فى نظرنا – والذى عليه أن يغير هو الشعب السودانى، الاختيار هو اختيار الشعب، ولا تخرج من القول بأن مصر والسودان بلد واحد، وشعبيهما شعب واحد.

لقد عشنا فى حزب مصر الفتاة منذ عام ١٩٣٣ يحكمنا مبدأ مكتوب حفظناه عن ظهر قلب يقول: « وغايتك أن تصبح مصر والسودان دولة عظمى تحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام ».

هذا التقسيم سعى إليه الإنكليز، وأصروا على افتعال جديد تنفصل فيه مصر والسودان، ليقودوا السودان إلى حكم مزدوج يمكن أن ينفصل فيه جنوب السودان عن شماله.

وأذكر حادثة للتدليل على ذلك فى أثناء حكم النميرى الذى حاول أن يتماشى مع صورة الحكم فى مصر فى مؤسساته السياسية والحزبية، جاءت لحظة بعد مؤتمر بغداد ١٩٧٩ وبدا فيها أن السودان وإن كان لم يأخذ الخط العربى العام وقتها فإنه لجأ إلى تقليص علاقاته بمصر شكليا، وأعلن السادات فى حديثه التلفزيونى السنوى فى عيد ميلاده: « إذا كان السودان يريد أن يقطع .. فليقطع ».

وبدا لحزبنا وكأن الرئيس السادات يعرض العلاقة المصرية– السودانية للخطر، وفزعنا، مما دفعنا إلى معالجة هذا الوضع بأى شكل من الأشكال، فذهبت إلى

مجلس الشعب (البرلمان المصرى) وسجلت فى المضابط: « ليس السودان الذى نقول له إذا أراد أن يقطع.. فليقطع »..

وبعدها تأزم الموقف أكثر حين جاءت مناسبة الاحتفال بثورة (مايو) واحتار السودانيون لمن يوجهون دعوة فى مصر، هل للحزب الحاكم الذى يعلن رئيسه أن السودان إذا أراد أن يقطع فليقطع ؟ أم للمعارضة مما يمكن أن يفسر وكأنه موقف من النظام المصرى ؟

وهنا لم يرسلوا دعوات لأحد بالمرة، فاصطحبت أحد قيادات حزبنا وسافرنا السودان من دون دعوة لاقتناعنا بارتفاع العلاقة مع السودان عن أية حساسية.

□ فى هذا التوقيت الذى تتكلم عنه كان تكوين حزبك مختلفا، كما كانت طبيعة النظام السودانى نفسه مختلفة، أما الذى سألت عنه فأمر مغاير ؟

■ اتركنى أكمل !!

وبعد تدهور حكم النميرى، تحركت الأحزاب جميعها ضده ولم يجد أى طرف فيهم غير حزب العمل ليتصل به، فاتصل بنا الميرغنية وغيرهم حتى من الأحزاب الاشتراكية فى السودان.

وأصدرنا بيانا للتجاوب مع هذه القوى ضد حكم النميرى فى اليوم الذى وصل فيه القاهرة فى طريقه إلى الخرطوم ثم نصح بألاّ يواصل.

وعندما قامت تظاهرات فى الخرطوم تهاجم مصر وتطالب بتسليم النميرى ذهبت على رأس وفد حزبى وقتها للقاء سوار الذهب من دون دعوة أيضا تأكيدا لمعنى الصلة الشعبية قبل الرسمية.

وعندما اجتمعت الجمعية الوطنية المنتخبة بعد تخلى سوار الذهب عن الحكم وانتصار الديموقراطية قلت لإخواننا فى الأحزاب المصرية: « لا يصح أن تجتمع الجمعية الوطنية فى السودان من غير أن يكون هناك تمثيل لمصر، وليس هناك فى الخرطوم من له سلطة دعوتكم لأن سلطة سوار الذهب انتهت ورئيس البرلمان لا يجوز له دعوتكم ولا يوجد بعد رئيس للحكومة منتخب ».

وذهبنا من دون دعوة وقبل الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الحاكم منطقنا وسافر معنا.

وبعد ذلك جاء الصادق المهدى إلى مصر أكثر من مرة وتقابلنا معه، وتبين أن هناك حالة من الفتور فى العلاقات والسياسات بين البلدين، إلى أن جاء وقت تدهورت فيه الأحوال فى السودان وبدا أن مصر لا تساعد نظام المهدى الديموقراطى على البقاء.

□ **ألم تقل لى أنك مع السودان؟**

■ نعم معه.

□ **وهل كان الشعب السودانى سعيدا بما وصلت إليه الأحوال فى نهاية حكم المهدى ؟**

■ لم يكن سعيدا.

□ **إذن لماذا تشير إلى ضرورة مساندة نظام المهدى ؟**

■ على أية حال، من الناحية العملية حدث الانقلاب العسكرى الذى قاده البشير، وبدأ باعتقال قيادات الأحزاب السياسية سواء من المهدية أو الميرغنية أو الجبهة الإسلامية، وكان لمصر فضل تقديم البشير إلى الدول العربية واعترافها به، ثم تضمنت سياسات البشير ثلاثة أمور بالغة الأهمية:

أحدها: الاعتماد على النفس وبالذات فى مجال إنتاج الحبوب.

والآخر: ألا يضع السودان قراره فى يد غيره ممن يساعده.

وثالثها: التوجه الإسلامى مع العلم بأنهم لم يمارسوا تحيزا ضد غير الإسلاميين.

□ **المهندس إبراهيم شكرى سأسألك مرة أخرى: ألست القائل « أنا مع الشعب السودانى » ؟**

■ نعم أنا مع الشعب السودانى.

□ **أو ليس الشعب السوادنى هو الذى جاء بالمهدى عبر صناديق الانتخاب ؟**

■ نعم هو الذى جاء به عبر صناديق الانتخاب.

□ إذن لماذا يؤيد حزبك اختياراً تمثله الجبهة الإسلامية ويمثله البشير من دون أن يكونوا جاءوا عبر صناديق الانتخابات؟!

■ الاختيار الديمقراطى لا يمكن إلا أن يتم من وضع طبيعى مستقر، والمتأمل للعناصر التى يتكون منها السودان يجد أن اتساع أطرافه جعل من الصعب تصور وجود حكم مركزى قوى يكفل هذا الوضع الطبيعى المستقر.

ويضاف إلى ذلك وجود ثورة فى الجنوب وصل بها قرنق قبل حركة البشير إلى حد المطالبة بتحرير السودان كله وليس الجنوب فقط، وأمام تداعيات كثيرة لهذا الوضع بدا أن الأمر يستدعى نوعا من طرح أنظمة وأفكار عبر النظام المركزى، ففكر البشير فى إعطاء فرصة لجنوب السودان كى يكون له نظام من دون أن يكون متميزا مثل تقسيم السودان إلى خمسة أقاليم تتمتع بحرية تقرير النظم الداخلية لها مع اتباعهم القوانين المركزية الصادرة من الخرطوم.

ومع تطورات كثيرة لم يبدأ الوضع فى التحسن إلا بعد المتغيرات فى القرن الأفريقى وأثيوبيا، وعلى صعيد العمل الداخلى أيضا وصلوا إلى نتائج طيبة جدا فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الحبوب، وأقاموا صناعات تصديرية للسكر، وساووا بين المسؤول وغير المسؤول فى توزيع المواد التموينية بما وفر لهم كميات كبيرة من السلع للتصدير، وسيطروا على المناطق التى تمكنهم من إنجاز مشروع قناة جونجلى الذى سننعم بنتائجه فى مصر، يعنى خطواتهم كانت لصالح الناس.

□ كل هذا جميل ولكن ما علاقته بالديمقراطية وحقوق الإنسان؟

■ مهمة حزبى هى الحديث عن الديموقراطية فى مصر.

□ **وماذا عن مقولة مصر الفتاة القديمة: « وغايتك أن تكون مصر والسودان بلدا واحد »؟ وماذا عن مقولتك عن أنك مع الشعب السوداني وأن مصلحته هى مصلحة الشعب المصرى؟**

■ عندما يكون هناك نظام ديموقراطى فى مصر سأذهب لأحارب فى سبيل حقوق الإنسان فى السودان.

□ **فى مصر تعددية حزبية تتسع يوما وراء يوم بأحكام القضاء وليس بالقرار الرئاسى، وتسمح لك بأن يكون لك حزب، وأن تكون لك جريدة تنشر ما تشاء من دون مصادرة، وتسمح لك بأن تعقد الندوات والمؤتمرات وتخطب فيها ما وسعتك الخطابة، وتسمح لك أن تساند النظام فى السودان كيفما تشاء. لماذا لا تفعل مثلما قلت وتذهب إلى السودان للدفاع عن حقوق الإنسان؟**

■ سأذهب حينما نحصل على حقوقنا كاملة فى مصر، وحين ننتقل من مرحلة «الصورة» التعددية إلى السماح لنا باقتطاف ثمار هذه التعددية.

السودان له ظروفه التى تفرض عليه أداء معينا تجاه الديمقراطة وهو ليس أسوأ البلاد العربية فى مجال حقوق الإنسان.

□ **هذا كله يردنا مرة أخرى إلى اختلاف مفاهيم الديموقراطية وتعريفاتها، فأنت فى بداية حديثك تحدثت عن أن الديموقراطية التعددية الغربية يجب أن تكون المفهوم الذى يعيه الإسلاميون بوضوح شديد، ثم عدت ترى للجبهة الإسلامية فى السودان عذرا أو أعذارا؟**

■ لست مسئولا عن السودان.

مصر أولا.. وتوجهاتنا واضحة:

□ **ما رأيك فيما يذهب إليه البعض من أن حزب العمل الذى تترأسه سيشارك مع جناح من حركة النهضة فى تونس والجبهة الإسلامية القومية فى السودان للسعى من أجل تأسيس دولية إسلامية جديدة على غرار التنظيم الدولى للاخوان المسلمين وتضم القوى التى تجمع بين التوجهين الإسلامى والقومى العربى؟**

■ الذى أريد تقريره أننا حزب مصرى له توجهاته الواضحة، حريص على الوحدة الوطنية، وفى الوقت نفسه يفهم جيدا أهمية أن يكون هناك تنسيق عربى بالصورة التى يمكن أن يتم بها هذا التنسيق.

ونحن نفهم أن هناك دائرة أكبر من دائرة القومية العربية اسمها العالم الإسلامى، ويجب أن تكون لنا به علاقة أيضا، لأن هذا عصر التكتلات الكبيرة التى تتمكن من التنسيق فيما بينهما ولأن الكيانات الصغيرة مآلها الضعف ولن تكون لها قيمة.

ونحن كحزب نحرص على أن تكون لنا علاقات بكل الأحزاب فى البلاد العربية، ولكن ليست لنا علاقات خاصة بأحزاب معينة لها لون يميزها، ولكن من الطبيعى أن ينشأ بيننا وبين بعض الأحزاب العربية لون من اللقاء أو التنسيق إذا ما تناغمت أفكارنا وكتاباتنا.

وبهذا ليس هدفنا أن نكوّن معهم تنظيما. حزبنا يضع عينه على مصر بداية وعندما نشعر أن الشعب أعطانا تأييدا أكبر وأصبح لوضعنا تأثيره، ربما نفكر أن نلتقى بغيرنا، أما حتى الآن فليس هدفنا أن نشكل تنظيما ننافس به الإخوان فحركة الإخوان منذ نشأت وهى تستهدف العالم الإسلامى كله أما نحن فلا.

□ **تميزت رحلتك فى التحول نحو التوجه الإسلامى السياسى الكامل بالتدرج بعكس قيادات أخرى فى حزب العمل الذى تترأسه، فما هى العوامل التى دفعتك إلى الترحال صوب هذه الوجهة؟**

■ أعيش بأفكارى كما هى منذ بداية عملى السياسى، ويخطئ من يتصور أن توجه حزبى الإسلامى هو توجه جديد، فأنا مؤمن بأهمية الدين فى أى كيان إنسانى، وأرى أنه دافع للخير، لذلك كانت حركتنا « مصر الفتاة » حين نشأتها تقول « احرص على أداء عباداتك فأمّ المسجد يوم الجمعة إن كنت مسلما، والكنيسة يوم الأحد إن كنت مسيحيا، والمعبد يوم السبت إن كنت يهوديا ».

وكنا نرى أن من ليس له خير فى ربه لن يكون له خير فى أسرته ولن يكون له خير فى وطنه.

ومازلنا نؤمن بهذه الأفكار.

وفى وقت من الأوقات قبل ثورة ١٩٥٢ تغير اسم حزب « مصر الفتاة » إلى «حزب مصر الإسلامى » وبقينا على هذا الاسم أكثر من عام ونصف العام، ولكننا وجدنا أن خلطا قد حدث بيننا وبين الإخوان المسلمين، فرجعنا إلى اسمنا، ثم ظهرنا باسم « حزب مصر الاشتراكى » قبيل الثورة عام ١٩٤٩.

وفى كل هذه المسيرة كان الإسلام يلعب دورا مهما فى رسم حركتنا السياسية ومستقبلنا.

وحكاية « الاشتراكى » التى لصقت باسم حزبنا جاءت من اقتناعنا بالعدالة الاجتماعية، ولم نكن ندرس فى حزبنا أى شئ عن الاشتراكية الغربية، وكان الأستاذ أحمد حسين – مؤسس حزبنا رحمه الله– يستشعر أننا قد نتهم بأننا متأثرون بالمذاهب المادية وبخاصة الاشتراكية، فجعل شعار الحزب « الله – الوطن » وكل ما كنا ندرسه فى الحزب كان عن العدالة الاجتماعية فى الإسلام ونظرة الدولة إلى المواطن، وحقوق المواطن فى الدولة، وكل الأمثلة التى تعطى لنا كانت من تاريخ الإسلام وأدبياته.

وعندما اسنأنفنا نشاطنا بعد عودة التعددية إلى مصر عام ١٩٧٦ بسنوات قليلة كان اتجاهى أن أسمى الحزب « حزب العمل فى الإسلام » ثم نبهنى الدكتور محمد حلمى مراد نائب رئيس الحزب إلى أن قانون الأحزاب لا يسمح بظهور أحزاب دينية أو فئوية.

ثم أردت تفرقة حزبى عن حزب العمل الإسرائيلى الذى كان اسمه يتردد فى مصر بعد مبادرة السادات، فسميته « الاشتراكى » اتصالا بالماضى حين كان اسم حزبنا حين حلت الأحزاب فى مصر فى ١٦ (يناير) عام ١٩٥٣ «الحزب الاشتراكى».

مع الجانب الأضعف:

□ اسمح لى ما دمت تتحدث عن وصل الماضى بالحاضر أن أقرر أنك تبنيت فى المؤتمر الخامس لحزبك التوجه الإسلامى كاملا، وأوضحت أنه ليس تراجعا عن دعوتكم للعدالة الاجتماعية، ولكن عندما جرى فى مصر - أخيرا- حوار تعديل قانون الإصلاح الزراعى فى مصر اتخذت الموقف الذى أراد إلغاء عقود الإيجار بعد فترة انتقالية صغيرة وهو ما اعتبره البعض انحيازا للملاك على حساب المستأجرين وموقفا يناقض موقفك السابق حيث كنت من رواد الدعوة للإصلاح الزراعى فى الأربعينات؟

■ الموضوع بسيط جدا يا سيدى - لقد كنا مع الجانب الضعيف باستمرار، ومع المحافظة على حقوق المستأجرين الذين لم تكن لهم حقوق قبل الثورة، ومن هنا نادينا بقانون الإصلاح الزراعى الذى طبقته الثورة، ولم يكن سوى نسخة من القانون الذى سبق أن قدمته قبل ذلك إلى مجلس النواب .

ولكن التطور الذى حدث بالنسبة لعملية توارث الأرض الزراعية أدى- عمليا- إلى أنه لم يعد هناك من يمكن تسميته بالمالك الكبير، إنما يوجد ملاك عدة، وملكية بعضهم لا تتجاوز فدانا ونصف الفدان ومعظمهم ليست مهنتهم الزراعة.

وما ناديت به - أخيرا- يستجيب لهذا المتغير ويسمى « المزارعة» أى المشاركة بين المالك والمستأجر، بما يوجب تعاونهما معا.

أنا لا أقف بجانب مجموعة من المستأجرين أو من الملاك، وإنما يجب أن أقف إلى جوار طرف ثالث اسمه المصلحة العامة التى توجب زيادة الإنتاج الزراعى ولا طريق لهذا سوى تعاون المالك والمستأجر.

الأصولية والتطرف:

□ هناك دلائل لدى البعض على أن حزبك فتح أبوابه أمام العناصر الأصولية المتطرفة فى كثير من المحافظات المصرية فما الهدف من وراء ذلك؟

■ فى المؤتمر الخامس للحزب أرادت مجموعة مصر الفتاة القديمة المناداة بحزب مستقل، على الرغم من أن حزبنا نشأ امتدادا لمصر الفتاة القديم وباركه الزعيم أحمد حسين - الذى كان حيا وقتها- فى خطاب تلاه علينا أحد رفاقه القدامى.

وترتب على هذا أن بقى فى الحزب من بقى وخرج من خرج، وتدفقت مجموعات من الإسلاميين لدخوله، وفى هذه العملية لا أستطيع ولا أقدر على فرز كل من دخل لأقول له من أين أتيت، ولكن أنا أحاسبه بعد ذلك محاسبة حزبية بمعايير الحزب التى قبل الإنضواء تحت لوائها..

□ أليست هذه العناصر التى لم تقدر على فرزها ودخلت الحزب هى المسئولة عن تصور الديموقراطية الخاطئ الملتصق بالاسلاميين والذى تحدثنا عنه فى بداية حوارنا؟

■ أنا لى معاييرى الحزبية لمحاسبة أى خروج، وبهذه المناسبة قالوا عنى بعد هذا الموقف الذى نحن بصدد التعرض له أننى قمت بإيجار حزبى مفروشاً للإخوان المسلمين، وهذا غير صحيح فلا يوجد واحد من رموز الإخوان معنا فى اللجنة التنفيذية للحزب أو لجنته العليا.

□ **أنا لا أتكلم عن الإخوان المسلمين وإنما عن العناصر المتطرفة التى تمثل نموذجا سياسيا آخر؟**

■ ليس موجودا منهم أى عنصر فى قيادة الحزب، وأجزم أننا سنعالج الكثير من الحالات التى تمثل هذا التوجه فى الحزب واختلافنا معهم - ابتداء - يجئ فى تصورهم عن الفنون أو عن وضع المرأة.

ونحن نرى أن للمرأة دورها الكامل سواء فى البيت، أو فى الحياة العامة، وقبل أن نبدأ حوارنا هذا كنت مجتمعا بلجنة المرأة فى الحزب ونظمت مع أعضائها عقد ندوة فى مقر الحزب للدكتورة نعمات أحمد فؤاد لتحاضر عن مصر والإسلام ضمن البرنامج الثقافى لأمانة المرأة بالحزب.

أما بالنسبة للفنون فإن حزبنا طوال تاريخه يؤمن بأن الفنون جزء مهم من وسائله فى التعبير سواء بالنحت أو بالشعر أو الأدب أو الصورة، وكنا نصدر قبل الثورة كتابا يسمى « كتاب الشهر » بسعر خمسة قروش فقط .

هذا جانب من أسسنا الفكرية التى ترفض من يصورون الإسلام على أنه حكم العمائم، ولهذا نرفض كلمة حكم دينى أو حكومة دينية، فنحن لا نقبل أن تكون مصر إيران ثانية، وحتى إيران نفسها تغيرت ولابد أن يظهر جيل جديد يفهم الإسلام فهما صحيحا.

الإسلام هو الحل.. كيف؟

□ رفعت منذ سنوات شعار « الإسلام هو الحل » وكان المراقبون للساحة المصرية يتوقعون أن تقوم ببلورة هذا الشعار وتحويله إلى مشروع متكامل ولا يبدو أن هذا قد تحقق حتى الآن، وهذا نقد يوجه إليك ضمن مختلف القوى الإسلامية فى العالم العربى ؟

■ كان هذا شعار المعركة الانتخابية البرلمانية عام ١٩٨٦ وهذا الشعار نعرف مفهومه ونعرف ماذا يعنى، ولكن ربما الآخرون الذين لا يعرفون الإسلام ولا يعرفون أحكامه أو تاريخه يتصورون أنه شعار الهدف منه عبور الانتخابات، ولكننا نفهم أن أية قضية تواجهنا يمكن أن نحكم فيها الحكم الذى يتوافق مع أحكام الإسلام سواء كانت قضية متعلقة بتنظيم اجتماعى، أو بعدالة اجتماعية.

الخط الإسلامى يقول: إن الحاكم يجب أن يعيش كأواسط الناس، وهذا هو خط حزبنا، وهذا – أيضا – هو ما يحدث فى مجتمعات التعددية الغربية فى العالم كله.

ولكن من حيث التفصيل لك الحق أن تقول أنه لابد من ظهور لون من ألوان البلورة للمشاكل الأساسية التى تواجه المجتمع، ونحن نحاول هذا عن طريق بعض الأوراق التفصيلية التى ناقشناها فى المؤتمرات السابقة للحزب سواء بالنسبة للتعليم أو الإسكان أو غيرها.

الإسلام – فى حقيقة الأمر – هو نظام متكامل فى كل النواحى، ولم يترك شيئا على الإطلاق، ولكن هذا لا يلغى الاجتهاد لأن الاجتهاد مستمر مادامت الحياة مستمرة.

مأمون الهضيبي

الإخوان.. سيظلون إخوانا

- ❑ قانون الأحزاب المصرى سقط من الوجهة القانونية !

- ❑ الوفد عندما تحالفنا معه كان بالنسبة لنا مجرد أوتوبيس نعبر به إلى البرلمان.

- ❑ الإخوان ليسوا مسئولين عن كتب المودودى !

- ❑ لا أثق فى أن تؤدى مؤتمرات الترابى الشعبية إلى ديمقراطية، وتنسيقه مع القوميين سبب فتور علاقتنا معه !

- ❑ الناصريون ليس لهم وجود فى الشارع !

«وحوارنا مع المستشار مأمون الهضيبى المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين فى مصر (٧١ عاما) ليس أيضا من نوع الحوارات التى تبغى حصد النقاط أو ترمى إلى تسجيل الأهداف.

بل هو حوار يسعى إلى استشراف بعض تضاريس الخريطة السياسية والفكرية فى مصر والعالم العربى.

ومن بوابة هذا الحديث الطويل سعينا إلى التعرف على بعض المستحدثات التى أورثتها الظروف المتغيرة على موقف الإخوان وأفكارهم وكان هذا الحوار...».

الإخوان بين القانون والواقع:

□ فيما يتعلق بمشروعية العمل الإخوانى.. المعروف أن الحكومة المصرية لا تعترف بمشروعية جماعة الإخوان المسلمين، وقد ترى الجماعة من جانبها أنها تحظى باعتراف ضمنى بسبب وجودها على الساحة السياسية الآن، إلا أن هذا لا يوفر لها الضمانات القانونية الكافية للعمل السياسى، بل يتيح للحكومة وقف كل أنشطة الإخوان فى الداخل دون اللجوء إلى إجراءات استثنائية.. فما هو الموقف القانونى الحالى للجماعة فى ظل رفض القضاء المصرى قبول طعن الإخوان فى قرارات حل جماعتهم، وهل سيؤدى هذا الوضع إلى قيام الإخوان بنشاط سرى ؟

■ جماعة الإخوان كانت تمارس نشاطها بحرية وعلنية وقانونية إلى قيام ثورة ١٩٥٢.

وبعد هذا التاريخ بفترة، اتجه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى الاستبداد بالسلطة، وإنهاء وجود كل الجماعات والتيارات والتنظيمات التى كانت فاعلة على الساحة ونجح فى هذا – تقريبا– باستثناء عقبة وحيدة وقفت أمامه وهى (الإخوان المسلمون).

ومما لا شك فيه أن جماعة الإخوان كانت متغلغلة فى كل قرى ومدن مصر، بالإضافة إلى أنها دعوة عقائدية دينية ليس من السهل خلعها من صدور الناس، ومن هنا كان لابد له من صدام مسلح معنا، وبكل أسف اتخذ شكل الإبادة ومحاولة القضاء علينا بدءا من ١٩٥٤، إلى أن جاءت الجولة الثانية لمواجهته معنا عام ١٩٦٥، وظل بعدها الأمر على ما هو عليه إلى أن توفى عبد الناصر عام ١٩٧٠.

وجاء بعد ذلك عهد السادات، وقد غير وجه مصر بإرادته المنفردة من انحياز للكتلة الشرقية إلى الانحياز صوب أمريكا، واستتبع ذلك وجود نظام حكم ظاهره ديموقراطى، يعلن قدرا من الحريات، إلا أنه جاء عند موضوع الإخوان وتوقف أيضا، وخشى أن يعترف (بقانونية) وجودهم، على الرغم من أنه اعترف (بواقعية) وجودهم حين كان يلتقى؛ بالأستاذ عمر التلمسانى، ويدعوه فى مناسبات عامة، وبين الرجلين حوارات مسجلة تلفزيونيا فى بعض المؤتمرات، وبالطبع كان سبب الاعتراف (بواقعية) هذا الوجود الإخوانى هو محاولة السادات لتهدئة بعض الشباب الذين كانوا يتظاهرون فى الجامعة وقتها، كما كانت الشرطة المصرية تستعين بقياداتنا لمنع أى شطط عند الشباب، بمعنى أن النظام كان يتعامل مع الإخوان باعتبار أنهم –عمليا– موجودون.

وعندما جاء الرئيس حسنى مبارك إلى الحكم بدأ ببداية أسعدتنا حين أفرج عن المعتقلين السياسيين، ودعا رموز الاتجاهات المختلفة إلى لقائه فى القصر الجمهورى إلا الأستاذ عمر التلمسانى مما أشعرنا بأن هناك دلالة سياسية معينة وراء هذا الموقف.

على أية حال جاءت انتخابات ١٩٨٤ البرلمانية، ونجح عدد من الإخوان المسلمين على قوائم حزب الوفد، ثم جاءت انتخابات ١٩٨٧ البرلمانية، ونجح أكبر عدد من نواب المعارضة فى تاريخ الحياة النيابية المصرية فى دخول البرلمان من خلال ترشيحات الإخوان على قوائم حزب العمل.

وكان معروفا لدى الجميع أن شعار (الإسلام هو الحل) الذى رفع فى المعركة الانتخابية كان شعار الإخوان المسلمين.

المسألة هى الإرادة الشعبية التى كانت موجودة، والتى مازالت تعلن عن وجودها.

ومن الأدلة الواضحة فى هذا السياق انتخابات نقابة الأطباء المصريين التى جرت فى صيف ١٩٩٢ واشترك فيها حوالى ٣٠ ألف طبيب، وهم بطبيعتهم مثقفون ذوو عقليات راقية، ووقفت فيها الحكومة موقفا معلنا ومعروفا قدمت فيه مساعدات لفريق دون فريق، ومع ذلك فقد نجحنا فى الحصول على ما يقرب من ٦٠ فى المائة من الأصوات.

إذن الشعب يقول أننا موجودون ووجودنا حقيقة لا يجوز إنكارها أو الالتفات عنها.

□ ما زال سؤالى يتكلم عن مشروعية (قانونية) ولكى يكون حوارنا منهجيا أرجو أن تجيبنى عن مشروعية الوجود القانونى ؟

■ أرى أن لنا الحق فى الوجود، وقد أعلنت هذا - من قبل - فى البرلمان، كما كانت لى دراسة قانونية حول الموضوع، أخذها منى الدكتور محمد سليم العو أستاذ

القانون المعروف، ونشرها على حلقتين فى صحيفة الوفد، وترى دراستى أن قانون الأحزاب المعمول به حاليا فى مصر نُسخ وألغى.

□ **تأسيسا على ماذا يا سيادة المستشار؟**

■ هذا القانون صدر فى أيام وجود المادة الخامسة من الدستور المصرى قبل تعديلها، والتى كانت تنص على أن الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الوحيد.

إذن فهو قانون ينظم حالة تعدد فى ظل الاتحاد الاشتراكى، ولذلك عندما أراد الوفديون أن يعيدوا حزب الوفد إلى الوجود، اضطر فؤاد سراج الدين إلى دخول الاتحاد الاشتراكى العربى، لأنه ما كان يمكن أن يكون له حزب إلا تحت مظلة التنظيم (الوحيد وقتها).

إذن عندما عدلت المادة الخامسة من الدستور وجعلت أساس الحياة السياسية فى مصر هو التعددية الحزبية المطلقة، فإننى أعتبر أنه الأساس الذى بنى عليه قانون الأحزاب، ولجنة الأحزاب، فالدستور ينسخ ما يخالفه، وتعديل الدستور يلغى كل ما يخالفه من القوانين.

قانون ووجهة نظر !

□ **إذا نسخت الأساس القانونى الذى قامت الأحزاب المصرية بموجبه، وهو قانون الأحزاب فأنت بهذا ترى أن وجود كل الأحزاب الأخرى غير قانونى وغير مشروع؟**

■ – أنا لم أقل هذا، أنا – فقط – أقول أنه مع نسخ القانون سقطت القيود تماما على قيام الأحزاب.

□ **فى أى مكان فى العالم لابد من وجود طريقة قانونية لقيام الأحزاب؟**

■ ليست هناك فى العالم شروط، قبل قيام الثورة فى مصر كان كل من يريد أن يقيم حزبا، حرّا فى أن يقيمه، ولا يحتاج فى هذا إلى ترخيص من أية جهة!

□ **ورد فى كلامك « إن الاخوان المسلمين موجودون » وإن «قانون الأحزاب نسخ» بما يدفعنى إلى التساؤل: هل ترى أنكم موجودون كجماعة أم كحزب أم ماذا بالضبط ؟**

■ إذا كان القانون يعتبرنا حزبا فليعتبرنا !

□ **ولكنك كنت تقول حالا أن القانون نسخ، فكيف تطلب منه أن يعتبرك حزبا؟**

■ أنا لست متمسكا بأن نكون حزبا، ولكننى متمسك بأن نمارس العمل السياسى والعمل العام، فإذا كانت الدولة تعلن نظاما حزبيا وتعتبر أن التعريف ينطبق علينا، إذن نحن حزب!

□ **الموضوع ليس رؤية للدولة، ولكنه موضوع قانون.. أكرر «قانون» ؟**

■ هناك نص فى الدستور عن التعدد الحزبى، وإذا لم نجد تعريفا فى القانون للحزب، يمكن أن نأخذ بتعريف المحاكم والفقه القضائى.

هناك نص فى المادة الخامسة من الدستور ينص على التعدد الحزبى، وأن الأحزاب مسموح بها فى نطاق القانون، وهذا النص- كما قدمت ينسخ قانون الأحزاب، ولم يصدر بدلا منه قانون جديد، مما يؤكد عدم وجود شروط- فى حالتنا هذه- لظهور أى حزب.

فإما أن يصدر قانون يعرف الحزب ويضع شروطه بما لا يتعارض مع أحكام الدستور، وإما أن يجتهد القضاء فى تعريف ما هو الحزب طبقا للأصول العامة إلى أن يصدر قانون جديد للأحزاب.

□ **القانون – حتى هذه اللحظة – يتيح للحكومة وقف أنشطة الإخوان المسلمين داخل مصر؟**

■ الحكومة تقول مثلك، وسأوضح وجهة نظرى أكثر، فإلى جوار ما قدمت من أسباب تنسخ قانون الأحزاب القائم، فإن هذا القانون ذاته ألغيت منه عدة مواد بمقتضى تعديلات تمت فى قوانين الانتخابات المصرية، وهى تعديلات أقرتها المحكمة الدستورية العليا حين قررت عدم دستورية اشتراط أن يكون المرشح للانتخابات (حزبيا)، وهذا يعنى السماح لى بمندوبين يتعاونون معى فى الانتخابات، وهؤلاء يتعاونون معى – بالطبيعة– حول مبدأ وحول عمل، هو لون من العمل العام، إذن نحن حزب، وما دامت المحكمة الدستورية تقول بأن لى الحق فى أن أرشح نفسى وأننى غير مقيد بأن أكون فى قائمة أى من الأحزاب الحاصلة على تصريح إذن العمل الحزبى لا يستلزم أن يكون معه تصريح.

وأنا – بالطبع– أعرف أن الحكومة ترى أن عملى غير قانونى، وهى تستطيع منعه، ولكن لها وجهة نظرها، ولنا وجهة نظرنا.

ثم إن هناك نقطة أخيرة وهى أن محكمة الأحزاب التى تصدر أحكامها فى ظهور الأحزاب، إذا ووجهت بما أراه مخالفة لأحكام الدستور والقانون تحول القضية إلى محكمة أمن دولة طوارئ بحيث لا يصبح لى الحق فى طلب استئناف أو نقض أو دفع بعدم الدستورية، نحن نطلب أن يكون الفصل فى مثل هذه القضايا أمام المحاكم العادية.

سرى .. سرى !

□ هناك فجوة واضحة فى حوارنا ما بين (التصور) و (واقع القانون) لم تجعلك تجيب حتى الآن على الجزء الأخير من سؤالى الأول: « إذا طبقت الحكومة من وجهة نظرها إجراء قانونيا بالمنع على هذه الجماعة ونشاطها هل ستتحولون ساعتها إلى العمل السرى » ؟

■ لا أعرف ما الذى يمكن أن يحدث فى هذه الحالة، هذه مسألة متعلقة بإرادة آلاف الأشخاص العاملين فى سبيل هذه الدعوة، حتى الآن وضعى يسمح لى بتوجيه أفراد الجماعة، أما إذا انفرط هذا الوضع فلن أستطيع التحكم فى الناس.

موقف مبدئى واضح:

□ اتسم الموقف الإخوانى من أزمة الخليج بالغموض، وأحدثت تلك الأزمة انقسامات خطيرة داخل الوسط الإخوانى فى مصر - بصفة خاصة- وداخل التنظيم العالمى للإخوان- بصفة عامة- وترتب على هذه الانقسامات انعكاسات مختلفة على العلاقة بين الإخوان المسلمين والأنظمة العربية المختلفة، ما هو فى تقديرك مستوى العلاقة الحالية بينكم وبين هذه الأنظمة؟

■ أنا لا أوافق على أن موقفنا اتسم بالغموض، موقفنا واضح ومبدئى، وفى التقرير السنوى لمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية فى الأهرام كان واضحا أن موقفنا مبدئى وأن الإخوان لم يحاولوا المتاجرة تحقيقا لمصالحهم.

□ **ماذا كانت عناصر موقفكم ؟**

■ نحن أول فصيل أعلن موقفه فى مصر يوم ٢ (أغسطس) وأصدرنا بيانا أوضحنا فيه أننا لا يمكن أن نوافق على الغزو، وأنه عمل تخريبى وضار، وطالبنا بانسحاب العراق فورا.

وعندما حدثت تطورات فى الوضع بوصول قوات أمريكية إلى الخليج مع نذر الحرب، أصدرنا يوم ١١ (أغسطس) بيانا أكدنا فيه ما جاء فى بياننا السابق، كما طالبنا رؤساء الدول العربية أن يسارعوا إلى التحرك ومنع أى تدخل أجنبى، لأننا نعتقد أن إثارة الأزمة كلها ربما تكون بواسطة هؤلاء الأجانب، ليجدوا من خلالها فرصة للتدخل وتحقيق مصالحهم وليس مصلحة أى طرف آخر.

ومصالح الأجانب تقوم على التمكين الإسرائيلى وإعادة عصر استعمار القرن ١٩، وضرب كل الحركات التحررية الإسلامية.

□ **حركات تحررية اسلامية بأى معنى ؟**

■ الحركات الفلسطينية وكشمير وغيرها.

كنا نؤمن –إذن – أن التدخل الأجنبى فى أزمة الخليج هو غزوة استعمارية جديدة للمنطقة، ولكننا لم نهاجم أية حكومة، أو أية سلطة، وربما اعتبرت بعض حكومات الخليج أن موقفنا غير مريح، ومتخاذل لا يساندها.

أما عن الانقسام داخل الإخوان حول هذا الموقف فلم يحدث إطلاقا، وصحيح كانت بيننا اختلافات ولكنها لم تصل للانقسام، فقراراتنا عموما لا تصدر بالإجماع.. هذا مستحيل ولا أدعيه.

جسم الجماعة سليم والأغلبية تتخذ القرار، وفقه الاختلاف واضح عند الأقلية ومؤداه الالتزام بقرارات الأغلبية.

□ وماذا كانت وجهة نظر من تسميهم الأقلية؟

■ كانت تنصب على أن دول الخليج استعانت بالأجنبى لأنه لم يكن لديها شئ آخر تستطيع أن تفعله.

□ كيف عبرت هذه الأقلية عن اختلافها؟

■ من خلال مناقشاتنا معا.

□ هل كان لهذه الأقلية رمز واضح يحمل وجهة نظرها فى الاختلاف؟

■ ماذا تريد أن تقول؟ ليست عندنا رموز !!

عندما نجتمع نجلس ونتكلم بحريتنا، أنا لست رمزا وغيرى ليس رمزا بالضرورة، ومن خلال المناقشة المستفيضة نأخذ قرارنا.

لم يكن هناك انقسام ولكن كان هناك تبادل رأى.

□ وماذا عن الانقسام داخل التنظيم الدولى للإخوان؟

■ الإخوان المسلمون فى الخليج، كانوا متأثرين بمواقف دولهم، وبالظروف العامة التى كانوا يمرون بها.

□ ما هو الشقل الذى يمثله (إخوان) الخليج فى التنظيم الدولى للإخوان حتى يمكن أن نحدد بدقة ما إذا كان هناك انقسام أم لا؟

■ لا أستطيع تفصيل مثل هذه الأمور.

كياننا موجود، وأسلوب اتخاذ قراراتنا معروف، أما حكاية وزن هؤلاء ووزن أولئك فلن أستطيع أعطاءك إجابة فيها، ولكن عندنا قاعدة وهى عدم التفريط فى أى من الإخوان مهما صغر أو كبر حجمه، وليس عندنا ثقل لأحد.

تربية الجماعات.. وتربية الكتاكيت:

□ يا سيادة المستشار أنا لو أدرت مؤسسة لتربية الكتاكيت لابد أن أعرف الوزن النسبى للعناصر أو الإدارات التى تتكون منها مؤسسة تربية الكتاكيت حتى يكون قرارى معبرا عن هذه العناصر بحجم كل منها وبقدرته على التأثير، فهل يمكن أن يغيب هذا عن جماعة تشتغل بالعمل العام والعمل السياسى وهى طرف أيضاً فى تنظيم دولى ينسق عبر الحدود والمسافات؟

■ لقد شرحت لك الوضع، ولا أستطيع أن أعطيك أية تفصيلات أكثر.

□ لماذا.. هل هو سر؟

■ ليست مسألة أسرار ولكننى لا أستطيع أن أفصل أكثر من ذلك .

□ إذن ما هو تقديرك لمستوى العلاقة الحالية بين جماعة الإخوان وبين الأنظمة العربية وضمنها - بالطبع- الأنظمة الخليجية؟

■ العلاقة بين الإخوان والأنظمة العربية تتراوح حسب مواقف هذه الأنظمة من الأحداث الدولية، نحن - مثلا- نرفض عمليات التفاوض الجارية مع إسرائيل الآن، ونختلف فى هذا مع النظام الأردنى الذى سبق أن اتفق موقفنا مع موقفه فى حرب

الخليج.

نحن لسنا تابعين لشخص أو لدولة.

أما الموقف مع دول الخليج فهو فى حالة (سكون) الآن، وعموما ففى الأصل لم تكن بيننا علاقات نشطة، ولكنها كانت علاقات ودية، ليس بيننا اتفاقات أو أشياء من هذا القبيل.

حسب الظروف:

□ **اتخذ الإخوان المسلمون قرارا بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب المصرى الأخيرة، وارتأى بعض المعلقين أن العمل الإخوانى تأثر- بلا شك- بهذه المقاطعة ولا سيما على مستوى ممارسة العمل من خلال مقار أعضاء المجلس من الإخوان، فما هو موقفكم المستقبلى من أية انتخابات نيابية مقبلة (مجلس شعب- مجلس شورى- محليات)؟**

■ لا نأخذ قرارات نهائية ونصادر على المستقبل.

أخذنا قرار مقاطعة انتخابات مجلس الشعب، وما يستجد نناقشه كحالة منفصلة، وعلى سبيل المثال أخذنا فى الأسبوع الماضى قرارا بمقاطعة انتخابات مجلس الشورى، أما انتخابات المحليات فسندخلها حيث يصعب تزويرها لأن فيها تداخلات عائلية والجميع يعرفون بعضهم البعض بما يجعل أى تغيير فى نتائجها صعباً جدا، أما انتخابات مجلس الشورى فقد دخلتها عام ١٩٨٩ ورأيت أنها زورت مائة بالمائة.

□ **ألم تدخلوا مجلس الشعب على قائمة الوفد عام ١٩٨٤ وعلى قائمة العمل عام ١٩٨٧ .. لماذا الادعاء بالتزوير إذن؟**

■ التزوير درجات، وفى هذه السنوات التى تتكلم عنها جرى تخفيض النسب.

□ **كيف يمكن أن تحدد ذلك.. هل بمجرد النظر؟**

■ لا .. بالحساب.

الإخوان .. سيظلون إخوانا:

□ **تحالف الإخوان مع حزب الوفد فى انتخابات ٨٤ وحققوا نتائج محدودة، ثم تحالفوا مع حزبى الأحرار والعمل فى انتخابات ١٩٨٩ وحققوا نتائج ملموسة، وتردد أخيرا حديث عن مساع باءت بالفشل عن تحالف الإخوان مع حزب مصر الفتاة، ما هو موقف الجماعة الحالى من الأحزاب السياسية على الساحة المصرية؟**

■ لم نتحالف مع حزب الوفد عام ١٩٨٤ ، ولكن دخلنا الانتخابات على قوائمه فقط .

□ **وما الفارق بين هذا وبين التحالف؟**

■ التحالف يكون إذا اتفقنا معهم على مبدأ، وبرنامج مشترك.

□ **اسمح لى .. أنا عندما أدخل على قائمة طرف آخر، فمعنى هذا أننى حددت بينى وبين هذا الطرف الآخر ما يسمى برنامج (الحد الأدنى- الحد الأقصى) الذى يمثل برنامجنا الانتخابى المشترك؟**

■ هذا من الوجهة النظرية، أما عمليا فقد قلنا بوضوح للوفد أن الإخوان سيظلون إخوانا، وأن الوفد سيظل وفدا، ولم يحصل أى تحديد لبرنامج بيننا وبينهم.

□ **فيم كان أساس الاتفاق إذن أو ضرورته؟**

■ ليس لدينا حزب، وكنا نريد أن نركب أوتوبيسا يعبر بنا!!

□ **وما مصلحة الوفد فى قبول مثل هذا الاتفاق؟**

■ مصلحته أن يأخذ أصواتنا.

□ إذن كان ارتباط مصالح متبادلة وليس ارتباط أفكار متبادلة؟

■ بالضبط؛ ولهذا بعد انتهاء الانتخابات كان أعضاء البرلمان من الإخوان يجتمعون وحدهم بعيدا عن الوفديين، ويدرسون مشروعات قراراتهم وحدهم، ولم يحدث تلاقي- إطلاقا -طوال هذه المدة بين قيادات الإخوان وقيادات الوفد لبحث أى سياسة مشتركة.

أما فى حالة الدخول على قوائم حزب العمل فقد كان فيها تحالف فعلى، ووضعنا برنامجا انتخابيا مشتركا نص فيه على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وحددنا شعار المعركة الانتخابية (الإسلام هو الحل)، ورغم هذا فإن فحزب إبراهيم شكرى قائم وحده، وحزبنا قائم وحده، ولم يتدخل أحدنا فى شؤون الآخر.

أما عن موضوع مصر الفتاة فلا أساس من الصحة لأية محاولة للتحالف معهم.

وحتى أيام كانوا جزءا من حزب العمل الاشتراكى فقد كانوا الجزء الأقل، وكان الجزء الإسلامى هو الغالب حتى قبل تحالفنا مع إبراهيم شكرى، بدليل أن عادل حسين ولى رئاسة تحرير جريدة الشعب محل حامد زيدان قبل أن تكون لنا صلة بالحرب.

إذن التيار الإسلامى كان موجودا فى حزب العمل قبل أن يحدث اللقاء بيننا وبين هذا الحزب، بل كان من العوامل التى سهلت اللقاء.

□ ألم يحل دخولكم هذا الحزب- الذى أفضت فى شرح أسباب لقائكم معه- مشكلة الإخوان؟ لماذا إذن تريدون حزبا؟

■ الإخوان لهم كيانهم الخاص، وحزب العمل له كيانه الخاص، ولهم فقه

إسلامى، ولنا نحن فقه إسلامى خاص.

□ **إذن على أى أساس كان البرنامج المشترك الذى جمعكم بهم؟**

■ البرنامج هو نقاط عامة وأساسية، ولكن الاختلاف قائم فى الفرعيات، ونحن نقبل هذا الاختلاف ولا نرفضه.

أما بالنسبة لما أشرت إليه من علاقاتنا بالأحزاب الموجودة، فليس لنا تحالف إلا مع حزب العمل، أما الباقى فنتلاقى معهم فى بعض المواقف، فعندما يقيم حزب التجمع (اليسارى) ندوة للوقوف مع الشعب الليبى ضد الهجمة الأمريكية، أشارك فى الندوة ولكن مع احتفاظى بهويتى، ولكن عندما يطالب حزب التجمع بالحفاظ على نسبة ٥٠ فى المائة لتمثيل العمال والفلاحين فى المجالس النيابية والمنتخبة، ويرفض حزب الوفد هذه النسبة، فإننا نلتقى فى هذا الأمر مع الوفد.

هذه التقاءات لتنسيق المواقف لا أكثر.

التطرف .. وعباءة الإخوان:

□ يرى بعض المعلقين السياسيين فى مصر أن الجماعات الإسلامية المتطرفة خرجت من عباءة الإخوان، وأن شكرى مصطفى أمير جماعة التكفير والهجرة كان أحد العناصر النشطة فى تنظيم سيد قطب، هل هناك علاقة بين الإخوان وهذه الجماعات ولو من طراز تنسيق المواقف الذى يربطكم بالأحزاب؟

■ شكرى مصطفى كان يبلغ من العمر ١٨ عاما عندما قبض عليه خطأ وقت اعتقال جماعة سيد قطب، ولم يكن له علاقة بالإخوان، أو علاقة معرفة بسيد قطب، ووجد نفسه يسجن ويتعرض لكل البشاعات لأمر لا يفهمه، وكل تهمته أنه كان من المترددين على جمعية دينية فى أسيوط، وحتى عندما أطلق سراح بعض الذين دخلوا السجن من الإخوان، لم يطلق سراح شكرى مصطفى، وفى السجن تلقفه بعض المعتنقين لمذهب التكفير، فوجد نفسه مؤهلا سيكولوجيا لهذا الفكرة البشعة التى أورثت هؤلاء الناس الخلل العصبى وعدم الفهم.

لا معنى لأن يقول قائل أنهم خرجوا من عباءة الإخوان.

الإخوان لا يحتكرون كل كتب وأفكار الإسلام، نحن غير مسئولين عن كتب أبى الأعلى المودودى التى جاء بها بعض هؤلاء المتطرفين وقرأوها وفسروها تفسيرا خاطئا، وصدر كتاب (دعاة لاقضاة) ليعرض فهم هؤلاء للمودودى وترجم للغة الأردية.

وحين علم المودودى نفسه بالطريقة التى تفسر بها كتبه فى مصر أرسل تصحيحا مكتوبا إلى مصر ينفى فيه ما ألصق به من مقاصد، وأصدر كتابا للرد.

لقد أصدر الأستاذ حسن الهضيبى «دعاة لاقضاة» فى السجن ليرد به على دعاة

التكفير ولننفى عن أنفسنا شبهة أية علاقة بهذا اللون من الفكر.

ليس بيننا وبين المتطرفين أى نوع من التنسيق أو التعاون أو تبادل الأفكار، بل إن بعضهم يكفروننا، كما اعتدى بعضهم من جماعة الجهاد على الإخوان المسلمين فى أسيوط والمنيا، وأصدروا ضدنا المنشورات والبيانات.

□ ربما أنت تؤكد أن حكماء الإخوان من الكبار ليس لهم علاقة بالتطرف، ولكن شباب الإخوان فيهم من له هذه العلاقة؟

■ هناك أسس لجماعة الإخوان، بحيث لا يقبل فى عضويتها إلا من يؤمن بها، نحن لا نقبل تكفير الناس، ولا تكفير الحكام.

نحن نقول: « الحكم بما أنزل الله » نقول فقط، ولكننا لا نطبق هذا على أحد، والحكم بما أنزل الله فريضة، والنصوص فى القرآن لا تقبل التأويل، ومع ذلك فإن إيماننا بعدم التكفير لا يعنى تناقضا مع أنفسنا أو تناقضا مع النصوص، إنما نحن دعاة، ووظيفة الداعية أن يعلن الأحكام وينادى بها، ولكن ليس من وظيفته أن يطبقها على الأفراد، فهذا عمل القاضى، ونحن لسنا قضاة، لا يعقل أن أقول أن فلانا ظالم أو كافر؛ لأننى لست مؤهلا للقدر الذى أستطيع به أن أحاكم فردا من الأفراد، كما أن الداعية إذا انشغل بحكم الأفراد طرح الدعوة وانشغل بأعمال فردية.

مسائل تأسيسية:

□ ينص القانون الأساسى للإخوان المسلمين على اجتماع الهيئة التأسيسية لاختيار المرشد العام للإخوان المسلمين، ويتردد أن هذه الهيئة لم تجتمع منذ تولى الأستاذ حسن الهضيبى - رحمه الله- مسؤولية مكتب المرشد، وتردد أيضاً أن الأستاذ عمر التلمسانى كان قائما بأعمال المرشد، وأن السيد حامد أبو النصر (المرشد الحالى) تولى الإشراف على مكتب الإرشاد دون سند قانونى حيث لم يكن أكبر الأعضاء سنا حين اختير كبديل مخالفة لاجتماع الهيئة التأسيسة وللقانون الأساسى على الرغم من وجود من يكبره سنا فى هذا الوضع، وهو الأستاذ حسين كمال الدين والذى لم يصرح رسميا بتنازله عن تولى مسؤولية مكتب الارشاد، وتتردد - حاليا- احتمالات تولى أحد كبار الإخوان إدارة مكتب الإرشاد لظروف السيد حامد أبو النصر الصحية، فما هو تعليقك على ذلك؟

■ كما أسلفت، الدولة منذ ١٩٥٤ لا تعترف بوجود كيان قانونى اسمه الإخوان، فلا يقبل مع هذه الظروف أن تسير الإجراءات الداخلية للجماعة بطريقة علنية.

أما الأستاذ حامد أبو النصر فهو موجود فى الغرفة المجاورة إذا أردت أن تراه، وهو يأتى يوميا إلى مقر الجماعة، صحيح أن عمره (٨٠ سنة) ولكن ليس هناك قانون يقول بتطبيق سن معينة للتقاعد فيما هو عمل عام.

□ **وماذا عن أحقية حسين كمال الدين؟**

■ رحم الله الأستاذ حسين كمال الدين، فقد كانت هناك اعتبارات « تاريخية» تمنعنا من اختياره، فأنت تعلم أن بعض الناس فى المحن لا يكونون بالصلابة الكافية، وأنا لا أريد الحديث عن شخصه رحمه الله.

□ **وهل مخالفة القانون الأساسى للجماعة أمر مسموح به؟**

■ هذه مسائل أخرى أرجوك اترك هذا الأمر.

□ **ما هى الاعتبارات « التاريخية» التى استبعدتم بها المرحوم حسين كمال الدين، هل تقصد توقيعه على وثيقة الولاء فى مطلع الستينات ؟**

■ أية وثيقة ولاء ؟؟؟

□ **الوثيقة التى تنص على الولاء للنظام، والتى كان يفرج بموجبها عن موقعها المحبوس على ذمة قضية سياسية تمس أمن النظام؟**

■ الأستاذ حسين كمال الدين- رضوان الله عليه وأكرمه الله بالجنة- بذل للدعوة الكثير، وهو عالم فاضل وشخصية قيادية طيبة، رحمه الله، وهذا الموضوع

أرجو أن ننهيه.. أرجو أن ننهيه.

إنقاذ.. وترابى.. وديموقراطية!

□ اتخذ معظم الإخوان موقفا مناصرا لجبهة الإنقاذ فى الجزائر عندما أوقفت عملية الانتخابات التى كانت ستأتى بها إلى الحكم على الرغم من أن بعضهم - على الأقل- سبق له انتقاد هذه الجبهة، فما حقيقة موقفك من التيارات الإسلامية الجديدة فى بعض البلاد العربية مثل هذه الجبهة فى الجزائر وحركة النهضة فى تونس والجبهة الإسلامية القومية فى السودان؟

■ موقفنا مع أى إسلامى، مادامت الأصول العامة الإسلامية غير مختلف عليها، ومن حق كل شعب أن ينحاز إلى ما يراه، فإذا اختار الشعب الجزائرى جبهة الإنقاذ فهذا من حقه.

وقد انحاز الشعب الجزائرى بأغلبية ساحقة إلى جانب جبهة الإنقاذ، وبالتالى من حقها أن تتولى الحكم، وليس معنى هذا موافقة الإخوان المسلمين عليها أو على برنامجها.

هذا من الناحية المبدئية.

ومن جانب آخر فإن الانقلاب الذى حدث فى الجزائر لم يكن موجها ضد جبهة الإنقاذ، ولكنه كان موجها إلى الإسلام ذاته، وإلى فكرة الحكم الإسلامى، المبدأ الذى حرك الانقلاب هو أن الحاكم لابد أن يكون تابعا لفرنسا أو أميركا، أما حكم شعبى- حتى ولو كان علمانيا- فغير مطلوب وغير مسموح.

أما عن الجبهة القومية فى السودان فنحن نرجو لها الخير، على الرغم من أن

مبادئنا غير مبادئها، واختلافنا معها قائم منذ عشرات السنين.

□ **فيم تختلفون؟**

■ فى اتجاهات فقهية، وأساليب للعمل، نحن ضد الانقلابات العسكرية، وفى الوقت نفسه لو رجعنا بالذاكرة إلى آخر أيام المهدى لوجدنا أنه لم تكن هناك حكومة فى السودان، وانهار النظام النيابى، ودب فيه الفساد، ولم يعد الأمن الشخصى متوافراً للناس، وبالتالى حين تقيّم سلطة الجبهة من الناحية الوطنية ستجد أنهم يحققون قدرا كبيرا من الإصلاحات، ولأول مرة حققوا انتصارات فى الجنوب.

وعلى الرغم من كل ما سبق فعندما أعدمت السلطات فى السودان نيفا وعشرين شخصا أصدرنا بيانا استنكاريا وعارضنا هذا النهج، لأن الحاكم عندما يسير فى هذا الطريق عادة ما يتوغل أكثر وأكثر.

□ **بعض سمات عامة تبدو فى تحرك الترابى والجبهة الاسلامية، منها تهميش الديموقراطية واللجوء إلى صيغة المؤتمرات الشعبية كبديل عنها، وهى صيغة- فى نظر الكثير - تكرار للحزب الواحد، كما أن الترابى يسعى إلى التنسيق مع بعض القوى القومية، كما يسعى لدولية إسلامية جديدة مع حزب النهضة التونسى وغيره كتنظيم دولى مواز أو متقاطع مع التنظيم الدولى للإخوان، أين تقف من هذا كله؟**

■ التحالف مع القوى القومية هو الذى أحدث الاختلاف بيننا وبينه بالدرجة

الأولى، أما بشأن سعيه إلى تأسيس دولية إسلامية، فليؤسس، نحن لا نستطيع أن نحجر على أحد، ليعمل كل منا على أن ينشر مبدأه فإذا التقينا كان بها، وإذا لم نلتق فليجتهد كل منا ما وسعه الاجتهاد.

وبخصوص صيغة المؤتمرات الشعبية فلا أثق فى أنها ستؤدى إلى حكم ديموقراطى، ولنا رأى واضح فى هذا ناقشنا فيه الترابى شخصيا.

هذه المؤتمرات الشعبية شبيهة بالاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر أيام الحكم الشمولى. ولكن ربما يصلون إلى شئ مختلف.

□ على الرغم من تشديد العديد من قادة الإخوان فى مصر على احترام الديموقراطية مازالت عند البعض شكوك فى حقيقة هذا الموقف، ومدى الالتزام به فى كل الظروف ما هو تفسيرك لشيوع هذا النوع من الشكوك؟

■ لأن الذين يقودون الصحافة والإعلام هم من العلمانيين، وعداء أكثرهم للإسلام ثابت، وهم قلة.

ومع ذلك مازالت كل سلطة تحكم مصر تأتى بهؤلاء باعتبار أن الخطر الأكبر الذى تتعرض له هو من الإسلام فيشنون عليه الحملات ويشوهون صورته.

هم مائتا شخص– فى الحد الأقصى– وليس لهم أية أرضية شعبية أو جمهور، ومنهم من تولى المناصب القضائية المهمة مثل محمد سعيد العشماوى رئيس محكمة أمن الدولة الذى يتدخل علنا فى السياسة ويصادر الأزهر كتبه لما تحويه من أفكار.

نحن– حقيقة– نريد الديموقراطية أو الشورى على أن تكون فى سياج العصمة

الإسلامية والتى تتمثل فى المسائل التى لا خلاف فيها بين علماء المسلمين، أى المسائل المبتوتة التى لا محل للاجتهاد فيها.

□ يرى بعض المهتمين بالحركة الإسلامية فى مصر أن تزايد أعداد وأنواع الجماعات الأصولية المتطرفة يعكس إخفاق حركة الإخوان فى تقديم نموذج قادر على مواجهة هذه الظاهرة فما رأيكم؟

■ الذى يشجع التطرف ويكثر من جماعاته هو الإعلام الذى يشوش على الحركة الإسلامية ويحاول تجسيم عيوب ليست فيها، وفى الوقت نفسه نحن محرومون من الإعلام، وليس لنا إمكانات للرد عليهم.

حزب.. لن يكون له أى تأثير:

□ إلى أى مدى يمكن أن يؤثر تأسيس حزب ناصرى فى مصر على وضع الإخوان فى الشارع، وهل هناك أى أساس للتوقعات التى ذهبت إلى أن هذا الحزب سوف يسحب البساط منكم فى الفترة المقبلة؟

■ لن يسحب أى شئ، ولن يكون له أى تأثير.

لقد كانوا موجودين قبل أن يكون لهم حزب، وبينما ليس لدينا إمكانات إعلامية، كان الإعلام كله فى أيديهم، يكتبون فى الصحف، وبعضهم يكتب فى (الأهالى) جريدة حزب التجمع اليسارى، والبعض الآخر يكتب فى جريدة مصر

الفتاة التى تطلع علينا أسبوعيا بصورة جمال عبد الناصر وتاريخ جمال عبد الناصر، ومآثر جمال عبد الناصر.

وأتحدى لو كان أحد منهم قد منع أو اعتقل أو لوحق أو أوذى فى عيشه، كانوا - إذن- فى أقصى حالات التحقق من دون أن يكون لهم حزب، بل وموجودون فى الكثير من مراكز السلطة، ومازالت فلول الحزب الطليعى فى كل مكان.

لن يزيد عليهم شئ بعد الترخيص لهم بظهور حزب وإصدار جريدة خاصة، أو ضم بعض الناصريين من أعضاء التجمع، أو استعادتهم لعناصر قليلة منهم مازالت فى حزب العمل.

ومع هذا كله فأين هم فى الشارع؟

لم يكن لدى الإخوان شئ مما لدى الناصريين، ولكننا موجودون فى كل النقابات والاتحادات المهنية، ونوادى هيئات التدريس واتحادات الطلاب.

أين هم؟

نحن نلاحق ونعتقل وهم منعمون مرفهون، ولكنهم غير موجودين، ما الذى زاد عليهم. مجرد الرخصة (ماكانش حد غلب) !!!

□ هل يؤدى تأسيس الحزب الناصرى إلى خلق حافز أمام قيادات الإخوان لاتخاذ خطوة عملية فى اتجاه تأسيس حزب وبخاصة بعد ما رفض القضاء عودة جماعة الإخوان؟

■ القضاء لم يرفض عودة جماعة الإخوان، وإنما رفضت المحكمة قبول الدعوى لأسباب إجرائية وليست موضوعية، إذن فالموضوع مازال مطروحا ولم يقض فيه.

أما مسألة التقدم بطلب حزب، فهذا الهاجس وهذه الرغبة موجودة لدينا، على

الرغم من اقتناعنا بأن قانون الأحزاب نسخ وليس له وجود.

ويجوز أن نقدم طلبا بحزب ولكننا لم نحدد الموعد.

□ هل يوجد تمايز بين موقف قيادات الإخوان على فكرة تأسيس حزب، وهل يرتبط هذا التمايز برفض البعض لفكرة الحزبية أساسا أم بالتمسك بعودة جماعة الإخوان؟

■ ليس تمايزا، ولكنه اختلاف وجهات نظر، فنحن مثلا ضد الحزبية ولكن بشكلها العتيق الذى يعنى التعصب لفرد أو لشىء معين أو الخروج عن الإسلام.

□ ما هو - إذن - الشكل المبتكر الذى ترونه للحزبية بعيدا عن الشكل الذى تسميه عتيقا؟

■ الحزبية من وجهة نظرنا هى التمسك بالعقيدة والمبدأ والفكر والبرنامج والأخلاق والفضائل.

□ ما هى حقيقة اللقاءات التى عقدها بعض أعضاء الجماعة مع بعض رؤوس الأقباط فى مصر؟

■ اللقاءات كانت لتشخيص مرض طارىء على المجتمع المصرى هو التعصب الطائفى، وهو مرض لم تعرفه مصر تجاه مسيحييها أو يهودييها حتى.

ومجرد أن نجتمع معا فهذا مجهود إيجابى، تجاه قضية مشتركة بيننا، وبعد الدراسة والبحث اخترنا عضوين من بيننا لمراجعة ما وصلنا إليه وتقديمه إلى الدولة.

تحالف.. لا اندماج:

□ مازلت أرى – بعد كل حديثنا – أن هناك اختلافاً عن صيغة اللقاء الأساسى بينكم وبين حزب العمل هل تعتقد أن هذا الوضع يطرح الآن فكرة ضرورة وجود بديل لهذا التحالف عند الإخوان؟

■ وضعنا مع حزب العمل هو مجرد تحالف وليس اندماجا، فالاندماج يكون فيه اتفاق كامل على الأصول ومعظم الفروع الأساسية، وفيما ينبنى على ذلك من تشريعات أو برامج، وعندها تظهر ضرورة أن تكون هناك قيادة واحدة وهذا ما لم يحدث فى أى وقت من الأوقات ولم نسع إليه.

ولهذا كانت هناك فوارق فى الرؤية بيننا وبين حزب العمل فى حرب الخليج أولا حين اندفعوا فى تأييد صارخ لصدام حسين، وكانت لهم مواقف ضد السعودية ولم نكن نحن كذلك، وكذلك فى موقفهم من أزمة ليبيا، حين يذهبون فى كل مناسبة للقاء القذافى، بينما نحن لا نقبل نظام القذافى ونعلن أننا ضده.

مصطفى مشهور

قادمون بعد خمسة عشر عاماً !

- لو كانت جماعة الإخوان مسموحة لاحتوت الشباب المتطرف؟

- الغرب الصليبى والصهيونية يخيفان الحكومات العربية من الإسلاميين!

- ليس فى الإسلام حكومة دينية ذات تفويض إلهى ولن تكون حكومتنا للمشايخ!

- نرفع شعار «الإسلام هو الحل» لنصل إلى الحكم بالتدريج بعد ١٥ عاماً على الأقل!

- وجود الإخوان كجماعة ليس مخالفاً للدستور، ولكن منعهم من إقامة حزب هو المخالفة للدستور.

« مصطفى مشهور نائب المرشد العام للإخوان المسلمين فى مصر، يحمل على كتفيه أعوام عمره الاثنين والسبعين، ومن ضمنهم خمسة وخمسون عاما فى عضوية هذه الجماعة.

وهو يدخل ساحة هذه المجموعة من الحوارات مناقشا لكل القضايا السياسية والفكرية المثارة على الساحة المصرية، عاكسا بعض رؤى تياره الإسلامى المعتدل فى قضايا التمثيل الحزبى والصراع الحضارى والفتنة الطائفيه والانقسامات الإسلامية على المستويين النظرى والحركى، والعلاقة مع النظم السياسية فى عالمنا العربى واحتمالات الصراع او التعاون فى إطارها.. وكان هذا الحوار.

لاندين الشباب وحده:

□ يلاحظ بعض المراقبين أن الإخوان فى الفترة الاخيرة لم يحرصوا على تمييز أنفسهم بالقدر الكافى عن غيرهم من الجماعات الإسلامية المتطرفة مثل الجماعة الإسلامية أو الجهاد، بينما كانوا حريصين على ذلك بشدة، فى فترات سابقة.. فما تقييمكم لهذه الملاحظة؟

■ جماعة الإخوان المسلمين ليست جديدة فى الساحة، فهى موجودة منذ ٦٤ عاما تقريبا، ومعروف لدى الجميع أسلوبها المعتدل، وبعدها عن العنف والتطرف.

وإلصاق هذا الاتهام بها هو أمر باطل.

وربما اعتاد بعض الذين يلصقون الاتهامات بنا أن يعودوا إلى تاريخ الإخوان ليؤكدوا دعواهم وبالذات تاريخ التنظيم السرى للإخوان الذى اعتمد العنف المسلح فى حركته، ويقولون هم قتلة الخازندار وقتلة النقراشى باشا.

والحقيقة أن اغتيال الخازندار كان تصرفا فرديا، وقد رفضه الإمام حسن البنا المرشد العام الأسبق للإخوان ولم يقره، وكذلك اغتيال النقراشى الذى قام به بعض الشباب الذين كانوا فى فلسطين، ولما حدثت الهدنة والتقسيم واستجاب النقراشى لطلب سفراء أمريكا وإنجلترا وفرنسا فى مصر المجتمعين فى مدينة فايد (بجوار الإسماعيلية على شاطئ قناة السويس) بحل جماعة الإخوان المسلمين واعتقال أفرادها، اعتبر بعض هؤلاء الشباب أن تلك الاستجابة هى خيانة من النقراشى ودبروا قتله، وأيضا لم يكن الإمام البنا له علم بهذا الموقف.

الجماعة عرفت منذ القديم بأنها معتدلة، ونحن حريصون على تطبيق الإسلام تطبيقا صحيحا، ويقول سبحانه وتعالى: « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة» ، وبالتالى إن كان هناك من تطرف فلا يجب أن ينسبه أحد إلى الإخوان، وعلى الرغم من ذلك فإننا فى تصريحاتنا وبياناتنا نشجب أسلوب العنف والقتل.

□ هذا- بالضبط- ما قصدته حين وجهت إليك سؤالى، فقد تابعت بدقة بيانات الإخوان، ووجدت أنها فى الفترة الأخيرة كانت تبريرية تجاه العنف وبالذات فى أحداث ديروط واغتيال فرج فودة على الرغم من شيوع مناخ الإدانة بصفة عامة فى هذه البيانات؟

■ نحن لا ندين الشباب وحده ولكننا ندين الحكومة أيضا.

نعتبر أن الحكومة هى التى تصعد هذه الأحداث بأسلوبها الذى تنتهجه مع هؤلاء الشباب والمتمثل فى اعتقالها لأعداد كبيرة منهم لدى حدوث أى حادث بغض النظر عن اشتراكهم فيه من عدمه، إضافة إلى عمليات الضغط والتعذيب التى

تربى الحقد فى نفوس الشباب أثناء وجودهم فى السجن، وحين يخرج هؤلاء من المعتقل ينضمون للمتطرفين!

هذا الأسلوب يزيد من رصيد الجماعات المتطرفة.

وعلى الرغم من هذا فإننا فى الكثير من بياناتنا نشجب أحداث العنف.

يصبرون.. ولكن للصبر حدود:

□ تعرضت لأسلوب المواجهة الأمنية مع المتطرفين، وأسلوب جمع أعداد كبيرة من الشباب وتعرضهم لأنواع من الضغوط، وأنا لا أبرر أى شيء، ولكنك تعلم أن هذه تنظيمات عقيدية أو شبه عقيدية قد تلجيء بعض أفراد الأمن إلى التجاوز أثناء القبض والتحقيق وهى حالات لها مثيل فى أمريكا وفرنسا وغيرها من بلاد العالم الحر، وبالتالى لا نود – إذا كنا بصدد الفهم الدقيق– أن نركز على هذه النقطة باعتبارها الدافع الوحيد للتطرف .. ومن ثم ما هى أسباب التطرف الأخرى التى تراها فى مصر؟

■ السبب الرئيسى كبت الحريات، وعدم إمكانية إبداء الرأى فى الوقت الذى تتاح فيه الفرصة لغير الإسلاميين الذين يشتمون الإسلام ويشوهونه لإبداء رأيهم بكل السبل.

والشباب المؤمن يصبر على هذا، ولكن للصبر حدود، فقد يندفع البعض– إذن– ويفلت زمامه، ويتصرف التصرفات الشاذة التى نراها فى أعمال العنف والقتل.

لقد خرج الإخوان من السجون عام ١٩٧١ وحدثت عدة حوادث بعدها مثل

اقتحام الكلية الفنية العسكرية، واغتيال الشيخ الذهبى على يد جماعة التكفير والهجرة بزعامة شكرى مصطفى، واغتيال أنورالسادات، وأحداث أسيوط التى أعقبت اغتيال السادات، ولكن لم يتهم أحد فردا واحداً من الإخوان بارتكاب عمل من هذه الأعمال.

نحن مسيطرون على أفراد الجماعة، ولو كانت جماعتنا مسموحة بشكل رسمى، لاستطاعت احتواء الشباب المتطرف المنفلت، ومنعته من تصرفاته الخاطئة.

وفى هذا السياق يهمنى أن أشير إلى أن أسلوب الحوارات الفكرية التى يجريها وزير الأوقاف والمفتى مع الشباب المتطرف هو أسلوب غير مجد، والأسلوب الأمثل أن نعطى الحرية لجماعة الإخوان ونسمح لها باحتواء مثل هذا الشباب وتصحيح مفاهيمه بحيث يسير فى إطار الشرعية.

أريد حزباً:

□ ربما يكون فى إشارتك عن السماح للإخوان بالظهور الشرعى وحرية التعبير عن الذات، ما يمثل – فى تصورى– إشارة أيضا إلى فكرة قيام تنظيم حزبى.

وقد تردد عدة مرات أن فريقا من الإخوان يعتزم التقدم بطلب تأسيس حزب سياسى على المبادئ الإسلامية، ولكن لم يحدث، فهل حدثت خلافات فى أوساط الإخوان حول ما إذا كان المطلوب هو السماح القانونى بحزب أو السماح بشرعية الجماعة كجماعة؟

■ نحن– فى الأصل– جماعة ولسنا حزبا، وقد ظهرت فكرة مطالبتنا بحزب،

لكى نستطيع ممارسة نشاطنا بشكل شرعى يتيح لنا مزايا الحصول على مقار، وتراخيص لإصدار الصحف وغيرها.

ولكننا فوجئنا بالحكومة تقول أنها لن تسمح بنشأة حزب على أساس دينى لأنها لو سمحت بحزب إسلامى، فسوف يدفع هذا النصارى للمطالبة بحزب مما يذكى الفتنة الطائفية.

وهذا غير صحيح مطلقا. فهناك أحزاب دينية مسيحية فى أوروبا ولم تحدث أية فتنة طائفية.

□ أتوافق -إذن- على قيام حزب مسيحى فى مصر؟

■ نعم .. لماذا لا ؟ !!

□ بلغت أوروبا - التى تحدثنى عنها - قدرا من النمو الاقتصادى والاجتماعى والفكرى، مما يجعل الجدل أو الصراع السياسى فيها دائرا حول مصالح اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى، أما هنا فى مصر فلم تتبلور هذه المصالح ولا التعبيرات السياسية عنها مما سيجعل الصراع بين الأحزاب الدينية صراعا دينيا وليس سياسيا؟

■ أكثر من ٩٥ فى المائة من الشعب المصرى من المسلمين والمفروض أن تكون سياسة الدولة متجاوبة مع هذه الأغلبية، فمن غير المعقول أن أقلية ما ستفرض سياستها ومبادئها على الأغلبية، وبخاصة أن الإسلام يحمى هذه الأقليات ويعطيها

حقها كاملا ولا يضيرها أبدا.

وفى أيام الأستاذ حسن البنا كان قد دعى إلى محافظة قنا ليلقى بعض المحاضرات، وحضرت مجموعة من القساوسة إلى هذه المحاضرات، وأرسلوا من قنا إلى رئيس الحكومة يطالبونه بتطبيق الشريعة الإسلامية، لأنهم أحسوا من خلال محاضرات الأستاذ البنا أن الإسلام يعطيهم حقوقهم كاملة كأى مسلم.

الإسلام دين عدل وسماحة وسلام، وقد أمرنا الله أن نبر الأقباط ونقسط إليهم.

وقد وصف الشيخ محمد الغزالى الأقباط بأنهم أسعد طائفة أقلية فى ظل الحكم الإسلامى، ولكى نتأكد من هذا علينا أن ننظر إلى الطريقة التى تعامل بها الأقليات المسلمة فى أوروبا الآن.

لن يستطيعوا:

□ من الملاحظ ان التوتر صار هو السمة العامة للعلاقة بين الحكومات والحركات الإسلامية فى عديد من الدول العربية (الجزائر – تونس – مصر – موريتانيا – الأردن – اليمن).. فما تفسيرك لهذا؟

■ تفسيرى أن الأعداء الأصليين للإسلام هم الصليبيون فى الغرب والصهيونيون.

وهؤلاء لديهم روح عدائية كبيرة ضد الإسلام، وقد وجدوا أن التيار الإسلامى ينمو فى الساحة ويقترب من الحكم، وينجح فى الانتخابات، وإذا وصل هذا التيار الإسلامى للحكم سيحرم هؤلاء الصليبيين والصهيونيين من استغلال ثرواتنا ومقدراتنا.

ومن هنا بدأت ضغوطهم لتحجيم هذا التيار، ولن يستطيعوا إيقاف نموه، لأنه يمثل دعوة الله ﴿ يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون﴾ .

هم يضغطون على الحكومات ويخيفونها من الإسلاميين ويحاولون إظهارنا بوصفنا أخطر من الشيوعيين، فتقوم الحكومات - بدورها- بالضغط علينا، وبخاصة أن الكثير من الحكومات العربية مخنوقة باحتياجها إلى المعونات الاقتصادية الغربية والقمح وغيرها وبالتالى فهى -دائما- تستجيب للضغوط.

ولو فهم حكامنا الإسلام فهما صحيحا فسوف يجدون أن التزامهم بالإسلام هو أفضل شيء لبلادهم.

الله سبحانه وتعالى، هو الذى خلقنا، ويعرف ما يضرنا وما ينفعنا، وقد وضع لنا الإسلام كنظام حياة، فإلاسلام ليس كالمسيحية تعبدا ورهبانية فحسب، ولكنه نظام كامل للحياة ينظم شؤوننا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فلماذا نترك نظام الله ونذهب لنبحث عن الاشتراكية أو القومية أو غيرها من النظم التى وضعها البشر العاجز.

لقد رأينا النتيجة فى روسيا وغيرها من البلاد الشيوعية، وشهدنا انهيار الفكرة، وخسارة القطاع العام، وهبوط الإنتاج المستمر.

وبالتالى حينما نعود نحن إلى نظام الله ونقول : « الإسلام هو الحل » فإن هذا هو بداية الطريق الصحيح الذى يجب أن تعيه الحكومات ويفهمه الحكام.

الاسلام.. ليس تجربة لأول مرة:

□ حين طرح شعار « الإسلام هو الحل » سياسيا في مصر للمرة الأولى في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧، ترسب في الذهن العام أنه شعار عائم يحتاج إلى تفصيلات كثيرة في كل مجال. من ضمن هذه التفصيلات موضوع الاقتصاد الإسلامي الذى طرحت العديد من المؤسسات التي أسميت « شركات توظيف الأموال» نفسها بوصفها ممثلة له، ثم تمخض الأمر عن أكبر عملية نصب تمت تحت شعار الإسلام.

لماذا لم يجتهد التيار الإسلامي في إيضاح تفاصيل برنامجه سواء في الاقتصاد أو السياسة أو غيرها بما يعطى ثقلا أكبر وبالذات عند المثقفين لشعار (الإسلام هو الحل)؟

■ الإسلام ليس تجربة نحاولها للمرة الأولى، ولكنه نظام حياة أسعد البشرية لقرون طويلة، لدرجة أن أبناء أوروبا كانوا ينزحون من بلادهم ويحضرون إلى البلاد الإسلامية ليسعدوا بما يحققه هذا الحكم الإسلامي من أمن وعدل وحرية.

البرامج الانتخابية - دائما- برامج عامة ولا يمكن أن تدخل في تفاصيل، لأن التفاصيل النظرية تتغير بتغير الزمن والظروف.

أما حينما نمكن من التطبيق فستظهر تلك التفصيلات المناسبة في كل شيء.

وظهور بعض الذين أنشأوا شركات توظيف الأموال وأساءوا بها إلى الناس والدين، ليس مقياسا للحكم على شعار « الإسلام هو الحل ».

المقياس هو تطبيقات الإسلام الماضية تاريخا، والتطبيقات المعاصرة - إذا أتيحت- واقعيا.

الإساءات التى تمثل حالات فردية ليست مبررا للتوجس أو الخوف أو عدم الاطمئنان أو عدم الثقة، فى شعار الإسلام هو الحل.

الإسلام برنامج ربانى، يتصف بالكمال لأن الله كامل.

ونحن لا نطالب بتطبيق هذا البرنامج دفعة واحدة، وإنما نطلب أن تطبقه كل مؤسسة وكل جهة وكل وزارة بالتدريج لتنتقل من واقعها الحالى إلى الواقع الإسلامى، ولتتغلب على أية صعوبات عملية تمثل التفاصيل التى كنت تحدثنا عنها.

دينية ومدنية:

□ هذه الجدلية القصيرة عن شعار « الإسلام هو الحل» تبلور–فى النهاية– وجه الخلاف الحقيقى بين الإخوان وبين النظم الحاكمة، والذى يتمثل فى الصراع بين فكرتى الدولة الدينية والدولة المدنية، فأنتم تحملون برنامجا تصفونه بأنه كامل لأنه ربانى قادم من السماء والعناصر المضادة لهذا الطرح فى بدن السلطة تتمسك بمدنية الدولة.. فهل يمكن إيضاح موقفكم من الفكرتين؟

■ الذين يعادون التيار الإسلامى ينسبون إليه أنه إذا وصل للحكم فسيقيم حكومة دينية ذات تفويض إلهى، كما كان يحدث فى أوروبا، لن تكون حكومتنا حكومة مشايخ وإنما حكومة من المتخصصين فى كل مجال، الذين سيعملون فى إطار إسلامى فيه الحلال بيِّن والحرام بيِّن.

ستكون حكومة مدنية ولكن فى إطار الشرع وفى إطار الحدود التى يبيحها

الإسلام.

حكومتنا ليست دينية- كما يدعى البعض - ولكنها مدنية فى إطار فكرى معين، مثلما كانت حكومة الشيوعية مدنية فى إطار فكرى معين.

إيران ليست النموذج الأوحد:

□ المقارنة التى يجريها خصومكم حول موضوع الدولة الدينية ليست بينكم وبين أوروبا المسيحية فى العصور الوسطى، ولكنها مقارنة بينكم وبين نموذج عملى تحقق فى القريب وهو النظام الإيرانى؟

■ لا تأخذ إيران كنموذج أوحد للتطبيق الإسلامى، لهم مذهبهم وتعصبهم ومبادئهم التى لا نوافقهم فى كثير منها.

إسلامنا هو إسلام أهل السنة المستقى من الكتاب والسنة وهو الذى ننشده، ولا نقيس ما يحدث فى إيران بما نطالب به.

لو حدث الحكم الإسلامى الذى نطالب به لن يكون كالحكم الإيرانى.

ومع ذلك فهناك جانب فى الحكم الإيرانى يجب أن نقرهم عليه، وهو منع الخمر والميسر والربا.

أما الأمور الخاضعة للاجتهاد فإن مرونة الإسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان تقر إمكان اختلافنا معهم فيها.

□ ذكرت – حالا – فكرة الاجتهاد والتمايز فيما بين النظم والفرق الإسلامية المختلفة..
كيف ينظر الإخوان إلى الحركات الإسلامية الجديدة التى تتبنى منهاجا مغايرا لمنهج الإخوان مثل حركة النهضة فى تونس، وحركة الإنقاذ فى الجزائر، والجبهة القومية الإسلامية، ولا سيما أن هذا لا يمكن رده إلى مجرد تمايز فى الاجتهادات ولكنه خلل فى صلب الحركة السياسية الإسلامية المعاصرة ؟

■ مما لا شك فيه أن ظروف كل بلد لها تأثيرها فى تشكيل الحركة الإسلامية فيها، كما أن الأشخاص المسؤولين عن الحركات الإسلامية لهم – أيضا – دور فى تمايز كل حركة عن غيرها.

أسلوبنا فى جماعة الإخوان أسلوب معتدل يؤمن بالنفس الطويل والتغيير المتدرج وليس أسلوب الانقلابات العسكرية واستعمال القوة أو التهييج الجماهيرى والأفكار الشعبوية.

ولكن هناك من الإسلاميين من يتصور أن الشعب كله معهم، وأنهم لو حركوه فسوف يغير النظام، ثم يكتشفون بعد ذلك أن تصورهم لم يكن صحيحا، ويتعرضون من جراء ذلك إلى ضربات قاسية.

هكذا كانت جبهة الإنقاذ فى الجزائر حينما اعتقدت أن الشعب كله معها وبخاصة بعد انتخابات المحليات، واعتبرت أن هذه بيعة من الشعب، وأن عباس مدنى سيحصل على الرئاسة.

وحقيقة الأمر أن الناس تعاطفوا مع الجبهة فى الانتخابات الثانية، لأن زعماء هذه الجبهة كانوا فى السجن، كما أن ظروف الجزائر الاقتصادية كانت قاسية، بما

جعل الناس مطحونة ومرهقة، وقد وعد زعماء الجبهة الشعب بأنهم حين يصلون إلى الحكم فسوف يحلون جميع المشاكل التى يعانى منها الناس.

ومن هنا حصلت الجبهة على أصوات الناس.

ولن يسألنا الله عن النتائج، أو عن عدم إقامة دولة إسلامية، ولكنه سيسألنا عن الجهد الذى بذلناه فى هذا السبيل، وعن مدى صحة اختيارنا للطريق وإخلاصنا للنية.

جبهة:

□ تأتون للحكم بالتدريج وبالسعى السلمى، ولكن غيركم فى السودان أتوا بانقلاب عسكرى، أعدم الناس، واعتدى على حقوقهم السياسية والمدنية وألغى الأحزاب، ودخل فى حوارات وتحالفات مع العديد من القوى المعادية للديموقراطية على امتداد عالمنا العربى... ثم بعد ذلك تسألنى لماذا ينظر الناس أو لماذا تنظر الحكومات إلى الحركات الإسلامية بوصفها معادية للديموقراطية؟

■ كان بيننا وبين الترابى خلاف، فهو رجل يهتم بالجماهير أكثر من تربية وإعداد الأفراد.

والترابى يريد الوصول للحكم بسرعة.

ونحن نعلم أن لكل بلد ظروفه، وقبل انقلاب البشير كانت حالة السودان أيام الصادق المهدى سيئة جدا، وكان قرنق يهدد باجتياح الخرطوم واستباحتها، عندما حدث الانقلاب حقق شيئا من الأمن عند الناس، وبدأ التخوف من كابوس قرنق يقل.

ولكن عندما أعدموا شخصين فى البداية أحدهما تاجر مخدرات والآخر تاجر عملة توجسنا، وقلنا: الشرع يبيح قتل تاجر المخدرات لأنه من المفسدين فى الأرض، أما تاجر العملة فالشرع لا يبيح قتله.

وعندما أعدم البشير ٢٨ من أفراد الجيش فى يوم واحد، كتبت فى صحيفة اللواء الإسلامى المصرية معترضا على هذا.

إذن فنحن ننصح عند الضـرورة ولكن ليس مـعنى هذا أننا نؤيد الانقـلابات العسكرية أبدا.

ربما وجد السودانيون أن الأسلوب الديموقراطى لا يستطيع مواجهة الوضع فى بلدهم، وبخاصة أن لبلدهم هذا ظروفا معقدة ووثنية، وميولا سياسية متنوعة ما بين شيوعية وقومية وغيرها بما فرض تجاهل الديموقراطية فى الفترة الأولى .

ومع ذلك فقد رفضنا هذا وقلنا أن هناك منهجا إسلامياً يحتم وجود الأحزاب والصحف وغيرها، وأن ما تقومون به لا يمثل الحكم الإسلامى المتصف بالعدل والحرية.

وأذكر أننا ذهبنا إلى الخرطوم مع إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل الاشتراكى والتقينا بالبشير، فقلت له: « رفعتم شعار الحكم الإسلامى وأى خطأ سيصدر منكم سوف يسىء إلى كل من يرفعون هذا الشعار» .

نحن — إذن — لا نؤيدهم تأييداً مطلقاً ولا نعاديهم، ولكننا ننصح وننبه إلى أى مخالفة أو تجاوز للشرع، ونحن لا نعتبر أن تجربتهم ناجحه فهى أمر تحت التجريب والله أعلم بمدى استقرارها وهى أمر داخلى يخص السودانيين داخل حدود بلدهم.

سلوكيات خارج الحدود:

□ **ولكن خارج حدود السودان تمارس الجبهة القومية السودانية سلوكين يهمنا استطلاع رأيك فيهما..**

الأول: هو الحوار مع قوى الفاشية فى العالم العربى من القوميين خصوصا، موحية بأن تجمع هذه القوى تحت قيادتها هو المؤهل لإقالة الأمة من عثرتها.

الثانى: هو أنها انحرفت وراء أفكارها الشعبوية والجماهيرية لتتصور أن جماعات التطرف الحركية التى تحمل السلاح هى الجماهير فالتحمت بها وأيدتها بما يمثل فى نظر كثير من المراقبين خطأين تاريخيين أولهما متعلق بحوار والثانى متعلق برصاص؟

■ لقد وقفت الجبهة مع صدام ونحن لم نوافقها فى هذا، فقد كنا ضد صدام وضد الوجود الأجنبى معا.

كنا ضد موقف السودان واليمن والأردن.

من جانب آخر فنحن لا نقر القومية والناصرية وما شابه ذلك، وليس عندنا سوى الإسلام فإذا كان الحوار بين الجبهة القومية وأى طرف حول تطبيق الإسلام فنحن نؤيد الحوار ونشجعه.

أما غير ذلك فموقفنا معروف تماما من الناصريين والقوميين.

لدينا تيار للإخوان المسلمين فى السودان وهم يتمايزون عن خط الترابى ويسيرون على خط الإخوان وهو الإسلام.

□ **هل يسمح نظام (البشير / الترابي) لهم بحرية الحركة في هذا السياق؟**

■ يسمح لهم بحرية « نسبية ».

□ **ما هو معنى « نسبية » هذه؟**

■ النظام هناك لا يتركهم ينطلقون انطلاقا كاملا باعتبار أنه يمنع الأحزاب.

□ **فإذا لم يسمح هذا النظام « الإسلامي » للإخوان المسلمين بأن يمارسوا حرية سياسية كاملة فكيف يمكن أن يطمئن الآخرون؟**

■ هو لا يسمح للأحزاب الأخرى بالعمل مطلقا، ولكنه يسمح للإخوان ببعض الحركة تحت اسم « جمعية الرحمة ».

□ **وماذا عن مساندة هذا النظام للجماعات المتطرفة المسلحة؟**

■ فلتسأل عن هذا من يقولون بوجود معسكرات في السودان لتدريب الإرهاب، فهم الذين يملكون معلومات كاملة.

□ أعرف حساسيتكم تجاه بيانات الشرطة ولكن هذا الأمر ذكر – أخيرا – فى تصريحات لمصادر الخارجية المصرية وللأمين العام للحزب الحاكم فى مصر؟

■ الذى أعرفه أن المعسكرات فى السودان تستهدف تدريب الشباب السودانى على حمل السلاح، لتقوية الجانب الإسلامى فى الجيش، وكما تعلمون فإن جزءا كبيرا من الجيش السودانى وثنى.

أما إذا كانت هناك عناصر غير سودانية فى هذه المعسكرات فنحن نعترض ولا نقر هذا الأسلوب أبدا.

□ ألم تتأمل فى تزامن الإعلان التونسى والمصرى عن محاولات الترابى للتدخل فى كل منهما.. أيمكن أن تكون الحكومتان قد اتفقتا – فجأة – على أن الترابى هو مصدر التدخل الإرهابى من خارج الحدود؟

■ على أية حال نحن نعلم أن وزارات الداخلية فى العالم العربى مفتوحة على بعضها البعض، وتنسق فى خط واحد، وبالتالى فإن مسألة التزامن ليس مستبعدا أن تكون متفقاً عليها.

□ فإذا لم تكن هناك محاولات للتدخل من الترابى، فلماذا اتفقت الحكومتان على الترابى بالذات؟ وبخاصة إذا لم يكن لديهما ما تستطيعان إثبات هذا الأمر به؟

■ نحن لا نشجع ولا نقر- فى كل الحالات- قيامهم بتدريب أناس من بلاد أخرى، وتشجيعهم على استخدام الرصاص ضد حكوماتهم.. نحن لا نقر هذا الأمر إذا كان صحيحا.

وحوار لتصحيح الصورة:

□ خاض نفر من الإخوان فى مصر حوارا مع عدد من المثقفين الأقباط.. فما تقييمكم لتجربة هذا الحوار ونتائجه؟

■ أنا لم أشارك فى هذا الحوار، ولكنه كان يهدف إلى تصحيح الصورة عند بعض الأقباط بالنسبة لنظرة الإخوان لمسألة الفتنة الطائفية، وأن موقف الإخوان فى كل عهود مرشديهم من الأستاذ البنا، إلى الأستاذ الهضيبى إلى الأستاذ التلمسانى إلى الآن يدور فى هذا الإطار.

وكنت قد دخلت فى حوار مع البابا شنودة بعد وفاة الأستاذ عمر التلمسانى، عندما ذهبت إلى البطريركية لشكره على عزائه، فقد قال: « إن المسلمين أنقذوا الأقباط من اضطهاد الرومان عندما جاءوا إلى مصر، وإن المسلمين والأقباط عاشوا ١٣ قرنا فى سلام، إلا أن السادات هو الذى أشعل الفتنة، وادعى أننا نريد أن نقيم دولة عاصمتها أسيوط، وهذا غير صحيح» وترافع شنودة طويلا فى نفى هذا الكلام وتفنيده، وسألته عما إذا كان قرأ كتاب روجيه جارودى (ملف إسرائيل) الذى ذكر فيه أنه فى التسعينات من هذا القرن ستقسم مصر إلى دولة مسلمة ودولة مسيحية

ضمن مخطط يهودى إسرائيلى، فنفى وقال: أحب أن أقول لكم أن اليهود أعداؤنا كما هم أعداؤكم، فلما أشرنا إلى علاقات بابا روما بهم وتبرئته لهم من دم المسيح، قال شنودة: « إننا لا نتفق فى أمور كثيرة مع بابا روما ».

وقد كرر البابا هذا الكلام كله فى حوار بين المسلمين والأقباط جرى أخيرا فى نقابة المهندسين المصرية.

أنا أنظر – باهتمام – إلى ما يتم تخطيطه للعراق الآن لتقسيمه إلى بلد سنى وبلد كردى وبلد شيعى، وأنظر – باهتمام– إلى الأحداث الطائفية المتكررة فى مصر، وأحسب أن هناك أصابع أجنبية تحركها.

ولهذا نحن نحرص على نفى أية فتنة طبيعية بين الأقباط والمسلمين ونصر على أنها مفتعلة.

□ ما هى رؤيتك للحد من التوتر الطائفى فى مصر؟

■ ما حدث فى ديروط شجار عائلى عادى، تصادف أن كان بين أقباط ومسلمين، ولكن دخول العناصر المتطرفة فيه حوله إلى فتنة طائفية.

نحن لا نقر هذا التصعيد.

ولكن ليست التعديلات المصرية الجديدة على القانون هى التى ستقضى على هذه الظواهر.

ألا تكفيهم عمليات تقنين الديكتاتورية التى قنن بها السادات قوانين العيب والصحافة والأحزاب، ثم قانون الطوارئ بعد ذلك، ثم أيضا قانون للإرهاب.

هذا الأسلوب لن يطفئ التوتر ولكنه سيزيده، لأنه يعطى الشرطة صلاحيات كبيرة.

□ كيف نطلب من الشرطة تحقيق الأمن ثم نطلب ألا نعطيها صلاحيات لتحقيقه؟

■ هذا يحقق الفزع وليس الأمن، ويؤدى إلى كراهية الناس للشرطة.

حفظ الأمن.. له ضوابط:

□ أى جهاز للأمن فى أية دولة منوط به تحقيق مجموعة من الوظائف وإذا لم تتحقق فليس شرطا أن يكون العيب فيه لذاته وإنما قد يكون فى مؤسسات حكومية أخرى، أو فى نشاط جماعات وتشكيلات غير حكومية، وبالتالى فإن القانون وهو ما اصطلح المجتمع الإنسانى الحديث على اعتباره وسيلة لحفظ الأمن ينبغى أن نحترمه.. أليس كذلك؟

■ نحن نقبل بالقانون، ولكن لكل شيء حدود، وضوابط لابد ألا يتخطاها، فإذا تجاوز الأمن الحدود والضوابط، فعليه أن يغطى للآخرين العذر إذا فعلوا الشيء نفسه.

□ حين تستعمل أساليب غير تقليدية فى مواجهة موقف غير تقليدى فهذا طبيعى، وقد رأينا أمريكا بلد الحريات، وكيف أن بوليسها لم يستطع أن يكون لطيفا.. جميلا.. حليق الذقن أمام اضطرابات لوس إنجليس؟

■ نعم.. صحيح، وأود أن أقول أن الأمر ليس أمناً فقط، فهناك قضايا أخرى تساعد على التوتر، فالظروف الاقتصادية طاحنة، والناس مخنوقون والحريات مكبوتة.

فإذا أصلحنا الأحوال وفتحنا الباب للحريات فسيشعر الشعب بالأمن والسلام ولن يلجأ أبناؤه إلى العنف.

إذن لابد أن نعالج الأمر من جوانبه كلها وليس من الجوانب الأمنية فقط.

قانون الإرهاب فيه تضييق على الحريات، والتزوير فى الانتخابات فيه تضييق على الحريات، وعقبات الحصول على تراخيص الصحف فيها تضييق على الحريات، وكل هذا يصعد التوتر ويدفع إلى العنف.

□ بصراحة.. هل لديكم مخاوف من إمكان استخدام النصوص القانونية الجديدة ضد نشاط الإخوان.. وعلام تستند هذه المخاوف حال وجودها؟

■ ليست لدينا مخاوف.

نحن على الساحة منذ خروجنا من المعتقلات من ٢٠ سنة، ولم تبدر منا بادرة عنف واحدة، وهذه التعديلات فى القوانين موجهة لمن يستخدمون العنف ويستعملون السلاح وليست موجهة ضدنا.

□ **أو ليس وجودكم كجماعة وممارستكم للنشاط مع وجود قرار بحلكم يمثل ظاهرة غير شرعية من الوجهة القانونية؟**

■ الحكومة هى التى تخالف الدستور بمنعنا من إقامة حزب، فأى منطق هذا الذى يسمح لـ «الخضر» بحزب ويمنع «الإخوان» ؟!

ومع ذلك فكيف تريد الحكومة يكون، وربنا يسهل لها، ما دامت لا تريد أن تعتبرنا موجودين قانونا.

تفصيل القوانين.. ضدنا:

□ **ولكن إذا اتفقنا على أن هناك تصالحا بين الحكومة والإخوان فى أوقات معينة للسماح لهم بالحركة والاجتماع والزقزقة والتغريد هنا وهناك، فإن هذا لا يعنى وضعا قانونيا مستمرا؟**

■ نحن غير راضين عن منعنا قانونيا، ومع ذلك نحاول أن نلزم أنفسنا بعدم مخالفة القانون ونتحرك فى المساحة المتاحة لنا.

ماذا نفعل؟ فلتأت الحكومة لتقبض علينا!!

نحن ننفذ أوامر الله فندعو إلى الإسلام وتطبيقه، وكمواطنين لنا كل الحق فى التفكير فى مصلحة بلدنا ووضع الحلول المثلى لمشاكلها.

نحن معتدلون لا نحمل سلاحا ولا نسير فى مظاهرة، فلماذا تفصل القوانين تفصيلا للحد من حركتنا والتضييق علينا؟!

البحث عن الشرعية:

□ **تردد أن معظم كوادر الإخوان، وبخاصة النشطاء منهم سينضمون إلى حزب العمل الاشتراكى للحصول على شرعية النشاط السياسى وتجنب معاملتهم بالتعديلات القانونية الجديدة .. فما مدى صحة ذلك؟**

■ لا يوجد من ينضم من الإخوان إلى حزب العمل، فهو حزب له مبادئه وسياسته وتوجهه، ونحن لنا سياستنا ومبادئنا، فإذا تم بيننا تحالف فى بعض المناسبات بالنسبة لقضايا إسلامية عامة كالحريات أو الانتخابات فهذا لا يعنى أننا انضممنا إليهم أو انضموا إلينا.

□ **فيم تختلفون عن حزب العمل؟**

■ حزب العمل اسمه أصلا « الاشتراكى » وعلى الرغم من أنه أخذ لنفسه التوجه الإسلامى فإن له فى تراثه وفى سياسته ما يميزنا عنه.

□ **المواءمة أو التوفيق بين الإسلام والاشتراكية لعبة يمارسها الآن بعض أصحاب التيارات الإسلامية الجديدة فى العالم العربى، وبالذات المرتبطة بالفكر الشيعى، وكذلك يمارسها حزب العمل، فهل اختلاف الإخوان عن تلك التيارات الجديدة فى الخارج (النهضة – الإنقاذ – الجبهة) هو نفسه اختلافه عن حزب العمل؟**

■ حزب العمل يمتد إلى اصول تاريخية أيام أحمد حسين وكان يقف تحت لافتة الاشتراكية، وهى لافتة أثبتت الأيام فشلها وتعارضها مع الإسلام، وعلى أية حال فالأستاذ ابراهيم شكرى يتمنى ولكن القانون لا يمكنه، أن يغير اسم حزبه إلى حزب العمل الإسلامى.

□ **فإذا كنت مع اختلافك وتميزك عن حزب العمل تحالفت معه انتخابيا فما الذى يمنع مع اختلافك وتميزك عن النهضة والجبهة والإنقاذ أن تتحالف معهم إقليميا؟**

■ نحن نتعاون مع حزب العمل فى الداخل فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه مثل نهجهم تجاه ليبيا والعراق والسودان وإيران.

وفيما يتعلق بالقوى الإسلامية الإقليمية الأخرى فإن لنا تنظيمنا الدولى، أما الجبهة القومية فإنهم يسيرون فى خط القوة والعنف ويسعون إلى الوصول إلى الحكم بسرعة وبالقوة، ونحن بعيدون عن هذا.

جواز سفر اسمه.. التحالف:

□ فإذا كنتم مختلفين هذا الاختلاف البين عن حزب العمل في الداخل وهذه القوى في الخارج.. فلماذا تأتلفون؟

■ الحكومة اضطرتنا..

ليس لنا حزب، ولكي ندخل الانتخابات كنا نتحالف مع حزب العمل ليصبح بمثابة جواز سفر يدخلنا البرلمان.

□ هل يمكن لحركة تيار سياسي أن تفصل ما بين أدائها في المستوى المحلي والمستوى العالمي؟

■ لنا مستوى دولي، وفي الإطار المحلي نعمل في حدود هذا الهدف الدولي.

نحن نريد إقامة دولة عالمية تجمع المسلمين جميعا، ولو كانت موجودة لما تعرض المسلمون لما يتعرضون له الآن، ولكن بعد أن سقطت الخلافة وتفرق المسلمون أصبحوا نهبا للأعداء.

نحن نريد أن نعيد للإسلام دولته ومكانته ولذا نعمل محليا نحو الائتلاف بين المسلمين بما يحقق الهدف العالمي.

□ **في تقييمك .. ما رأيك فيما تطرحه بعض الأقلام حول تمويل التنظيم الدولي للإخوان، وبالذات عبر بنك التقوى؟**

■ من أيام الأستاذ حسن البنا وتمويلنا هو تبرعات من جيوب الإخوان، ولذلك لم نطلب من دولة أو حكومة أو جهة تمويلا، لأن هذه الجهات لا تمول مجانا، وإنما لها طلبات في المقابل.

□ **أغنياء جدا هؤلاء الإخوان .. أليس كذلك؟**

■ نعم .. نعم .. جيوب الإخوان كلها عامرة بفضل الله... والساتر هو الله.

صـــــلاح شـــــادى

أريد حزباً !

- الوفد انتفع من التحالف بالضبط - كما انتفع الإخوان .

- إذا نشأ حزب لنا فسيسعى لاحتواء فصائل التيار الإسلامى ثم الأحزاب القائمة ثم الأمة قاطبة!

- إذا استطاع الأقباط أن يقدموا لنا برنامجاً سياسياً من دينهم فلا بأس أن يكون لهم حزب.

- يوم يصبح لدينا رجل دين سنكون خرجنا عن مفهوم الإسلام.

جرى هذا الحوار مع المرحوم صلاح شادى أحد أبرز قيادات جماعة الإخوان فى أحد أيام شهر إبريل عام ١٩٨٦ ونشر فى مجلة المصور يوم ٢ مايو ١٩٨٦، وكانت مناسبة الحديث هى المرض الشديد الذى ألم بالأستاذ المرحوم عمر التلمسانى المرشد العام وقتها- بما دفع إلى التساؤل عن مستقبل الجماعة ومستقبل قيادتها.

صلاح شادى ضابط بوليس سابق تعرف وهو برتبة ملازم بحسن البنا فى أحد مراكز محافظة البحيرة ولازمه بعد ذلك.

وكان رأس الحربة للجماعة فى البوليس على حين كان محمود لبيب هو رأس حربتهم فى الجيش.

وفى كتابه المصادر (صفحات من التاريخ) يشير إلى تضخم دور الجهاز الخاص للإخوان المسلمين إلى حد قيام عبد الرحمن السندى المسئول عن الجهاز الخاص بمؤاخذة حسن البنا بعنف ودفعه من على سلم منزله ببولاق.

وحكى لى صلاح شادى أثناء هذا الحوار عن واقعة اختيار مرشد عام للجماعة عقب اغتيال حسن البنا وأوضح أن المرشحين حين اختلفوا تم عرض مرشح جديد من خارجهم وهو حسن الهضيبى.

وسألته: هل يتكرر نفس الموقف إذا ما رحل التلمسانى، فأجاب أن اتجاهات ترشحه واتجاهات أخرى ترشح مصطفى مشهور، وأنه لن يرشح نفسه، ولكن إذا رشحه آخرون فإن الأمر قد يختلف.

وعلى أية حال فإن «المستقبل السياسى للإخوان» كانت ثلاث كلمات احتاج أمرها إلى حوار طويل مع واحد من أبرز قيادات الإخوان.

ورغم الكتمان الذى تفرضه ظروف حل الجماعة وطبيعة أعضائها الصموت

ورغم الانتظار القلق الذى يترقب أنباء حالة التلمسانى الصحية ورغم الصياغات العامة والعائمة لأفكار الإخوان ومواقفهم فإن حديث صلاح شادى لمس قضايا فى غاية الأهمية ونجح فى أن يزيح الستار عن بعض تصورات الإخوان للمستقبل.

القيم ثابتة.. ولا جديد:

□ عوامل كثيرة تفرض علينا اليوم أن نستشرف معك المستقبل السياسى لجماعة الإخوان المسلمين ، ولعل أهم هذه العوامل هو الحالة الصحية للأستاذ عمر التلمسانى مرشد الإخوان والتى تدفعنا إلى أن نتساءل (وماذا بعد التلمسانى) ؟

■ الأشخاص بالنسبة للدعوات لا يؤثرون مادامت القيم ثابتة، ولا توجد مرحلة جديدة بعد التلمسانى؛ لأن هذه الفترة الزمنية لا توصف بأنها (مرحلة جديدة) إلا على أساس التغير الفكرى أو السلوكى أو المنهجى.

ولاتوجد سمة حديثة للجماعة سوى تلك الجموع من الشباب التى تستجيب لفكرها، والتى آمنت بهذا الفكر، حتى لو ضمت هذه الجموع فئات خرجت عن الفكر الرئيسى للجماعة، وتزيدوا فى أسلوبهم، وصبغوه بالعنف، وهذا كله يرجع إلى أشياء سطحية يمكن تلافيها لولا ممارسة الحكومة لنوع من الشد والجذب مع الشباب.

□ ولكننا لم نستطع أن نعرف سببا أو مبررا معقولا لأن يتبنى هذا الجيل الطالع من قيادات التيار الإسلامى الشابة العنف كفكرة وأسلوب وممارسة فى أحداث متناثرة شهدتها مصر فى الفترة الأخيرة؟

■ وجود أى لون من ألوان الانحراف لفكرة سليمة لا يدفعنا إلى رفض الفكرة السليمة ذاتها، أنا أرجع أسباب هذا الانحراف إلى الضغوط التى مورست على الشباب، وقد رأيت هذا فى السجن، فقد أدت الضغوط المتتالية عليهم إلى اقتناعهم بأن المجتمع كافر، وأسلمتهم إلى تساؤل دائم لا يؤدى بهم إلى خير بالنسبة للمجتمع وللقائمين على هذا المجتمع.

فرقعة ضخمة لحجم بسيط:

□ أهذا اعتذار عن العنف وتبرير له؟

■ لا هو فقط إيضاح للسبب؛ فقد خرج هؤلاء من السجن ولم يجدوا من يلمس قلبهم أو يقول لهم أن من شاهدوهم يقومون بالتعذيب فى السجن لا يمثلون المجتمع، بل ولم يحاكم أحد على هذه الجرائم، فيجب ألا ننظر إلى مظهر انحراف هذه الفئة ولكن يجب أن ننظر إلى أسباب انحرافها.

□ **ما تسميه (انحرافا) و (فئة منحرفة) كم يبلغ حجمه من التيار الإسلامى الآن؟**

■ حجمه بسيط، وإلى حد كبير نجح الإخوان المسلمون فى أن يهدوا بعض الشباب والذى أريد أن أقوله هو أنه بالرغم من أن حجم هذه الفئة يعد بسيطا فإن (فرقعتهم) ضخمة.

□ **وما نراه فى المنيا أو فى أسيوط أو فى جامعة القاهرة هل يعد وليد تحرك فئة حجمها بسيط؟!**

■ نعم، ولا يمكن أن يخرج عن تلك الفئة التى جرت معها التحقيقات فى مطلع الثمانينيات بأسلوب فيه نفس الضغط القديم والإيذاء، وحتى الوسائل التى حاولوا إقناعهم بها وتعليمهم كان فيها قدر كبير من عدم الروية والتعقل.

□ **مثل ماذا؟**

■ مثل الدروس التى لقنوهم إياها فى السجن والتى تقوم على الأمر والنهى دون استخدام الأسلوب النفسى السليم.

□ **وما هو الأسلوب النفسى السليم؟**

■ هو ما قام به الأستاذ عمر التلمسانى عندما طلبت إليه السلطات أن يحاضر هذا

الشباب فى السجن، وقد قال لهم التلمسانى إن هناك أشياء كثيرة مما يذكرون، فيها حكمة وتعقل، وقال أيضا أن هناك أخطاء مثلما تنسب لهم فإنها تنسب للذين يواجهونهم (الحكومة) ، ومثل هذه اللغة يمكنك أن تأخذ بها قلب الشباب متطرفا كان أو غير متطرف، ولكن الذى حدث أن الأستاذ عمر لم يتمكن من مواصلة محاضراته ، فقد كان الاتفاق فى البداية أن يلقى ثلاث محاضرات، ولكنه لم يلق سوى الأولى التى أصبحت الأخيرة.

فلم تحرم جماعة الإخوان من حرية التعبير بمعنى وجود (جريدة). ومن حرية الحركة بمعنى وجود (حزب) فقط، ولكنها حرمت من أن تمارس دورها السليم فى هداية شباب هذه الجماعات.

□ وهل يمكن السماح لكم بنشأة حزب دينى رغم ما يستتبع ذلك من حق أصحاب الأديان الأخرى فى نشأة أحزاب لهم على أساس دينى وبشكل قد يؤدى إلى استقطاب طائفى؟

■ لا يمكن أن يحدث استقطاب طائفى نتيجة نشأة حزب لنا، فالإسلام يتناقض مع هذا، الإسلام ليس فكرا دخيلاً ولكنه نظام حياة، يستوعب داخله كل الطوائف المتدينة التى تؤمن بأن الله هو الرب المعبود دون سواه.

الإسلام يعترف بالمسيح كرسول، وقد استوعب المسيحية، فالإسلام ليس على قدم المساواة مع المسيحية.

□ وكيف تخاطب أقباط مصر بأن دينهم ليس على قدم المساواة مع الإسلام؟

■ هذه هى طبيعة الأمور، وللأقباط مع الإسلام نظام ومعاملة لاتقل عن معاملة المسلم، هذه هى طبيعة الإسلام، وإبانتنا لها لا تفتح أبواب الفتنة ولكن تغلقها.

□ وهل من حق أقباط مصر فى حالة قيام حزب لكم أن يطالبوا بأن يكون لهم حزب؟

■ والله إذا استطاع الأقباط أن يقدموا لنا برنامجا من دينهم فلا بأس، لماذا لا يصبح لهم– حينئذ – حزب؟؟

لا سلطة زمنية فى الإسلام:

□ ألا تعتقد أن التطور فى الممارسة السياسية المصرية والذى وصل إلى لون من ألوان التعددية يمكن أن يقبل نوعا من أنواع السلطة الزمنية يزكيها –كاحتمال– ظهور هذه الأحزاب الدينية؟

■ حكاية السلطة الزمنية لم تكن فى الإسلام، إنما ظهرت فى أوروبا، ليس لدينا رجل دين، ويوم يصبح لدينا رجل دين سنكون قد خرجنا عن مفهوم الإسلام.

ثم لماذا نعطى الحرية لكل من هب ودب من الاتجاهات السياسية وعندما يطلبها الاتجاه الإسلامى يقولون:

لا .. هذا إسلام؟؟

□ **لا أعتقد أن حوارا منتجا يمكن أن ينشأ بين أجنحة التطرف وبينكم لأنهم يرون فيكم « قابلين بالحلول الوسط » ويرون فيكم أنكم حمائم تيار نصبوا أنفسهم بالعنف صقورا له؟**

■ الأمر كله يتوقف على منطق الإقناع، فاستقبالهم للأستاذ عمر التلمسانى ولحديثه ومنطقه الذى ذكرت كان فى غاية الاكتمال، فالذى يحكم رد الفعل هو المنطق ذاته، أما أن نرفض تماما أن نعترف أمامهم بأن الحكومة أخطأت فهذا يستفزهم، إذا سألنا أحدهم (لماذا حدثت النفرة بينكم وبين الأجهزة الحاكمة) فيجب أن نحتضن كلامه فى البداية ثم أواجهه بعد ذلك، وخاصة إذا كانت بداية كلامه هو ما فعلته به الأجهزة الحاكمة

هؤلاء ياسادة طائفة من الشباب فقهها ضعيف ويحتاجون إلى مرونة وحكمة وهدوء فى مناقشتهم.

□ **منذ ١٩٨١ وسجون مصر وقاعاتها تشهد مجموعة طويلة عريضة من الحوارات تستخدم الأسلوب الذى تطلبه من مرونة وحكمة وهدوء... ففيم العنف الآن؟**

■ على أية حال إذا سلمنا بأن هناك عنفا سائدا فى نظرة هؤلاء الشباب فليس ضروريا أبدا أن ننسبها إلى لون من ألوان الانعزال عن المجتمع وإنما ننسبها إلى طبيعة

الشباب المتحمسة، وكلنا مارس هذه الفترة فى البداية.

□ ولكنك فى كتابك المصادر (صفحات من التاريخ) دمغت العنف (وقصة السندى مع الشيخ البنا) دليل على هذا، كما أوضحت أن تبنيكم للعنف وقتها كان لمواجهة الإنجليز، وهذا يختلف تماما عما تصفه الآن بأنه (حماسة شباب) ؟

■ الإجابة عن هذا سهلة، إذا تصورنا أن هناك تطرفا فى الفهم، بالأمس كنا نواجه الإنجليز يدا بيد، أو وجها لوجه، ولكننا اليوم نواجه أعداء يستجيبون لأمريكا وإنجلترا، فالقضية ليست إيجاد السبب، ولكنها الاحتمال الذى قد يبدر إلى ذهن الشباب.

عداء تقليدى:

□ فى وصف المسألة على هذا النحو نوع من التزيد الغريب، هل يمكن أن نراجع هذا الوصف ؟

■ القوى ذات التأثير التى تتحرك فى منطقة الشرق الأوسط لها عداء تقليدى مع الفكرة الإسلامية، لا يقبلون الإسلام كنظام سياسى، وهم يهاجمون هذه الفكرة بكافة إمكاناتهم ، وهذه القوى لها سلطانها ولها أعوانها الذين تستخدمهم فى الداخل فى الحرب على أصحاب الفكرة الإسلامية.

□ **فيم تتمثل الحرب التى يقودها الأعوان فى الداخل؟**

■ على أقل تقدير نحن غير معترف بنا كجماعة وهو أمر يتناقض مع طبيعة الحرية التى يمكن أن تأخذها أى طائفة من الشعب تنادى بفكر سليم، وليس لنا الحق فى جريدة، إذن فحرية الكلمة وحرية التحرك السياسى مفتقدة بالنسبة لنا.

ونحن رأينا فترات متعاقبة من الحكام كان بعضهم يعترف بسطوة هذه القوى الخارجية عليه مثل أن يقول أحدهم (الإنجليز يريدون كذا ونحن لا نستطيع الوقوف فى وجههم فليتنازل حسن البنا عن الترشيح مثلا)

والشباب فى تعرضه لمثل هذه الأفكار والمواقف والأحداث يظهر استجابات متنوعة، فى بعضها (إدراك) وفى بعضها (تصورات) . وهذا الشباب محتاج إلى أن يعرف بالتحديد موقع الأشياء التى تمس دينه، هل هى خطأ أو فسق أو ظلم أو كفر.

فهذه أشياء للشرع فيها كلمة، فليس كافرا كل من عارض الإسلام، ولكن من عارض أشياء معينة فى الإسلام يكون كافرا.. هذا ما ينقص الشباب حقيقة.. النظرة المتعقلة التى يصدر بها حكما صحيحا مبنيا على الإدراك وليس التصور.

□ **غائبة -إذن- هذه النظرة المتعقلة فى مواجهة وتحليل مجريات الأمور، ولكن سؤالى كان: فيم العنف الآن بينما الطريق منذ ٥ سنوات يسير فى طريق الحوار؟**

■ لا أستطيع أن أقول أننا أخذنا الكلمة الحرة أو السلوك الحر منذ أن خرجنا من السجن!

□ وهذا القدر الهائل من المؤلفات فى شكل الكتب. وهذا القدر الهائل من الأحاديث والتصريحات لصحف عربية وأجنبية ومحلية معارضة ألا يمثل ممارسة لحرية الكلمة على أوسع نطاق؟

■ ليست الحرية الكاملة، فالحرية هى التى يجب أن تنظم السلوك والدعوة والكلمة الهادفة يومية أو أسبوعية أو شهرية، وهذا غير موجود والحرب فيه شديدة، وليس له منطق، فأنا لا أستطيع أن أقول كلمة سياسية وإذا أردت أن أقولها فلابد أن يكون لى حزب ولابد أن يكون للحزب جريدة.

□ هذا الحزب الذى تطالب به أيكون للتيار الإسلامى عامة أم للإخوان؟

■ لابد أن نميز الإخوان عن غيرهم، ودور هذه الجماعة هو علاج الفكر المتطرف وعلاج الشباب الذين تبنوه، وقد استقطب الفكر الإسلامى للجماعة الكثيرين منهم، ولكن المهم ليس هو الكم بل الكيف؛ لأن كيف (الإخوان) أهم من (كم) الجماعات.

والشباب المثقف المتدين يفتقد شيئا مهما هو (الماضى) والجماعة يمكن أن تصبح ماضيه.

□ **الحديث من فكر الجماعة = ٣ سنوات سجنا:**
لماذا لا يمارس هذا الكيف الآن نوعا من الضبط على ما يسود سلوك هذه الفصائل من التيار الإسلامى من تبنٍّ متطرف للعنف ؟

■ ممنوع أن نتحدث عن فكر الجماعة وإلا اعتبرنا نقوم بإحياء جماعة منحلة وعقوبة هذه التهمة ثلاث سنوات سجنا، وإذا أردت أن تمنع الإجرام يجب أن تعطى الحرية، فالذى لا يعطى الحرية يسلك طريقه إلى السماح بالإجرام، ففى عصر سيدنا عمر قامت بعض الدعوات والأفكار التى لا تتناسب مع طبيعة الإسلام، فقال لقومه من عنده فكر فليناقشة فى المسجد، وهنا امتنعت الأوكار والحنايا التى تعيش وتعشش فيها هذه الأفكار. ولو كان لنا (حزب) لاستطاع (كيف) الإخوان أن يضبط (كم) الجماعات.

□ **إذن فإن مستقبل جماعة الإخوان سيشهد تركيزا وجهدا مكثفا من أجل نشأة حزب؟**

■ طبيعى.

□ **أى طريق ستسلك؟**

■ الطريق القانونى.

□ يعنى الموافقة على كامب ديفيد ورفض فكرة الأحزاب الدينية؟

■ قدمنا برنامجا لبعض العقلاء لدراسته ولم نرسله إلى لجنة الأحزاب بعد .

□ هل يضم هؤلاء (العقلاء) عناصر من قوى سياسية داخلية أخرى؟

■ لم نشرك أى قوى سياسية داخلية أخرى فى هذا الأمر .

□ هل ترى أن هذا البرنامج متسق مع شروط لجنة الأحزاب؟

■ لا أعرف إذا كانت لجنة الأحزاب يمكن أن توافق عليه أم لا ، وخاصة إذا وضعت شروطها كلها حائلا دون قيام الحزب على طريقة العقدة أمام المنشار.

نحن لسنا (بتوع لعب):

□ قانونيا ودستوريا... هذه الشروط التى تضعها لجنة الأحزاب استفتى عليها الناس فى استفتاء عام ونتيجته هى التى تحكم ظهور أى حزب فى مصر، وقد ارتضت الأحزاب الجديدة هذه الشروط ثم حافظت لنفسها بعد ذلك على هامش معارضة يضيق أو يتسع حسب الظروف... هل تستطيعون أن (تلعبوها) جيدا؟

■ أنا لا أعرف إذا كنا نستطيع أن نلعبها جيدا أو نلعبها بأى مستوى، فنحن لسنا (بتوع) لعب!

□ ولكن التحالف التكتيكى مع الوفد كان لعبا من عيار ثقيل؟

■ أبدا، كان تحالفا فى غاية الأمانة، ومنذ أول لحظة وكل طرف يعلم أن الإخوان لم يكونوا وفديين، ولا الوفديون سيكونون إخوانا.

□ كيف يكون تحالفا بعيدا عن (اللعب) وأنتم تناقضون طبيعتكم وتقبلون الحل الوسط مع حزب علمانى؟

■ لم يكن هناك تصريح بأنه علمانى!!

وتصريحاته الواضحة الظاهرة كانت تقول بالحكم بالإسلام والشريعة، وقد كان

الإخوان للوفد قاعدة شعبية، وكان الوفد لهم نافذة سياسية فكان الانتفاع من الطرفين.

□ وفيم فض الارتباط؟

■ لم يقل أحد أننا فضضنا ارتباطا.

□ وهؤلاء الذين ذهبوا لحزب الأحرار؟

■ لم يذهب الإخوان لحزب الأحرار ولم يذهبوا لحزب الأمة، وستظل المجموعة التى دخلت الوفد متمسكة ببقائها فيه.

□ هل يمكن اعتبار هذا لونا من ألوان التكتيك السياسى بالانتشار فى أكثر من حزب؟

■ رسالة الإخوان هى أن يقوموا بتعريف أنفسهم لكل الفئات، ونحن نكسب من وجودنا داخل هذه الأحزاب أكثر مما نخسر.

□ هل يمكن أن تقبل الجماعات التى تمثل التيار الإسلامى أن تندرج فى حزب واحد له ما يسمى برنامج حد أقصى - حد أدنى؟

■ لو بدأنا ممارسة نشاطنا بالفعل يمكن تبين الاحتمالات، أما الآن فيكف تطلب منى استشراف المستقبل وأنا ممنوع من مصافحة أحد.

□ بسطت المسألة تبسيطا شديدا، وما أسأل عنه هو نقاط الالتقاء بينكم؟

■ النقاط هى الإسلام!

إذا احتكمنا للإسلام تكون نقاط الالتقاء كبيرة، ومستقبل الإخوان يوضحه أسلوبهم ومنهجهم الماضى سواء لهذه الجماعات التى تتحدث عنها أو للناس جميعا وأملنا كبير فى المستقبل.

□ الأمل يجب أن يكون وليد قدرة، فهل لكم القدرة على احتواء ولمّ هذه الجماعات فى كيان سياسى تقودونه؟

■ دورنا الأساسى هو ذلك، ليس فقط بالنسبة للجماعات الإسلامية ولكن بالنسبة للأحزاب الموجودة على الساحة (الأحرار- الأمة - الوفد) وظيفتنا استقطاب كل الناس فى إطار حركتنا.

□ نحن فى مجتمع فيه لون من ألوان التعدد السياسى وإذا نشأ للإخوان المسلمين حزب فسوف ينشأ استجابة لقوانين هذا المجتمع، وما تطرحه الآن من دخول كل الفضائل الإسلامية ثم كل الأحزاب الأخرى، وبعد ذلك الأمة قاطبة إلى عباءة الإخوان يعد لونا من ألوان ممارسة الواحدية السياسية بمعناها المطلق؟

■ ليس هناك حزب أو جماعة أو فرد يستطيع أن يقول إنه ضد الفضيلة، ولكن السبيل للوصول إلى هذا الغاية يختلف، وهنا يكمن مجال التعدد.

□ مسألة الفضيلة هذه لطيفة جدا ولن يعارضكم فيها حزب آخر ولكن اسمح لى فإن هذه القيم العامة تحتمل النسبية فما تراه أنت فضيلة قد لا أراه أنا كذلك؟

■ ليس هناك اختلاف فى شرع الله فالحلال بين والحرم بين وبينهما متشابهات ودع ما يريبك إلى مالا يريبك. ولن نختلف إذن، فالمباح قد أفعله كحزب وقد أفضل ألا أفعله ويفعله غيرى من الأحزاب، عندئذ سأقر هؤلاء على فعلهم، الاختلاف ليس قائما لدرجة الخلط بين الحلال والحرام.

□ هذا جائز فى المسائل العامة ولكن فى التفاصيل فإن الامر يحتمل الاجتهادات حتى فى رؤية الإسلام للشيء الواحد، من الذى يفصل هنا؟

■ ليست مهمتى أن أضرب على أيدى الأحزاب، ولكن أفتح لهم وللأمة الطريق والناس يختارون الأصلح.

□ ولماذا تفتحون أنتم بالذات الباب، ألا يمثل هذا نوعا من أنواع الهيمنة الدينية على الأحزاب السياسية؟

■ لماذا تستخدم كلمة الهيمنة، الدين فيه إباحات كثيرة وفى مجال هذه الإباحات نتحرك جميعا.

□ ألم تفكروا- وأنتم تسعون إلى حزب- أن صقور التيار الدينى بفرض دخولهم حزبكم قد ينجحون فى فرض مواقف بعينها فى بعض القضايا وعلى نحو قد لا يرغب بعض حمائمكم فيه؟

■ الإسلام (حزب) لا يقبل الأفكار الغربية أو المتطرفة، وأنت تصور المسألة على أنه حزب حاكم وليس محكوما، أنا يحكمنى الشرع ولا أحكم عليه.

□ **المتطرفون يقولون إن وجهة نظرهم أيضاً تمثل الشرع فأيهما يحكم وجهة نظركم (الشرع) أم (الشرع الموازى) ؟**

■ أنت تتصور أن التشدد يمكن أن يحكم، وأنا أقول أن الإسلام دين وسيط لا هو متشدد ولا هو متسيب، المقبول عندنا والذى سيسود هو الوسطية.

□ **إذا طبقنا هذا التصور عن الوسطية على قضية تثور الآن فى جامعة القاهرة حول النقاب والحجاب هل ترى أن (الوسطية) الإسلامية قد سادت فى تناول هذه القضية؟**

■ ياسيدى لو أن هذه القضية نوقشت فى مجال الحرية، فلن يجد أحد صعوبة، ولو ترك للمرأة الحرية فى أن تلبس النقاب كما نترك لها الحرية فى أن تلبس البكينى فإن هذا اللغط سيختفى.

□ **ولكن ارتداء النقاب فضلا عن أنه غير شرعى فى نظر الكثيرين فإنه أيضاً يتعارض مع تمكين الجامعة من حفظ النظام فلو دخلت طالبة لتمتحن واضعة هذا النقاب من أدرانى كمراقب عليها أن هذه المختفية وراء الأستار هى نفسها الطالبة المقصودة التى تحمل رقم الجلوس وتسلمنى صورتها فى بطاقة الكلية؟**

■ فى هذه الحالة تضع الجامعة قواعد تحفظ لها نظامها، فنقول للطالبة التى تضع

نقابا، والله هذا النقاب يحول دون أداء الجامعة لواجبها بشكل سليم فإما أن تدخلى الجامعة بدونه أو لا تدخلى... المسألة مجرد حرية شخصية!

□ **بغض النظر عن المشاعر والعواطف فإنه من الطبيعى أن يكون هناك جدل فى مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين، يضع ملامح مرحلة جديدة ويختار مرشدا بعد التلمسانى ماذا يحدث الآن؟**

■ طبيعى أن يحدث هذا، وطبيعى أن نوحد الجماعة خلف رجل واحد.

□ **رجل واحد أم قيادة جماعية؟**

■ أيا كان نوع القيادة فقد تكون رجلا واحدا أو ٥ أشخاص أو ٢٠ شخصا.

□ **وما الاتجاه السائد الآن؟**

■ نظام الهيئة التأسيسية لجماعة الإخوان المسلمين يؤكد جماعية القيادة، بحيث يتحمل مكتب الإرشاد مسئولية القيادة مع المرشد العام معتمدا مبدأ الشورى الملزمة، ويتم ترشيح المرشد العام من داخل الهيئة التأسيسية.

□ هل اجتماعات هؤلاء شرعية؟

■ كيف تكون شرعية ووجود الجماعة نفسه غير شرعى.

□ ومتى سيتم إعلان القيادة الجديدة للجماعة؟ هل يمكن أن يحدث هذا والتلمسانى على قيد الحياة؟

■ نسأل الله أن يطيل عمر الرجل ولا يخذلنا فيه، أما عن مسألة القيادة المعلنة فإن إعلانها يتم عندما يكون وضع الجماعة شرعيا.

□ هل يعنى هذا أن المرشد العام سيمارس صلاحياته وحده أو مع المجموعة التى يقع عليها الاختيار بشكل سرى؟

■ لا ولكننا سنحاول أن نكيف الأمر على ضوء الظروف التى تحيط الجماعة، فالأستاذ عمر التلمسانى كان يتحدث بوصفه المرشد العام لجماعة الإخوان رغم أنها منحلة، وقد فرضت شخصية الأستاذ عمر والظروف التى أحاطت الجماعة فى عهده هذا الأمر أما الآن فقد تغير الموقف، ولا أستطيع أن أقول أن هناك من يستطيع أن يقول علنا (أنا المرشد العام للإخوان المسلمين) بعده! ومن هنا نحن فى مأزق حقيقى.

□ **هل اجتمعت الهيئة التأسيسية لمناقشة هذا الأمر؟**

■ لا لم يحدث.....

□ **هل حدثت مشاورات بينك وبين آخرين حول هذه المسألة؟**

■ نعم.. الاتجاهات المختلفة، تتبادل الرأى الآن فى مشاورات دائمة حول هذا الأمر، ويناقش هذا الموضوع فى جماعات مختلفة تنتمى للهيئة التأسيسية ولمكتب الإرشاد، ولكن لم يحدث الاستقرار على رأى.

□ **هل طرح اسمك لخلافة التلمسانى؟**

■ لا أعرف ربما فعل هذا اتجاه من الاتجاهات.

□ **إذا رشحت لمنصب المرشد العام ماذا سيكون موقفك؟**

■ لا أستطيع أن أحدد فى أمر يتعلق بالغيب لأن الحديث فى هذا سوف يكون نوعا من التكهنات التى لا تعتمد على أرض صلبة من الواقع.

فهمي هــويدي

هـــوامـــــش إسلامــــية

- في السلوك الاقتصادى الإسلامى هناك فارق بين « الدروشة » وبين « الأداء الإنتاجى » !

- التربية الإسلامية الحالية فى بعض المجالات معنية بإطلاق اللحى أكثر من إطلاق الحريات.

- لماذا ينشغل الناس بالحدود ولا ينشغلون بالتوبة التى تسقط الحد ؟!

- هناك فارق بين « تكييف » الفكر الإسلامى مع مقتضيات الواقع وبين «تلبيس» الفكر الإسلامى أردية مختلفة!

- كوادر مؤسسات الاقتصاد الإسلامى نقلوا تجربة المصارف العادية تحت لافتة إسلامية!!

فهمي هويدى..

ربما يكون واحدا من أقدر رموز هذا التيار على بلورة أفكاره فى صياغات متحضرة ومتطورة.

وربما يكون واحدا من أقدر رموز التيار على هضم ثقافات متعددة، وإدراك الأدبيات المختلفة السياسية والاقتصادية لتيارات أخرى تموج بها الساحة، بحيث يكون الحوار مع هذه التيارات جزءا من هذا الإدراك، وليس تجسيدا لحوار الطرشان الذى نشهد فى كل لحظة- فصولا هزلية منه على ساحة الفكر والعمل السياسى المصرى.

وربما - أخيرا- يكون واحدا من أقدر رموز هذا التيار على اكتشاف المسلك الصحيح الذى لا يبعد بهذا التيار عن جادة الطريق، ولا يورده موارد التهلكة فى تيه الغلو أو الخرافات أو العصبية المقيتة.

ومعنا يناقش قضايا الاقتصاد والسياسة فى الإسلام ليضيف بعدا مهما إلى الرؤى التى شهد هذا الحوار تجمعها لرموز الثقافة والفكر والسياسة.

هامش رقم (١) :

* البنوك الاسلامية.

* وشركات توظيف الاموال.

درجتان .. فى البعد !

□ درجنا فى الفترة الأخيرة على نسبة أشياء كثيرة إلى الإسلام، ووفقا لهذه القاعدة – فيما نظن – نشأ مفهوم «الاقتصاد الإسلامى » ما الذى يمكن أن يعنيه هذا المفهوم؟

■ موضوع الاقتصاد الإسلامى، فى حقيقة الأمر، فيه جدل طويل، والعناية به ليست حديثة جدا، لأن الباحثين المصريين بحثوا فى علاقة الإسلام بالقانون قبل علاقته بالاقتصاد، ولكنهم – مؤخرا – بدأوا يدخلون مجال الاقتصاد، وتحديدا فإن عمر المؤسسات أو المشروعات الاقتصادية الإسلامية لا يزيد عن عشر سنوات.

وقد التبس مفهوم الاقتصاد الإسلامى على الناس، وأظن أن هناك أشياء كثيرة تدخل عليه، ومع ذلك فأنا أستطيع أن أعرفه ببساطة بأنه:

« التطبيق للتعاليم الشرعية فى الميدان الاقتصادى، بحيث يلتزم التطبيق الاقتصادى – بالدرجة الأولى – بما نسميه مقاصد الشريعة التى ترتكز حسب النص القرآنى على قيمة العدل والقسط ».

هذا مفهوم مجرد تماما لموضوع الاقتصاد الإسلامى، وفى هذا الإطار تسرى أحكام يتعلق بعضها بالمعاملات، ويتعلق بعضها بالامتناع، عما يسمى فى القرآن –أكل أموال الناس بالباطل– الذى تدخل تحته عناوين كثيرة من بينها الغش والربا أو التزيد وإساءة استعمال الحق.

ففى إطار الاقتصاد الإسلامى، هناك مجموعة عناوين، وهى عناوين تحتاج إلى مجهود كبير فى تفصيلها - كما يقول الشرعيون - وتنزيلها على الواقع.

عندنا إذن:

١- هـدف كلى: وهو توفير القسط والعدل.

٢- عناوين فرعية: تدخل تحتها مختلف المعاملات.

٣- محـاذيـر : محورها الأساسى منع أكل أموال الناس بالباطل.

٤- تكـاليـف: يمكن أن تدخل فى الموضوع مثل الزكاة، وهى واجب شرعى فإذا أردنا أن ندخلها فى العبادات فهى ركن، وإذا أردنا أن ندخلها فى المعاملات فهى محور من محاور العمل الاقتصادى.

□ **فى إطار كل الذى ذكرت، هل الأقرب لمفهوم الاقتصاد الإسلامى (عمليا) هو البنوك الإسلامية أو شركات توظيف الأموال الإسلامية؟**

■ قد نقع فى بعض اللبس إذا حصل تداخل بين الفكرة والتطبيق.

وإذا كان الكلام مجردا، فأنا أقول أن الاثنين صيغ فى التعبير سواء المصارف أو شركات التوظيف.

ولكن المحاذير التى تحيط بالتطبيق - أحيانا - تلقى شبهات كثيرة وتهما كثيرة على الصيغة المعلنة.

وقد أقول أن الاثنين صيغ تطبيقية واحدة، ولكن فى مجال حسن السمعة أكاد أقول أن البنوك ذات سمعة أفضل من شركات التوظيف.

نحن هنا نتكلم عن التطبيق وليس عن أفضلية صيغة عن أخرى فى التطبيق الراهن.

البنوك صيغة أفضل، ولكنها أفضل بالقياس إلى شركات توظيف الأموال، وإذا سألتنى بالقياس إلى الهدف سنجد أن الاثنين على مسافات بعيدة.

نحن نقارن درجتين فى البعد.

وفى هذه الحال قد أرى أن توظيف الأموال أبعد، وقد أرى أن المصارف أقل بعدا.

وعموما فهذه تجربة تمر بظروف غريبة، فهى فى حقيقة الأمر صيغة للتطبيق الإسلامى فى غياب حركة إسلامية، فالمفروض أن التطبيق الإسلامى فى بنوك أو غيره، يكون ابنا شرعيا لإعداد إسلامى.

ولكن ما حدث هو أننا وضعنا العربة أمام الحصان، ولم يكن لدينا فرصة (لإعداد) إسلامى، فقفزنا إلى (تطبيق) إسلامى، باعتباره الأسهل لأنه المتاح.

الاستقامة مع الأهداف الشرعية:

□ هذا يصدق على الاثنين (بنوك – شركات) ولكننى مازلت أتساءل لماذا تفضل واحدة الأخرى، أو لماذا تكون واحدة أقل بعدا عن المفهوم العام للاقتصاد الإسلامى كما ذكرت؟

■ المصارف أقل بعدا لأنها مبنية على أكتاف تجمعات، وهناك اجتهادات فقهية تحيط بها أو تنظم عملها، وهناك أوضاع قانونية تحكمها فى الدولة.

وبالتالى المزالق فيها محدودة.

أما شركات توظيف الأموال فهى قائمة على أكتاف أفراد، ومظلة الاجتهاد الفقهى لم تشملها، كما أنها – فيما هو ظاهر– ليست محكومة بالنظام القانونى

القائم. وبالتالى فإن المزالق فيها غير محدودة.

وأعود للتعميم فأقول لابد لأى مسلم، مستقيم الإسلام والفهم، أن يكون واقفا فى مربع تأييد هذه المشروعات التى تستهدف طرح صيغ للتطبيق الإسلامى تخاطب ضمائر الناس، ولكن بالشروط التى يفترض أنها تحقق الآتى:

— الأمان للناس.

— الأمان: للنظام الاقتصادى.

— الاستقامة: ليس فقط مع الأحكام الشرعية ولكن مع الأهداف الشرعية.

وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة فإن واحدا قد يقول لنا: «والله أنا أطبق نصوص الشريعة تماما»، ولكننا نرى أن هذا التطبيق لا يصب بالضرورة فى الأهداف الشرعية.

فمثلا عندما تمتنع البنوك عن التعامل بالربا بالقدر الذى تستطيعه فى ظل تعقيدات النظام الاقتصادى، قد يقول أحد مسئوليها أنه يطبق الشرع، وهو فعلا يطبق حكما شرعيا بالامتناع، ولكنه لا يذهب إلى هدف شرعى بالأداء، منع الربا ليس هدفا، ولكن إحقاق العدل والحق والصدق هو الهدف، وما لم تصب الوسيلة فى الهدف، يكون هناك خلل فى الصيغة.

ليس استخدام الوسيلة هو المهم، ولكن المهم هو توظيفها لخدمة الهدف.

وإذا كان الهدف هو إحقاق العدل، فإن التنمية الاجتماعية والاستثمار ومشروعات الخدمات ومشروعات الإنتاج تدخل كلها تحت هذا الهدف.

فليس كافيا أن تمتنع ولكن الأهم أن توظف قدراتك بعد ذلك من أجل التنمية.

وقد اعترضت على تسمية البنوك الإسلامية (بنوك لاربوية) لأن هناك بنوكا لاربوية فى الاتحاد السوفيتى، وأن تكون بنكا لاربويا فإن ذلك يجعلك فى موقع

الممـتنع، ولكن يجب أن يقـتـرن هذا بأن تكون بنكا تنمـويا توظف هذه الموارد الاقتصادية فى خدمة الأهداف الشرعية من إشاعة القسط والعدل.

قد نجد بعض العزاء فى أن التجربة ما زالت حديثة، أو أنها تنمو فى غيبة فرص كافية للتربية الإسلامية، وبالتالى لم تنشأ كوادرها فى الوعاء الإسلامى الحقيقى، فهم أبناء نظام المصارف العادى.

كل ما حدث هو نقل تجربة مصرف عادى، ومحاولة تنفيذها تحت لافتة إسلامية.

وفى إطار التنظير قد لا يقبل هذا الكلام، ولكن هذا هو الواقع العملى المتاح.

وهذا يردنا إلى مشكلة أساسية، فنحن عندنا واقع إسلامى، وليس عندنا منابر أو وعاء للتربية الإسلامية، وعندما نريد الحركة نضطر لأن نقفز إلى تطبيقات إسلامية تكون - بالطبيعة- تطبيقات منقوصة لأن عناصرها البشرية لم يتح لها أن تتربى التربية القويمة التى ترسخ هذه المفاهيم فى أذهان الناس.

الموظف الذى يخطط للمضاربة وغيرها، ليس المحك بالنسبة له أن يربح فحسب ولكن لأن يعى أن فى يده وسيلة أريد لها أن تقوم بدور اجتماعى وتنموى.

وكون الموظف لا يعى هذا الموضوع، ويبقى معنيا بالدرجة الأولى- بأن يحصل على ربح يقدمه للمساهمين، فهو واقف هنا عند حدود مفاهيم المصارف العادية.

المشكلة إذن مركبة:

ولدت مؤسسات بنوك إسلامية، وهى ليست مكتملة الأركان أو النمو، وليس أمامنا سوى أن نصحح هذه الأوضاع بأن نبصر الناس، وندفع هذه المؤسسات دفعاً إلى تصحيح نفسها، ثم نعطى فرصة للتجربة والخطأ.

ينبغى أن نتعامل مع هذه التجارب بشئ من الفهم، أكثر من الرغبة فى المحاكمة..

وعندما نجد وعاء إسلاميا مصرفيا - لأول مرة- يحرض الناس، الذين لم يتعاملوا من قبل مع البنوك، على إخراج أموالهم من (تحت البلاطة)، مدفوعين بهذا الوازع الدينى، ومطمئنين إلى أن هذا الاستثمار ليس فيه شبهة ربا، ألا يحرك فينا هذا دافعا لأن نستثمر هذه الفرصة ونرشدها، ونوظف هذه الإمكانيات فى الاتجاه الصحيح.

هامش رقم (٢)
* الوجود الإسلامى الاقتصادى.
* الوجود الإسلامى السياسى.
درجتان .. فى الاختلال !

□ **لماذا يبدى بعض المفكرين الإسلاميين ميلا عاطفيا عجيبا للتوفيق بين أفكار الاقتصاد الإسلامى، وبين أفكار النظام الرأسمالى، رغم أن إباحية الرأسمالية (دعه يعمل.. دعه يمر)، كانت الطريق إلى المادية الجدلية، أو إلى حركة الإلحاد فى العالم؟!**

■ هذه فرضية تحتاج إلى مناقشة.

هناك فارق بين محاولة «تكييف» الفكر الإسلامى مع مقتضيات الواقع، وبين «تلبيس» الفكر الإسلامى أردية مختلفة. الاثنان موجودان.

وفى مدارس الفكر، لابد أن يكون هناك هذا التعدد، والمناخ الصحى- فى النهاية- هو الذى يسقط محاولات الترقيع والتزوير، ويبقى على محاولات التأصيل والتطوير.

وربما يسعى البعض– بحجة الحداثة والتطوير والالتحاق بالعصر– لأن يكسو التجربة الإسلامية أو الفكر الإسلامى، بهذه الأردية (الرأسمالية أو الاشتراكية وغيرها) .ولكن إلى جانب هذا هناك مسار لا يسعى هذا المسعى، ويحاول فى حدود ما هو متاح من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية – أن يكون مدخله إلى التعامل مع العصر هو التطوير وليس الترقيع.

□ **ما يصلنا فى هذا الأمر– فقط– هو التوفيق بين أفكار النظام الرأسمالى، والاقتصاد الإسلامى، على الرغم من عدم توافق هذا الأمر مع هدف القسط والعدل الذى ذكرته منذ قليل.**

■ هذا ليس تعبيرا عن قرينة.

الأصوليون يقولون ما معناه:

« إن ما لا نعرفه لا يعنى بالضرورة أنه غير قائم» .

ما هو المعيار الذى يجعل فى استطاعتنا أن نستخدم قياسا لضبط هذه المقولة؟

هل هو نتاج المعالجات الإعلامية؟

هل هو نتاج الأبحاث الموجودة فعلا فى المؤسسات الاقتصادية والجامعات؟

أنا أزعم أن المعالجات الإعلامية ليست منصفة للتيار الإسلامى فى هذه القضية أو فى غيرها، فهى أحيانا تلجأ إلى التصيد، أو إلى الإثارة، أو إلى التعسف لسبب أو لآخر، وأنا لا أريد أن أدخل فى الدوافع ولكن أظن أن إحدى مشكلاتنا فى الحديث عن المسار الإسلامى، هى أن هذا المسار متشعب ومنتشر بحيث إن كل ما يقال فى حقه صحيح.

ما تقوله.. صحيح !

وما أقوله .. صحيح !

وما يقوله غيرنا .. صحيح !

يعنى إذا أردت أن تقول أن هناك أناسا مزورين، أو تجارا بالفكر الإسلامى، أو مستغلين له.. فهذا (صحيح).

وإذا أردت أن تقول أن هناك أناسا مخلصين للفكر الإسلامى، ومتفانين على مستوى التطبيق والبحث العلمى.. فهذا (صحيح) !

هذه ساحة متسعة لدرجات كثيرة ولمواقف مختلفة، لها قسمات متعددة بحيث لا نستطيع أن نركز على زاوية واحدة ونقول هذه أفضل تعبير عن الفكر الإسلامى المعاصر.

□ ما أقوله صحيح، وما تقوله صحيح، وما يقوله غيرنا صحيح ولكن هناك (غلبة) فلمن الغلبة داخل إطار التيار الإسلامى؟

■ أظن أن القسمات متكافئة فى هذا الموضوع، لأننا نتكلم- فى مصر مثلا- على بنكين إسلاميين، وعلى عدد من شركات توظيف الأموال، لا أعرف حجمه، وكما أعلم فإن الدولة أيضا لا تعرف حجمه.

نحن - إذن - نتكلم عن حالات محدودة داخل كل بنك إسلامى.

وهناك التيارات التى سبق أن تكلمنا عنها:

- تيار يريد أن يربح ويكسب فحسب.

- وتيار يريد أن يستخلص من هذه التجربة شيئا فى ظل الظروف الصعبة التى

تمثل الواقع الآن.

وما أريد أن أقوله أن الظروف ليست سهلة لدرجة أن نحسم المسألة فى مناقشة، ونقول هذا التيار مصيب وهذا التيار على خطأ.

أنت فى بنك إسلامى- مثلا- تواجه بظاهرة عناصرها أن هناك بعض الناس يضعون نقودهم فى البنك، وهم مؤمنون، ولكنهم- فى ذات الوقت - يريدون عائدا آخر العام.

فكيف توفق بين شرعية المعاملة وإلحاح المودع على أن يحقق عائدا.

أحيانا يضطر البنك إلى إجراءات غير مضبوطة مائة فى المائة.

وبشكل عام فإن البنوك الإسلامية تعمل فى ظروف غير مواتية.

- غير مواتية فى النظام المصرفى العالمى الذى يعمل على أسس مغايرة.

- وغير مواتية فى الوعاء الاستثمارى فى البلد والذى قد لا يكون قادرا باستمرار على أن يستوعب الأموال التى يريد البنك استثمارها.

- وغير مواتية فى المستثمرين المودعين الذين ليسوا على استعداد دائما لأن ينتظروا ليحصلوا على ربح أموالهم من مشروع يستغرق وقتا طويلا نسبيا.

□ على الرغم من أنك تعرضت لتيارات اقتصادية داخل وعاء البنوك، فإن ما تساءلت عنه كان تيارات فلسفية وسياسية، ولهذا لا بأس من معاودة التساؤل، فقد بدا أن التشكيلات الاقتصادية الإسلامية معنية بالبحث عن دور سياسى، بدلا من تأسيس نظرية اقتصادية اجتماعية تحكم عملها .. مارأيك؟

■ أتحفظ على مثل هذه الفرضيات. فعلى صعيد البحث، فإن كم الأبحاث

الذى أعد فى المجال الاقتصادى ليس قليلا، رغم أن تجربة التطبيق محدودة وتحيط بها هذه الظروف المعقدة.

أما مسألة الدور السياسى فهى تقودنا إلى إشكالية كبرى.

ففى حقيقة الأمر، نحن نتعامل مع وضع غير صحى، بمعنى أن عندنا تيارا إسلاميا له حجم كبير، فى حين أن قنوات التعبير المشروعة عنه غائبة، وإذا أراد أن يعبر عن نفسه تعبيرا مشروعا فليس أمامه هذه الفرصة.

وهذا يردنا إلى أننا حينما نبحث عن حلول لأزمة اقتصادية، تطل علينا المشكلة السياسية برأسها.

□ نحن نقول أن هناك خللا فى الأداء الاقتصادى المنسوب إلى الإسلام، أو ليس هذا انعكاسا للخلل الموجود فى خريطة العمل السياسى؟

■ لو أن هناك فرصا لكى ينمو الجسم الإسلامى نموا صحيحا، ربما شغل أولا-بإعداد الناس وتربية الفرد المسلم قبل أن يقفز للتطبيق، ولكن أما وقد صودرت هذه الفرصة فلا تطالبه بأن يقف مكتوف الأيدى!

□ كيف يمكن هذا فى مواجهة الحجة السياسية التقليدية والمقنعة بأن نشأة الأحزاب أو التنظيمات السياسية على أساس طائفى أو عقائدى أو دينى غير ممكنة فى ظل الأوضاع السائدة لمجتمع من طرازنا؟

■ أنا أرى أن هذا شرط فيه قدر كبير من التعسف.

فنحن نتكلم على بلد راسخ القدم فى التاريخ، وبنيته ليست بالهشاشة التى نزعمها فى بعض الأحيان، ونحن لنا ضمير وطنى ليس بالطفولة التى نفترضها فيه أحيانا أخرى.

منذ بداية القرن كان تيار محمد عبده والأفغانى يؤدى دوره.

وكانت المؤسسة الأزهرية تؤدى دورها.

وكانت جماعة الإخوان تؤدى دورها منذ ١٩٢٨ .

ومع ذلك فإن مصر احتملت كل هذا.

نحن نفترض طفولة وهشاشة فى هذا الكيان الذى نتعامل معه - غير طبيعية.. هذه واحدة.

الثانية.. أننا عندما نقول أن التيار الإسلامى لابد أن يكون له منبره ولابد أن يكون له مطلبه عبر هذا المنبر، كما أن التيارات الأخرى (علمانية كانت أو ماركسية) لها منابرها ولها مطالبها، فإننا يجب أن نقرر أن التيار الإسلامى عنده مضمون سياسى واقتصادى، ولو أنه مضمون يتكلم عن الإطار العام، إلا أنه فى النهاية يملك مضمونا.

وقد يرد على هذا بأن هناك غير مسلمين فى البلد ومن حقهم أن يشكلوا تنظيماتهم وأحزابهم.

وهنا نسأل أنفسنا ما هو المضمون السياسى أو الاقتصادى عندهم؟

وهذا ليس إقلالا من شأن أحد، ولكنه وضع للأشياء فى حجمها الطبيعى.

فإذا قلنا أن التعاليم المسيحية بكل الجلال الذى تصونه فى صياغة علاقة الفرد بربه وفى صيانة علاقة ضمير مستقيمة مع الله، فإننا يجب أن نقرر أنها لم تتسع ولم تشمل تعاليم تنظيم معاملات الناس وأحكامهم السياسية والاقتصادية.

ولو طالبنا- الآن- بفتح مجال الحوار لشخصين وطنيين مخلصين (أحدهما مسلم والآخر مسيحى)، فسنجد أن المسلم عنده مضمون سياسى واقتصادى.

والمسيحى عنده ضميره الحى وصلته الوثيقة بالله سبحانه وتعالى، ولكن ليس لديه هذا المضمون السياسى- الاقتصادى، وفى النهاية سيقول أنا عندى تجربة علمانية - مثلا- وهنا نكون قد خرجنا بالموقف عن كونه مسيحيا.

□ **ولكن هذا الحوار ما بين مسلم ومسيحى حول طروحات اقتصادية واجتماعية وسياسية، سيظل محكوما- فى النهاية- بعوامل تؤدى « إلى استحالته وعلى رأسها (السلوك السياسى) لبعض التشكيلات الإسلامية المتطرفة ذات الصوت الأعلى فى وعاء التيار الإسلامى؟**

■ ستظل المشكلة السياسية تلاحقنا، فى كل سؤال وجواب.

هذا (السلوك السياسى) لماذا يشذ عن المألوف؟ ولماذا يبدو - أحيانا- غير مقبول؟

ثم أين تشكل هذا السلوك السياسى؟ وأين تربى هذا الجيل الذى نستنكر تصرفاته؟

هذا جيل لا أستطيع أن أتهمه لأنه ليس المتهم، المتهم الحقيقى هو الذى حجب فرصة النمو الطبيعى والمستقيم للجسم الإسلامى.

أعطنى فرصة لكى أنمو نموا سليما ثم حاسبنى.

هذا الجيل يتربى ويتشكل فكريا ويتشوه فكريا، فى معزل عن الضوء ومعزل عن المناخ الصحى.

فلا تدفعوهم دفعا للتربى فى مناخ مسموم، ثم تحاسبوهم على اعتلال صحتهم.

المحاكمة العادلة.. تفترض نموا مستقيما.

والأداء الإيجابى .. يستلزم مناخا إيجابياً.

وقس على بقية المعادلات المنطقية التى تلفت النظر إلى حقيقة المأزق الذى يعانى منه لا أقول التيار الإسلامى، ولكن البلد بأسره.

نحن لا نتكلم عن شراذم فاشية ولا نازية، ولكن نتكلم عن جسم ملتحم عضويا، على الأقل مع أكثر من ٥٠ مليون مسلم فى هذا البلد.

استقامة هذا العقل ضرورية لتصحيح واستقامة كافة الإفرازات التى تنشأ عن هذا التيار أو التى يمارسها هذا التيار.

ومادامت هذه الاستقامة مجرحة أو غير قائمة يجب أن نتوقع تشوهات فى الأداء الحاصل بكل الميادين.

□ **لا نستطيع أن ننكر أن جزءا من صورة الذهن العام عن التيار الإسلامى لم تعد لصيقة بمجتمع مصرى راسخ القدم - كما وصفته - فى رؤاه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولكنها أصبحت لصيقة بما يردده بعض الدعاة الإسلاميين والمفكرين الاقتصاديين من أفكار صيغت لتعبر عن مجتمعات أخرى تختلف عنا فى درجة النمو وفى التراكم الحضارى السياسى والقانونى، هؤلاء الذين أصبحوا لصيقين بهذه الأفكار، كانوا أحد الأسباب المسئولة عن التناقض فى صورة التيار الإسلامى لدى الذهن العام؟**

■ اسمح لى أن أقول أن هذا الانطباع المتشكل فى الذهن العام أيضا غير دقيق

والتعميم فيه يمثل ظلما يلحق بهذا التيار.

وأنا لا أستبعد أن يكون هذا الانطباع قائما ولكنه أمر من الممكن إلقاؤه أو نسبته إلى أى مشتغل بالعمل العام، والإسلاميون ليسوا جميعا ملائكة.

ولكن يظل السؤال: ما هو حجم التيار، فالأمر ليس خطيرا ولكننى لا أستطيع ببساطة أن ألقى التهمة فى وجوه الجميع وخصوصا أن التقول قد زاد فى هذا الموضوع.

هذه مسألة لا يتعذر ضبطها، نحن فى دولة يحكمها نظام قانونى والمشتغلون فى مصارف أو المودعون أو المتعاملون محكومون بقنوات من السهل ضبطها والتدقيق فى كيفية نمو هؤلاء الأشخاص سواء كان نموا طبيعيا أو غير طبيعى، فهذا كله يمكن التثبت منه.

□ **أنا لا أتكلم هنا عن « إجراءات » ولكن أتكلم عن « أفكار» يحملها هؤلاء.. وهذه الأفكار صيغت لتعبر عن مجتمعات فى درجة نمو مختلفة؟**

■ لا أستبعد أن يكون هذا حاصلا ولكن أيضا فى حدود جزئية جدا.

فإذا كنت تتكلم عن مجتمعات أخرى أقل فى درجة النمو فما هو الشاهد أو الدليل أو القرينة على أن الطرف الذى يحمل اللافتة الإسلامية نقلها أو يحاول نقلها عن هذه المجتمعات .

□ **جانب آخر للموضوع هو شركات توظيف الأموال التى نشأت التراكمات الرأسمالية عند الكثير من أصحابها فى الخارج كيف؟**

■ فيما هو حوار جاد أو مناقشة جادة.. هناك معلوم وهناك مجهول. أنا أفضل التعامل مع المعلوم لأن المجهول لا حدود للاحتمالات التى تحيط به.

المعلوم أن هذه الشركات تقوم على رؤوس أموال أفراد مصريين يعملون فى الخارج وهم مئات الألوف ولا يمكن أن يكون كل هؤلاء مدفوعين من نظام أو آخر ومع ذلك فأنا أقبل نظريا أن يكون هذا واردا ولكن كم يبلغ حجمه؟ إن العبرة ليست بالبدايات.. العبرة بالنهايات.

فكيف يمكن لدولة لها كل هذا الرسوخ ولها هذا النظام القانونى أن تضبط كل هذا أو تضعه فى السياق الذى يخدم مصلحة هذا الشعب ومصلحة التنمية والأهداف الكلية لهذا البلد.

من الممكن أن نهدر جهدا كبيرا ووقتا طويلا فى محاولة تتبع مصادر هذه الأموال، وهذه مسألة عائمة ليس لى أن أتكلم فيها لأنها تدخل فى إطار المجهول.

كنت أتمنى أن يكون المدخل هو كيف يمكن إيجاد أفضل وسيلة لجذب مدخرات هؤلاء الناس وتوظيفها بشكل يحقق لهم الربح من جهة ويخدم الاقتصاد العام للبلد بدلا من أن ننشغل بمن أين جاءت هذه الأموال.

فالمعلوم أن هناك أموالا.

والمعلوم أن هناك ما لا يقل عن مليونى مصرى فى الدول العربية لهم مواردهم.

والمعلوم أن مدخرات المصريين تذهب إلى أرصدة لهم فى الخارج حتى بلغت فى بعض الروايات ٧٠ مليارا من الدولارات.

فلتكن هذه هى القضية.

ولنتعامل مع الشق المعلوم من الموضوع ونحيل الجزء المجهول إلى الجهات القادرة على التحقيق والتدقيق والتحرى.

ولكن حينما ينصب الحوار على مصادر هذه الأموال التى لا أبرئها تماما ولا أقول أن أصحابها ملائكة فإن ذلك يكون استغراقا وغرقا فى المجهول.

نحن فى بلد أى مليون من الدولارات يفرق معه.

فهل ننشغل بالمنبع ونتوه فى المجهول أو نسعى فى المصب ونستثمر هذه الأموال فى المجال الصحيح لخدمة هذا البلد واقتصاده وأمنه فى ذات الوقت؟ .. هذه هى القضية.

أى نظام اقتصادى يدور حول فكرة (الحاجة) على أساس أن توازن الإنتاج والاستهلاك يؤدى إلى إقرار (حق) حق الفرد مثلا فى الحصول على خبزه اليومى وبالتالى إقرار واجبه فى العمل اليومى أيضا.

هامش رقم (٣):

* الدروشة.

* الأداء الإنتاجى.

درجتان.. فى السلوك.

□ هل تعتقد أن التشكيلات الإسلامية الاقتصادية والسياسية على وعى بمسألة الالتزام الاجتماعى المتبادل بين الدول والأفراد؟

■ اسمح لى أن أضيف تحفظا.

فنحن نتكلم عن جسم غير معروف القسمات على وجه الدقة عندما نتحدث عن التشكيلات الإسلامية أو التيار الإسلامى فهل تسمح لى أن أسألك ماذا تقصد؟

□ اسمح لى أن أجيبك بأن المقصود هو :

– قسم الحرس القديم الذى يمثله الإخوان.

– قسم الجماعات التى خرجت من معطفهم وتمردت عليهم أو تظاهرت بهذا .

– وقسم ثالث فنسميه : (المجاورين) أو (المتعاطفين) الذين لا يعدون مكونا أساسيا للحركة فى التيار ولكنهم يمثلون دعما معنويا لهذه الحركة.

■ إذا قبلنا فدعنى أضع بالمقابل تصورى الذى يقسم عدة شرائح

* شريحة منظمة ومسيسة

* شريحة منظمة وغير مسيسة

* وشريحة لا هى منظمة ولا هى مسيسة.

* وشريحة رابعة لا تمضى وراء تنظيمات ولكنها تمضى وراء أشخاص.

ومشكلات الوعى بواجبات المسلم ليست مسئولية التنظيمات الإسلامية وحدها فجزء من عناصر نشأة المواطن الصالح فى هذا البلد أن يكون متدينا صالحا سواء كان مسلما أو غير مسلم.

وهذا يطرح موضوعا آخر وهو مفهوم التدين.

هل التدين محصور فى أداء الشعائر وضبط أو توثيق الصلة بالله؟

أو هو ترجمة لسلوك ومحاولة لصياغة هذا التدين فى علاقات اجتماعية إيجابية

على مستوى السلوك الفردى أو على مستوى الأداء الإنتاجى.

أنا أقول أن مجتمعنا منقوص التربية الإسلامية لأنه معنىٌّ بما قد نسميه (الدروشة).

نحن لم ننتقل من الدروشة إلى الأداء، وقد كتبت يوما أن التربية الإسلامية عندنا معنية بإطلاق اللحى أكثر من عنايتها بإطلاق الحريات!!

هناك نقص فى التربية الإسلامية وهذا قد يردنا إلى النقطة الجوهرية أو التى أتصور أنها جوهرية وهى ما هى: قنوات ومنابع التربية الإسلامية؟

عندما أفهم الإسلام على أنه صلاة وصوم وزكاة وحج وعمرة وحجاب ويغيب عن بالى أنه سلوك وأداء واجبات ومواقف فإننى أكون قد قلصت الإسلام على مساحة صغيرة.

ولأننا نعتبر أن الدين حصة فى مدرسة وصفحة فى جريدة وبرنامج فى إذاعة أو تليفزيون فقد كونًا جيلاً فى هذا الإطار حين قلصنا أو اختزلنا مفهوم التدين بحيث حوصر فى حيز معين زمنيا كان أو مساحياً دون أن نوسع هذا ليصبح سلوكا عاما.

هناك « حاجة غلط» فى التكوين الإسلامى، ونحن ندفع ثمنها فى النهاية بأن نفرز أنماطا سلوكية تعزل الدين عن محيط الأداء العام.

□ فيما هو (معلوم) .. ضع يدنا- إذن- على ما هو (دروشة) فى السلوك الاقتصادى الإسلامى وما هو أداء إنتاجى؟

■ لو نظرنا إلى مجال الأداء الاقتصادى الإسلامى فسنجد أن البعد الاجتماعى للدين غير واضح فى التكوين العام، فالذين يعملون فى هذا الميدان هم جزء من الخريطة العامة، لماذا نتصور- إذا كنا قد اتفقنا على أن التربية الفعلية تجعل الفرد فى

مجتمعنا يفصل الدين عن الواقع- أن يكون العاملون بالمصارف والبنوك الإسلامية شذوذا على هذه القاعدة.

□ وجه آخر لهذه القضية.. أن القائمين على الدعوة من رجال الدين المحترفين يصوغون أحيانا بعض الأفكار الإسلامية تأكيداً لشكل النظام القائم والسلام، فإذا كان اشتراكيا يسوقون لنا الحديث الشريف « الناس شركاء فى ثلاث» وإذا كان رأسماليا نجدهم يحدثوننا بآيات تدعم هذا.
فهذا الانفصال بين التدين والمجتمع يدعمه أيضا أداء الدعاة.

■ أوافق على هذا جزئيا.

ولكن هذا إفراز لمسلسل آخر، فالمؤسسة الدينية- إذا صح التعبير - حدث لها تقليص واختزال، أو فلنقل حصل لها نوع من التطويع.

رجال الدين المحترفون أصبحوا جزءا من النظام الإدارى والسياسى منذ تحول العلماء إلى موظفين.

حدث تقليم وتطويع لهذه المؤسسة وفقدت استقلالها منذ سحبت الأوقاف وأصبحت ضمن موارد الدولة، وكانت المؤسسة الدينية تنفق من هذه الأوقاف وفق ما بدأه محمد على باشا عام ١٨٠٥.

سياسة سحب الأوقاف كانت تستهدف إحكام قبضة النظام السياسى على المؤسسة الدينية.

أنت تتكلم عن موظفين قبل أن يكونوا علماء، والموظف - بطبيعته- يجب أن يكون منضبطا لأن مورد رزقه مرتبط بهذا النظام، ونتيجة لهذا الوضع إذا كان النظام

مع الاشتراكية أو الرأسمالية يكون الموظف مع أيهما.

أنا لا أريد ان أتهم الفقهاء بأنهم بادروا إلى هذا، ولكن أقول أن الظروف التى تربوا ونشأوا فيها والتى أحاطت المؤسسة الدينية دفعتهم دفعا لأن يقفوا فى مربع السلطة.

□ فلنعد إلى وضع يدنا على ما يمكن أن يسمى (دروشة) وما يمكن أن يكون (أداء إنتاجيا) فى السلوك الاقتصادى الإسلامى؟

■ المسائل– كما ترى – متصلة.

الوضع العام له علاقة بوضع المؤسسة الدينية، وله علاقة بوظائف المؤسسات الاقتصادية وله علاقة بأداء الأفراد وله علاقة بنمو الجماعات.

وأنا أقصد بالدروشة اختزال التدين فى صيغ الأمور العبادية.

حصار الأداء فى الشق العبادى دفع إلى العقل الإسلامى بحكم الضغوط المتعددة التى مارسها النظام السياسى وحرصه على أن يحجب أو يحول دون خروج العقل المسلم عن هذه الدائرة.

لابد أن أعمم، فداخل المؤسسات الاقتصادية الإسلامية يوجد أكثر من تيار، وكون هذه المؤسسات خرجت من المجال العبادى إلى أن يكون لها دور اجتماعى، فهذا فى حد ذاته – خطوة مهمة.

ترشيد هذه التجربة، هو هدف يجب أن يظل واضحا.

□ **مالك بن نبى يرى أن الفكر الإسلامى الحديث فى مواجهتة للمشكلات الاقتصادية يضيق على نفسه مجال اجتهاده بمقتضى مسلمات ضمنية هى:**
أنه يفكر أولا على أساس أن الموجود من المناهج الاقتصادية هو ما يمكن إيجاده.
أن النشاط الاقتصادى لا يمكن أن يتم دون تدخل المال سواء فى صورة استثمار تنظمه وتشرف عليه قطاعات خاصة، أو استثمار تهيمن عليه سلطة سياسية. ومن هنا يبدأ تعثر الفكر الإسلامى بصعوبات تنشأ من طبيعة موقفه من الأشياء لا من طبيعة الأشياء ذاتها.. هل توافق؟

■ أوافق طبعا ..ولكن.

هذا كلام قاله مالك بن نبى من عشرات السنين، وكان يتحدث عن الفقه أكثر مما يتحدث عن الاقتصاد.

رأيه صحيح، ولكن هناك متغيرات جدت، وفرضت تحديات من أنواع جديدة، نحن لم نعد أمام اختيارات نظرية لأن الكيان ولد فعلا.

نحن لسنا فى مقام الجدل حول افتراضات، ولكن نتعامل مع كائن حى نسعى إلى ترشيده، وإنهاضه، وإتاحة الفرصة لتصحيح مساره وأدائه.

مالك بن نبى منظر وفيلسوف، ولأنه مهندس أصلا، وثقافته غربية، براجماتى جدا، فهو يرى الأمور بصياغة المعادلات، وبالتالى عندما يقول أن المسار الفقهى يتعامل مع الواقع كما هو، فهذا يعنى أنه كان منساقا إلى الواقع وليس قائدا له.

ينطلق من هذه الفرضية فيعطى صورة الواقف المتأمل لتجربة ولاحتمالات حدوثها وعناصر التعامل معها، الآن نحن لسنا فى هذه النقطة، فهناك عدة خطوات

متقدمة عليها.

حدث بالفعل واقع فرض متطلبات جديدة.

المنهج النظرى الذى يطرقه مالك بن نبى مطلوب، ولكن أحيانا يكون التحدى، هو كيف ننزل هذا المنهج على طبيعة الواقع الذى يلاحقنا بإلحاح على هذا النحو.

فى الفقه الإسلامى يقال أن هناك ١٥ صنفا من البيوع.

المشتغلون بالبنوك والمصارف الإسلامية يقولون إننا لم نتعامل إلا مع صنفين أو ثلاثة.

العبقرية الحقيقية — إذن — أن توسع صيغة الأداء والالتزام الإسلامى، وفى نفس الوقت تستجيب لضغوط المودعين الذين لا ينتظرون تنظيراتك، ولكن ينتظرون ربحاً ومالاً.

التجربة الواقعية تفرض أولويات مختلفة.

لم يعد أمامنا ترف الخيار، لأن المؤسسات قامت فعلا، فالتصحيح لا يكون إلا (من الحركة) لإغلاق باب المزالق التى كثرت فيها الأقوال.

□ ما هو تصورك لإغلاق باب المزالق فيما يتعلق بشركات التوظيف؟

■ أنا لا أعرف لماذا لا يكون لهذه الشركات نظام قانونى يخضع مواردها وسلوكها لنظام البلد العام.

□ **حين بدأت الدولة إخضاعها محاسبيا وجدنا فى رؤسائها من يقول أن أربعة بنوك مصرية ستغلق أبوابها إذا سحبت هذه الشركات رصيدها؟**

■ لا أقر هذه المقولة.

فهناك مصلحة عليا فى البلد، القول بهذا- إن صح- يعنى أن هذه أوعية تعمل فى أنشطة غير مشروعة، وبالتالى ليس كل تنظيم قانونى يقتضى - بالضرورة - أن تسحب أموالها من البنوك.

أنا لا أفهم ما هى العلاقة بين إيجاد نظام قانونى يحكم شركات توظيف الأموال وبين أن يسحبوا أموالهم من البنوك!

هذا موقف يستحق المراجعة، فلا أظن أن دولة ذات سيادة تقبل أن تخضع لابتزاز شركات توظيف أموال أيا كان حجمها.

وأنا أشك كثيرا فى أن القضية طرحت بهذه الصيغة، ولكن إذا طرحت فأنا أرى أن من مسئولية الدولة، أن تتخذ الوسائل المناسبة لفرض سيادتها، وإقرار العناصر اللازمة لاستقرار النظام الاقتصادى الذى هو جزء من النظام العام، الذى لا ينبغى أن ينتهك بأى معايير من أى مؤسسة اقتصادية أو قوة اقتصادية موجودة.

□ **فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية الإسلامية، هل يميل اجتهادك إلى أن تمارس عملها بمنطق المؤسسات السائدة أو الصيغة الوحيدة أو تمارس عملها مع مؤسسات من أنواع أخرى فى ساحة الاقتصاد بمصر؟**

■ نحن قبلنا التعدد على الصعيد السياسى، وأقر النظام العام أن تكون هناك أكثر

من صيغة للنظام السياسى، فليس هناك ما يمنع، بل- بالعكس- من قبيل استقامة القوام الوطنى أن يكون الأداء فى المجال الاقتصادى متوافقا مع الإطار المطروح للأداء فى المجال السياسى.

□ وهل هذه الصورة من التعدد يمكن أن تسمح للمؤسسات الاقتصادية الإسلامية بأن تحقق غاياتها كما تفترض (الأهداف الشرعية)؟

■ الأهداف الشرعية يتعذر بلوغها دفعة واحدة، ولكنها مسألة تنمو ويتم تصحيحها أولا بأول.

الأمثل هو تحقيق الأهداف الشرعية، ولكن فى حدود الوضع القائم، المهم أن يكون هناك وعى بالأهداف الشرعية، لأنه بدون هذا الوعى فلن يتحقق شئ.

□ وما هو رأيك فيما يتعلق بمفهوم (العدل الاجتماعى)، وما تتصوره من أهداف عملية يمكن أن يناط بالمؤسسات الاقتصادية الإسلامية تحقيقها فى هذا الإطار؟

■ مفهوم العدل الاجتماعى يمثل عنوانا مهما تندرج تحته عناوين أخرى، وعندنا فى رصيدنا الفكرى والفقهى صياغات عديدة لمفهوم العدل سواء فى كفالة مستوى من الرزق أو السكن والملبس للأفراد.

والذى لا تتوافر له هذه العناصر يستحق الدعم من الدولة أو الزكاة من بيت المال.

هذه تفاصيل يطول الكلام فيها لأن موازين العدل تختلف من ظرف إلى ظرف، ولن يكفى أن نتفق على أن تحقيق الأمن للفرد والمجتمع، أو تحقيق التوافق

بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع هى شئ جوهرى فى التصور الإسلامى للأداء الاقتصادى.

ولا أقول نظرية.

لأن الإسلام غير مطالب بتقديم نظريات، فهو لم يجئ حاملا نظريات سياسية واجتماعية وعملية، وإنما هداية للبشر يبصرهم ويضع أمامهم أنوارا كاشفة تدفعهم إلى المسارات الصحيحة التى تستقيم بها حياتهم فى الدنيا وفى الآخرة.

□ تواصلا مع مفهوم العدل الاجتماعى، هل التركيز على إقامة حد السرقة -مثلا- فى زمن الأزمة الاقتصادية يعد انعكاسا آخر لأسلوب الدروشة؟

■ التركيز على تطبيق الحدود ليس من قبيل الدروشة، ولكنه تعبير عن الخلل فى ترتيب الأولويات.

لا أظن – من حيث المنهج أو المبدأ أن يكون تركيزنا على الحدود التى تعاقب المذنبين والمقترفين والمنتهكين للسياق العام.

فكيف نبدأ بالحديث عن المذنبين ونترك الحديث عن الأسوياء.

يا أخى دعنا نتكلم أولا عن أسوياء الناس، عن الاستقامة الفكرية، لأن هناك أشياء كثيرة جدا قبل الحدود.

لماذا ينشغل الناس بالحدود ولا ينشغلون بالتوبة التى تسقط الحد.

أظن أن الدخول إلى التطبيق الإسلامى من باب الحدود وهو النموذج الفادح فى خلل أولويات العقل الإسلامى المعاصر، والوثيق الصلة بالخلل فى تكوين هذا العقل الذى لم يتح له أن يرى بشكل كاف من أين تبدأ الخطى وإلى أين تنتهى، وكيف يكون هرم البناء الإسلامى.

خالد محمد خالد

فلتسقط الديكتاتورية دينية أو سياسية

- للمال وظيفة اجتماعية لا تجعله فى خدمة طبقة دون غيرها.

- أى عمل مصرفى يضر بالمصلحة العامة للجماعة مرفوض حتى ولو حمل لافتة إسلامية.

- تطبيق الشريعة شعار أسيء فهمه كما أسيئ استخدامه!

- يجب أن يقنن نظام الحكم بالطريقة الصحيحة للشورى فى الإسلام !

- الإسلام يعطى الحاكم العادل الحق فى نقل ملكية بعض وسائل الإنتاج إلى الدولة!

•• نعم .. و .. لا

حدود قاطعة، تنتظم حوار الأستاذ خالد محمد خالد معنا!

فالرجل بين كوكبة مفكرينا وكتابنا لا يعرف المناورة أو الإدلاء بالرأى تحت حماية المحاذير والمعاذير التى تلقى بظلها الظليل على من يلوذ بها.

والرجل بين فقهاء الدين وعلمائه لا يعرف فن الحركة المرنة اللولبية فى المنطقة الآمنة ذات اللون الرمادى، فرؤيته ورأيه لا تخطئ أى عين تسكينهما فى خانة اللون الأبيض أو خانة اللون الأسود..

والرجل بين من يصبون أفكارهم وحركتهم فى مجرى التيار الإسلامى، لايغض البصر عن مثالب السلوك السياسى والاجتماعى لبعض فصائل هذا التيار تحت وطأة الشعوربالانتماء..

ثم إن الرجل أخيرا لا ينجرف إلى الانتقاد أو الانتقاص من كل فصائل التيار الإسلامى بلا استثناء تحت لافتة الموضوعية والاعتدال، التى غدت مظهرا يتحلى به المفكر، كزهرة يثبتها فى ياقة سترته، أكثر منها ضرورة لازمة وواجبة لأى جهد فكرى نظرى، أو أى تطبيق عملى وتجريبى..

تحدث خالد محمد خالد عن الاقتصاد الإسلامى وعلاقة الاقتصاد بالديمقراطية، وأفكار العدل الاجتماعى فى الإسلام ومؤسسات الرأسمالية الإسلامية، وحق الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

وكان فى كل حديثه فى منطقتين هما .. نعم .. و .. لا.

المنطقة (الحرام) الوحيدة فى هذا الحوار كانت منطقة الوسط، التى يسودها اللون الرمادى، أو تظللها المحاذير والمعاذير !

نعم لعدالة الإنتاج وعدالة التوزيع!

□ عود إلى (الاقتصاد الاسلامى) الذى لمسناه غير مرة فى هذه الحوارات..

كيف تقدر مصداقية هذا الطرح فى إطار المؤسسات الاقتصادية الإسلامية القائمة على أرض الواقع، أو فى إطار الفكرة المحلقة فى سماء التنظير ؟!

■ لا شك أن أهمية الاقتصاد فى حياة الدول والأمم، أهمية قصوى وكبرى.

وأرى أن ماركس كان يقرر الحقيقة حين قال قولته المشهورة:

« الاقتصاد محرك التاريخ »

بل قال المفكر الفرنسى المشهور (سان سيمون) ربما- منذ مائتى عام (السياسة هى فن الإنتاج). فوثب هذا المفكر وثبة كبيرة فى ذلك العهد الذى كانت السياسة فيه لا تعنى سوى نفسها، فخرج بالسياسة عن مفهومها الاصطلاحى واكتشف البعد المفقود، أو البعد الرابع فيها وهو أنها فن الإنتاج.

وتحققت هذه النظرة، كما تحققت نظرة ماركس، كما تحققت نظرات كثيرة لفلاسفة أوروبيين استشرفوا المستقبل قبل أن يجئ، واستشرفوا من خلال رؤيتهم أن الاقتصاد سيفرض نفسه على الظروف السياسية والاجتماعية، بل والتاريخية لكل مجتمع إنسانى.

هذا عن أهمية الاقتصاد.

تسألنى بعد ذلك عن الاقتصاد الإسلامى.

بادئ ذى بدء وقبل أن نواجه قضية الاقتصاد فى الإسلام ينبغى أن نتفق أولا على أبعاد الإسلام كدين ، وكنظرية، وكنظام.

وحين أقول (نظرية) لا أعنى طبعا المصطلح اللغوى أو الحرفى، بمعنى أن يكون

شيئا اخترعه العقل البشرى أو الذكاء الإنسانى، إنما أريد أن أضعه وضعا عاما نتناوله من جميع نواحيه، وليتبين من يتعامل معه كنظرية ويتبين من يتعامل معه كنظام اجتماعى صالح.. ليتبينوا جميعا أن الإسلام سواء أخذناه كدين وشريعة، أو أخذه غير المؤمنين به كنظرية، أو أخذه الذين ينظرون إليه كتنظيم أو كنظام سياسى واقتصادى واجتماعى..

ليتبينوا جميعا أن هذا الدين أو هذه النظرية، أو هذا النظام متكامل، وذو مقدرة فائقة ومستمرة على تغطية احتياجات البشرية فى شتى مجالات هذا الاحتياج.

الإسلام ليس دين صومعة، والإسلام -كما نؤمن - هو خاتم الأديان، وسيدنا الرسول ﷺ ـ كما نؤمن ـ هو خاتم الأنبياء والمرسلين.

ولكى يكون دين ما خاتما لكل الأديان (ولأن الأديان جاءت لإصلاح حال البشر) فلابد أن ينتظم هذا الدين الخاتم أكثر احتياجات البشر أو كل احتياجات البشر الأساسية وإلا فقد دوره وصفته كدين خاتم ليس بعده دين.

هذا أول .

الأمر الثانى أننا حين نتبع مبادئ الإسلام وقيمه ومنهجه نجد- فعلا- أنه استوفى جميع الخصائص التى تؤهله لأن يكون الدين الخاتم، والتى تؤهله لأن يتواكب ويتطور مع مصالح المجتمع البشرى فى كل العصور.

هو مثلا ليس كالمسيحية، لأن المسيحية بتقرير صاحبها وهو السيد المسيح (عليه الصلاة والسلام) ليست شريعة.

قال المسيح (عليه السلام) : « ما جئت لأنقض الناموس - أى الشريعة- بل لأكمله »ولذلك كان يحيل على الشريعة اليهودية أو الموسوية كل ما يتصل بالتشريع أو الفقه أو التقنين.

كانت رسالته روحية بحتة، وكانت تتركز فى رد الخلق إلى الرب، تطهير القلب الإنسانى .

أما كون الكنيسة فيما بعد ابتداء من بولس– أضافت كثيرا من الطقوس، ومن الشعائر ، ومن التنظيمات الكنسية لتملأ فراغا شعرت به فهذا شئ آخر مختلف، لكنه لا يعنى– قط أن المسيحية دين تشريع، وفقه وقانون.

أما اليهودية ففيها تشريع وفقه، ولكنه تشريع محلى، يعنى كانت تشرع لمجتمع بعينه، بل تستطيع القول أنها كانت تشرع لقبيلة هى قبيلة بنى إسرائيل .. إذن فالتشريع فى اليهودية محدود جدا ولم يحدث أن أعلن سيدنا موسى (عليه الصلاة والسلام) أنه جاء بشريعة تمتد عبر التاريخ وتغطى بأحكامها وبفقهها عصورا غير عصره.

وعندما نأتى إلى الإسلام نجد تشريعا بعيد النواحى مترامى الأطراف، ونجد القرآن الكريم– الذى نؤمن بأنه وحى صادق من عند الله سبحانه وتعالى – يحدد رسالة الرسول، ويحدد الظرف التاريخى للإسلام:

(١) يحدد رسالة الرسول: بأنه رسول الله إلى العالمين.

(٢) يحدد العمل التاريخى للإسلام: بأنه عمل قائم ومستمر إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وقد يقول قائل: « هذه دعوة فما بينتها ؟ »

البينة هى ما نرى حين نواجه الشريعة الإسلامية.

تصور أى احتمال، أو افتراض، يمكن أن يحدث إلى الأبد فى شئون الاقتصاد، أو الاجتماع، أو الأخلاقيات، أو السياسة، سنجد أن فقهاء الإسلام قد أثاروه، وفحصوه، وأجابوا عنه.

وليست هناك بينة أكثر من ذلك ...

وفى هذا السياق يجب أن نفرق بين أمرين: (العقيدة فى الإسلام) و (الشريعة فى الإسلام):

العقيدة: تنتمى إلى عالم الغيب، الله موجود، الله أحد، هناك بعث، هناك يوم قيامة، هناك جنة، هناك نار، هناك جزاء أخروى، هناك رسل سبقوا رسولنا لابد أن نؤمن بهم.

العقائد: تنتمى إلى عالم الغيب، لا اجتهاد فيها، إما تأخذها كلها فتكون من المؤمنين، أو ترفضها كلها فتكون من غير المؤمنين.

الشريعة: تنتمى إلى عالم الشهادة، أى العالم المحسوس، عالم العقل والمادة، الرؤية الإنسانية المباشرة، ومن هنا جاء اجتهاد الفقهاء والأئمة، وجاء اختلافهم فى هذا الاجتهاد، هناك إمام يأخذ بحديث ما عن الرسول ﷺ فيستنبط منه حكما فقهيا محترما أو يجب احترامه، وهناك إمام آخر لا يأخذ بهذا الحديث بالذات، وبالتالى فقد يفضى به اجتهاده لأى حكم مضاد أو غير متفق مع حكم الإمام الأول، هذا أيضا اجتهاد ينبغى احترامه.

وهنا تلاحظ أننى أقول يجب احترامه، ولا يجب الأخذ به.

يجب احترامه لأنه وسيلة شرعية كاجتهاد، ولأنه يستنبط ذاته من نصوص أو مشاهد إسلامية مقنعة.

أما أن تأخذ به فهذه مسألة أنت حر فيها.

فإذا أخذت برأى أبى حنيفة فى مسألة ما، فإن هذا لا يعنى غياب احترام الشافعى حتى فى نفس القضية، وفى نفس الحكم.

إذن فالشريعة ثمرة الاجتهاد، والاجتهاد فى استنباط الأحكام من النصوص، والنصوص عندنا هى القرآن والسنة، وهى نوعان:

نصوص قطعية الدلالة: هذه لا اجتهاد فيها.

ونصوص ظنية الدلالة: وهذه هى مجال الاجتهاد.

والآن نولى حديثنا شطر الاقتصاد الإسلامى.

هل هناك اقتصاد إسلامى؟!..

نعم لأن هناك شريعة إسلامية اتفقنا على أنها تغطى احتياجات البشر إلى ما شاء الله، وأيضا لأن هناك - بالفعل- اقتصادا إسلاميا قررته مبادئ ومناهج وتطبيقات.

وكثير من الناس- حتى من بعض الدعاة والعلماء - إذا أرادوا أن يدللوا على وجود الاقتصاد الإسلامى، يقرأون آيات الزكاة، وكأن الزكاة وحدها هى الاقتصاد الإسلامى، إنهم بهذا يضيقون واسعا.

الاقتصاد الإسلامى له أبعاد أخرى شاملة وعظيمة.

ويحلو لى عندما أواجه قضية الاقتصاد الإسلامى أن أراه كما يلى:

الاقتصاد الإسلامى ينتظم ركنين أساسيين، يتفرع عنهما كل قضايا الاقتصاد ومشاكله وهما:

(١) عدالة الإنتاج.

(٢) عدالة التوزيع.

إذا سعينا إلى فهم عدالة الإنتاج وتعريفها فى ضوء الحياة الاقتصادية أو النظم الاقتصادية المعاصرة، نجد كم كان الإسلام سباقا ومتفوقا.

فى عصرنا هذا هناك نظامان اقتصاديان بالأساس يتصارعان:

الاقتصاد الرأسمالى.. والاقتصاد الشيوعى أو الماركسى.

الاقتصاد الماركسى: أراد أن يركز على ما يسميه الإسلام (عدالة الإنتاج) فالتقط كل وسائل الإنتاج من أيدى مالكيها، ووضعها - كما يقول- فى يد الشعب، فلم يعد لديك حق فى أن تملك أرضا زراعية تسخر فيها عاملا، ولم يعد لديك حق فى

أن تملك مصانع تسخر فيها عاملا.

تصورت الفلسفة الماركسية عدالة الإنتاج بالتأميم المطلق لكل وسائل الإنتاج، وهذا كان بمثابة رد فعل لطغيان الاقتصاد الرأسمالي.

أما الاقتصاد الرأسمالي: فهو يقوم على تقديس الملكية الفردية، تملك ما شئت من الأرض الزراعية، تملك ما شئت من المصانع، تحكم كما تشاء فى أجور العمال وظروفهم (وإن كانت أوربا وأمريكا قد وضعت مؤخرا القوانين والضوابط اللازمة لحماية وضمان إنسانية ظروف العمل).

إذن نحن أمام طرازين من الاقتصاد العالمي.

وإذا نظرنا إلى كل منهما بالفطرة السليمة نجد أن أيهما لا يحقق (عدالة الإنتاج) فالرأسمالية تضع كل الإنتاج فى يد المنتج الفرد الذى قد يؤدى إلى الاحتكار، أو البطالة أو الظلم الاجتماعي.

والماركسية لا تضع شيئا فى يد المنتج الفرد، حيث الدولة هى المنتج، والمنافسة والحافز الفردى غائبان.

أما الاقتصاد الإسلامي: فيحقق عدالة الإنتاج على أكبر قدر من السلامة والرؤية الصحيحة الصائبة، ولنأخذ فى دراسة هذا الأمر مبادئ عامة تشكل القاعدة الأساسية للتنظيم الاقتصادى فى الإسلام.

الزكاة – أولا – ضريبة، ولا يستبعد وجودها إنشاء ضرائب أخرى، فهى إذن ضريبة نموذجية أو نمطية تمكن أو تشير إلى أنه من المشروع إسلاميا أن تقرر الحكومات أو أولو الأمر ما يشاؤون من ضرائب فى حدود العدل والطاقة.

وحينما ننظر للزكاة كضريبة نجد أنها تصور لنا النظرة الحصيفة الذكية والواسعة للإسلام أو للشريعة الإسلامية فيما يتصل بالاقتصاد.

فهو أولا يوزع مسئولية الزكاة، ولا يركزها فى شئ واحد، فهناك زكاة المال،

وزكاة التجارة، وزكاة الزروع، وزكاة عروض الذهب.

الزكاة ضريبة نموذجية تنوعت حتى شملت كل أو معظم مصادر الثروة.

وهى ضريبة مقننة.

أما مصادر الثروة فموقف الإسلام منها نستطيع أن نضعه بين قوسين مع العبارة التى تقول: (عش ودع غيرك يعش).

لا يحرم الملكية الخاصة، وفى نفس الوقت لا يتركها بلا ضوابط ولا قيود، وهنا تأتى عدالة الإنتاج.

هو لا يحرمك من أن تسعى بنفسك ولنفسك، مادمت ستصب فى خير المجتمع، فأنت حين تزرع، أو تصنع، أو تتاجر، لا يكون نجاحك نتيجة جهدك الفردى الخاص، ولكنه ثمرة ظروف كثيرة هيأها لك المجتمع الذى تعيش فيه، وهيأتها لك الدولة التى تعيش فيها.

□ هذا فى إطار الملكية الفردية، ولكن هناك مجالات- بالطبيعة- لا يصلح لها هذا النوع من الملكية كالصناعات الحربية أو بعض الصناعات الثقيلة التى يحجم رأس المال الخاص عن الدخول فيها، كما أن هناك مجالات- بالضرورة- تفرض فى ظروف معينة ضرورة نقل الملكية فيها إلى الملكية العامة؟

■ يستطيع الحاكم العادل، المختار من الأمة اختيارا حرا، أن يحد من حقك فى الامتلاك لصالح الأمة.

الإسلام يعطى الحاكم الشرعى العادل الأمين حق تحديد نوعية وسائل الإنتاج.

التى يجب أن تصبح فى يده الدولة وحدها بعيدا عن النشاط الفردى الخاص، شريطة أن يتم ذلك بالإجراءات الديمقراطية السليمة.

□ وكيف تحدد -أيضاً- الإطار الأخلاقى لفكرة عدالة الإنتاج؟

■ أخلاقيات الإنتاج، تعنى ألا تطغى على حقوق الآخرين، وألا تستخدم إنتاجك فى منافسات غير مشروعة مع الآخرين، أو تضع يدك على وسائل إنتاج ثم لا تستثمرها ولا تستخدمها، كأن تضع يدك على قطعة أرض ولا تستصلحها، أو تبنيها انتظارا للثمن الأعلى.

إذن فلابد أن تنتظم عدالة الإنتاج ما نسميه بأخلاقيات الإنتاج، بمعنى أن يكون المنتج صانعا كان أو زارعا أو تاجرا مواكبا للعدالة الاجتماعية فى الأمة كلها، وأن يكون جزءا من آلة تسير وتندفع فى خدمة المجتمع والأمة.

ونستطيع مثلا أن نضع مفهوم (الاحتكار) فى الأشياء التى ترفضها عدالة الإنتاج وإن كان يبدو أن الاحتكار أقرب إلى (عدالة التوزيع) منه إلى (عدالة الإنتاج)، ولكنه - فى الواقع- مشترك ما بين الاثنين، فأنت كصاحب مصنع تستطيع أن تسخر مصانعك فى إنتاج أشياء وستعود عليك بأرباح طائلة بينما المجتمع فى حاجة ماسة إلى نوع آخر من الإنتاج. أو أنت تستطيع أن تهيئ لوسائل إنتاجك - بخاصة إذا كانت أرضا زراعية- وسائل تحرم الآخرين من استخدامها فى أراضيهم الزراعية.

وقد كان هذا يحدث فى رى التفاتيش الواسعة قبل الثورة مثلا.

باختصار (عدالة الإنتاج) تتطلب أن يكون الإنتاج نظيفا فى الوسيلة وفى الغاية.

□ وماذا عن عدالة التوزيع؟

■ القرآن الكريم يقرر أنه لا يجوز أن يكون المال دولة بين الأغنياء وحدهم، أى أن المال وظيفة اجتماعية، وحين يخرج واحد بالمال عن كونه وظيفة اجتماعية، فقد أساء استخدام المال، أساء استخدام الثروة ويجب أن يوقع عليه العقاب.

وعندما يكون للمال وظيفة اجتماعية، فإن ذلك يعنى أنه أصبح فى خدمة الأمة كلها، وليس فى خدمة طبقة، ولا فى خدمة مصالح ذاتية، وتتغير طريقة توزيع الثروة فى الإسلام مع تغير الظروف فى المجتمع المسلم.

فمثلا الرسول (عليه الصلاة والسلام) له حديث عظيم جدا يقول:

« إن الأشعريين (وهم من أكبر قبائل اليمن) كانوا إذا أرملوا فى غزو، أو قل فى أيديهم الطعام، جمعوا ما عندهم فى ثوب واحد، ثم اقتسموه بالسوية، فهم منى وأنا منهم» .

هذه هى نوعية من الظروف التى يرى فيها الإسلام التوزيع بالسوية.

لا لانحرافات التطبيق الاسلامى:

□ اسمح لى أن نتوقف هنا..

فعرضك المشوق يثير فى نفسى خمس نقاط، دعنى أطرحها أمامك.. علها تساعد فى توجيه هذا الحوار:

(١) تقول أن الإسلام يفرض نظاما عنصراه: (عدالة الإنتاج) و (عدالة التوزيع) على المستوى الاقتصادى، ولكننى لا أعرف منذ الإمام على والخليفة عمر بن عبد العزيز ومن قبلهما بقية الخلفاء الراشدين نظاما أو دولة

إسلامية حققت هذا النموذج.

(٢) ثم تقول إن (عدالة الإنتاج) أو (عدالة التوزيع) تفرض فيما تفرض- تغليبا للمصلحة العامة للأمة أو للجماعة على المصلحة الفردية، وأنا لا أرى من كل الرموز- التى تتحدث باسم الإسلام اليوم وتزاول أنشطة اقتصادية - إلا مشروعات تسعى للربح بطرق لا تغلب الصالح العام فى كثير من الأحيان.

(٣) ثم دعنى أقول أن الطبقة الجديدة التى نشأت فى مصر، وجدت فى إغراق كل شئ بالدين وسيلة لحماية نفسها ولحماية « أن يكون المال دولة بينها».

(٤) ثم أرى تعنتا غريبا، لا يجعلنى أميز فى دعاة الاقتصاد الإسلامى من يستطيع أن يضع يده على بعض القوانين الوضعية الموجودة فعلا.. والتى يمكن أن تسهم فعلا فى تحقيق مفهومى (عدالة الإنتاج) و (عدالة التوزيع)، بحيث تصبح قاعدة أولية للحركة أو نقطة ارتكاز للمطالبة بالمزيد فى إطار الطرح الإسلامى نفسه، وبحيث بدت مطالبهم عن الشريعة وكأنها عمل (انقلابى).

(٥) وأخيرا فإننى أرى محاولة عسفية لتلبيس مجتمعنا أشكالا من التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية أعدت أصلا لتعبر عن مجتمعات لا تماثلنا فى درجة النمو اجتماعيا أو اقتصاديا فضلا عن عدم توافر التراث القانونى والسياسى لديها كمثل ما هو حادث فى حالتنا.

■ أظن أنك قذفت فى نقاطك الخمس بالكرة خارج الملعب تماما.

□ لا والله هي في الملعب، وهي جوهر المباراة الحادثة الآن في ساحته!

■ بداية نحن لا نعرف الحق بالرجال، وإنما نعرف الرجال بالحق، نحن الآن نتحدث عن شكل وحقيقة النظام الاقتصادى فى الإسلام، ثم أن يكون مطبقا أو غير مطبق فهذه قضية أخرى.

ومع ذلك سأبدأ فى المناقشة.

المبادئ الاقتصادية الإسلامية كانت تسير سيرا حثيثا فى عصر الرسول (عليه الصلاة والسلام)، وفى عصر سيدنا أبى بكر كذلك، وفى عصر سيدنا عمر كذلك، كل الذى حدث أن مروان استغل قرابته بسيدنا عثمان واستغل كبر سنه، فعاث فى الأرض بعض الفساد، إنما القواعد الأساسية كانت موجودة ولم تمس.

وأيضا فى عصر سيدنا عمر بن عبد العزيز كان تطبيق الاقتصاد الإسلامى الرفيع فى أسمى مراتبه، ووصل الاقتصاد الإسلامى إلى حد لم تصل إليه الماركسية حتى الآن، فالماركسية وصلت إلى (من كل بحسب طاقته .. ولكل إنتاجه) بينما وصل الإسلام إلى (من كل بحسب طاقته.. ولكل بحسب حاجته).

إذن التطبيق موجود، أما الانحرافات التى حدثت بعد ذلك فهى تؤكد فكرة أنه ليس فى دنيا الناس مبادئ معقمة ولا تطبيقات معقمة، فالقاعدة كما ذكرت هى أن الانحرافات هى الاستثناء، وأننا نعرف الرجال.

□ **وهل يمثل السلوك الاقتصادى للمصارف الإسلامية، وشركات توظيف الأموال أن نعرف الرجال بالحق، أو أن نعرف الحق بالرجال؟**

■ أنا لا أعرف كثيرا عن نظام ودخائل هذه الشركات، إنما أنا أعرف مبادئ الإسلام فى الاقتصاد.

كل عمل اقتصادى أو نشاط اقتصادى بعيد عن الغش، بعيد عن الانحرافات بعيد عن الظلم، بعيد عن السرقة، بعيد عن العدوان على حقوق الغير ملتزم بمضمون الاقتصاد الإسلامى وتوجهاته كما رسمتها الشريعة الإسلامية، فهو خير، وإذا انحرف عن هذا فهو شر.. وهذه قاعدة عامة طبقها على أى بند، أو أى شركة كما تحب.

□ **حضرتك تقول أنك لا تعرف عن نظام هذه الشركات، ولكن أنا أعرف!.. ماذا عما يتردد عن أعمال المضاربة التى تقوم بها هذه الشركات، هل المضاربة من الأشياء التى يمكن أن يسمح بها النظام الاقتصادى فى الإسلام؟**

■ عندما أجئ إليك وأنت تاجر أو صاحب شركة استثمارية، وأودعك ما معى من مال، أو بعض ما معى من مال، وأقول لك أنى آمنك أو أودعك هذا المال لتستثمره لى مع أموالك، أو مع أموال شركتك على أن يكون لى نصيبى فى الربح، وعلى أن أتحمل نصيبى فى الخسارة.

□ أنا أسأل هل المضاربة من الأشياء التى يسمح بها النظام الاقتصادى الإسلامى؟

■ كل عمل، أو أداء، أو نشاط اقتصادى يضر بالصالح العام هو محرم شرعا -حتى - وإن أباحه نص ظنى الدلالة.

□ تتعدد الاجتهادات داخل إطار الشريعة، ولكن الفلسفة التى تقوم عليها مؤسسات الرأسمالية الإسلامية الحالية، تنحاز دائما إلى آراء فى الشريعة تساند أفكارا ربما لا تحقق العدل الاجتماعى بأى درجة؟

■ عندئذ نضاهيها بالقواعد الأساسية للاقتصاد النظيف الشريف فى الإسلام، فإن واكبتها وزاملتها، فهى مقبولة، وإن زاغت عنها وانحرفت فهى مرفوضة، وضع دائما فى اعتبارك أن مصلحة الأمة تبلغ من الأهمية والاحترام والإلزام ما يكاد يجعلها، مصدرا جديدا من مصادر التشريع.

وفى هذا السياق أذكر قاعدة فقهية ذهبية طالما قلتها، وهى للإمام الطوف الحنبلى، وهو من أئمة المذهب الحنبلى (أى مذهب سيدنا الإمام أحمد حنبل رضى الله عنه ومشهور عنه التحفظ الشديد إلى درجة يصفها البعض بالتزمت).

ومع ذلك يقول الإمام الطوف:

« إذا تعارضت المصلحة العامة (أى مصلحة الجماعة) مع النص، قدمت المصلحة على النص»، فقيل له: « هذا افتئات على النص»، فقال: « بل هو تحقيق للنص، لأن النص جاء لحماية المصلحة»، قيل له: « النص أدرى بالمصلحة»، فقال: «النص ثابت والمصلحة متغيرة».

ومن هنا فإن أى عمل مصرفى، أو عمل لشركات توظيف الأموال، أو من أفراد يضر باقتصاد الأمة فهو مرفوض بلا تردد.

نعم لنوافذ التعامل الاقتصادى الضرورية:

□ نعود إذن لجملتك التى بدأت بها حوارك وهى « الاقتصاد هو محرك التاريخ» فكما نعلم فإن الأشكال الاقتصادية تفرز التعبيرات الاجتماعية عنها، كما تفرز التشكيلات السياسية المدافعة عن مصالحها، ومع ذلك فإن مؤسسات الاقتصاد الإسلامى تدعى أنها منفصلة تماما عن التشكيلات السياسية للتيار الدينى، فهل هذا صحيح؟

■ لقد تعودت أن اصدرا أحكاما عادلة ما استطعت، ودائما أذكر موقف الرسول (عليه الصلاة والسلام)، عندما جاءه شاهد يشهد على سارق، وقبل أن يبدأ شهادته، أشار الرسول (عليه الصلاة والسلام) إلى الشمس، وقال للشاهد: « أترى هذه؟ »، قال : « نعم يا رسول الله »، قال: « على مثلها فاشهد أو دع» !

ولذلك فلكى أصدر حكما على مدى التأثير المتبادل، أو المنفعة المتبادلة بين التيار الدينى وبين شركات توظيف الأموال، لا أستطيع أن أصدر حكما أطمئن لعدالته، لأننى بعيد جدا عن رؤية هذا الواقع، إنما أستطيع القول بأن الاحتمال بوقوع انحرافات فى مصارف أو شركات إسلامية هو احتمال قائم ووارد، وأنا بنفسى شهدت أحد هذه الانحرافات بالنسبة لمصرف إسلامى كبير، اكتشف بعض مؤسسيه فى عامه الأول أنه أودع الكثير من أمواله فى بنوك أمريكية، وسويسرية تتعامل بالفائدة (أى بالربا) وأذكر أن المشرفين على هذا المصرف ووجهوا وجوبهوا بوثائق تثبت

ذلك، فاعترفوا بأن ذلك قد حدث وبرروه أو فسروه، أو اعتذروا عنه بأنه فى العام الأول وربما فى العام الثانى أيضا لم يكن البنك قد تمكن من استثمار أمواله استثمارا يعود بربح ينتظره المساهمون، فاضطروا إلى وضع الأموال فى مصارف أجنبية بفائدة ١٨٪ وحاسبوا المساهمين على ٨٪ فقط!

هذا طبعا خطأ ولكن أظن أنه لم يتكرر بعد العام الأول أو الثانى!!

□ كنت أسأل عن العلاقة بين هذه المؤسسات وبين التشكيلات السياسية للتيار الدينى، وذكرت فى إجابتك أنك لا تستطيع التحدث إلا عما تكون متأكدا منه فلنأخذ المسألة من وجهها الآخر، ما هى الطروح الاقتصادية أو الاجتماعية والمؤسسات التى تمثلها والتى تقوم التشكيلات السياسية للتيار الدينى بالدعوة لها والترويج لنشاطها؟

■ هذه قضية واسعة!

إذا تحدثنا عن التيار الإسلامى فيجب أن يفهم أننا نعنى بالتيار الإسلامى، الجماعات المعتدلة الصادقة، والتى تحترم الشرعية احتراما كبيرا، ولا تتخطاها إلى التطرف والعنف، وارتكاب الجرائم.

التيار الإسلامى– بهذا المفهوم– وكما أسمع من دعوته العالية الصوت يريد تطبيق الشريعة، وهذا مطلب مشروع وعادل وحق، ولا خوف– إطلاقا– على المجتمع، ولا على قضية التقدم فى المجتمع من تطبيق الشريعة الإسلامية، لأن تطبيق الشريعة، أسئ فهمه، كما أسئ استخدامه.

فى قانون العقوبات لن نحتاج لتطبيق الشريعة فيه إلا إلى مادة الحدود، والحدود

-فى التحليل النهائى- لن تقام إلا فى ظروف كثيرا ما يصعب تحققها!

□ وفيم - إذن - الإصرار على الحدود، إذا كانت كلها مستحيلة التطبيق تقريبا؟

■ هى لن تكون مستحيلة التطبيق فى حالات اقتضائها، بمعنى أنه حينما يكون المجتمع فى حالة اقتصادية حسنة، أو على الأقل غير سيئة، وعندئذ لابد أن يقام حد السرقة مثلا، فالوظيفة الأولى للحدود هى الزجر، والوظيفة الثانية هى الإقامة.

□ تكلمت عن قانون العقوبات، فماذا عن القانون المدنى أو التجارى؟

■ فى القانون المدنى نحتاج إلى مادة واحدة تستبعد التعامل الربوى.

لقد أفلس عدد كبير من مصارف أمريكا بسبب المضاربات وما تفضى إليه، وبسبب ما يفضى إليه التعامل الربوى من مشاكل.

إذن ليس تزمتا، ولا تعصبا، ولا تخلفا، ولا رجعية أن نلغى، وأن نطالب بإلغاء التعامل الربوى.

وإلغاء التعامل الربوى ليس شرطا، أن يتم بجرة قلم، إنما يمكن أن نأخذه بالتدريج، كما حدث فى باكستان.

فى باكستان - الآن- لا يوجد بنك واحد (حتى من البنوك الأجنبية) يتعامل بالربا.

الاقتصاد ظاهرة متشابكة، ولا تنفع فيه الطفرة، إنما يكفى أن نضع قاعدة ومبدأ

نفى التعامل الربوى عن حياتنا الاقتصادية ثم نأخذ بالتدريج فى استكمال هذه الأجزاء.

□ يمكن للتصور أن يدرك إمكانية ما لهذا الإجراء على مستوى البنوك الوطنية ، ولكن ماذا عن التعامل الاقتصادى الدولى، ومن الذى يقرضنا يا أستاذ خالد بدون فوائد أو ربا؟

■ هنا ترد حكمة سيدنا عمر بن عبد العزيز، « تحدث للناس أقضية بقدر ما يحدث فيهم من الفساد» .

عندما ترى أن اقتصادك سيختنق إذا سددت عنه نافذة من نوافذ التعامل الضرورية فلابد أن نلجأ لهذه النافذة، والآية الكريمة تقول: ﴿إلا ما اضطررتم إليه﴾ .

وهذه قاعدة تسمى الاضطرار أو الضرورة، ويمكن أن تسرى على الربا ما إذا دفعتنا الظروف.

الديكتاتورية!

□ وهل تترك كل هذه الطروح عن تطبيق الشريعة تأثيرا على تصور التيار الإسلامى لشكل نظام الحكم؟

■ تطبيق الشريعة يعنى تقنينها، ولا ينبغى أن يكون هناك مجال لامرئ يحكمنا حكما ديكتاتوريا مهما كانت هويته دينية أو سياسية.

يجب أن يقنن نظام الحكم بالطريقة الصحيحة للشورى فى الإسلام.

والشورى فى الإسلام هى – تماما– الديمقراطية الماثلة أمامنا فى بلاد الغرب:

الأمة مصدر السلطات بما فى ذلك السلطة التشريعية – فيما لا يناهض نصا قطعى الدلالة.

– الأمة صاحبة الحق المطلق فى اختيار حاكمها.

– الأمة صاحبة الحق المطلق الحر فى اختيار نواب يمثلونها فى برلمان حر رشيد.

– وجوب الفصل بين السلطات حتى لا تطغى السلطة التنفيذية على القضائية أو على التشريعية.

– تعدد الأحزاب ضرورة وطنية وقومية لتنمية الوعى السياسى فى الأمة، وللتعبير عن كل وجهات النظر فى الأمة، أو لتخريج كوادر سياسية تستطيع أن تحكم إذا أعطى الشعب الأغلبية لحزب ما فى الانتخابات.

– حرية الصحافة إنشاء وتملكا وتحريرا.

– أن يكون للمعارضة حقها الدستورى فى تقويم الحكومة إذا انحرفت وقدرتها المادية على إسقاط هذه الحكومة إذا أصرت على الانحراف.

هذه هى الشورى فى الإسلام، وأستطيع أن أتحدى أى عالم أو فقيه يشير لأى واحد من هذه الأركان السبعة للديمقراطية، أو للشورى، ويقول: هذا ليس من الإسلام.

.... أتحدى !

د. كمال أبو المجد
نقطة نظام إسلامية

- مؤسسات الاقتصاد الإسلامى ليست غطاء لتيار سياسى وإنما هى غطاء طبيعى للتوجه الإسلامى العام لشعب مصر.

- طرح التمثيل الحزبى لتيار الإسلام السياسى تم فى بيئة فيها بدايات تلوث طائفى، إما أن يكون منقولاً فهى حالة عدوى.. وإما أن يكون مزروعاً فهى حالة تسمم.

- التصادم بين ثورة يوليو والإخوان أحدث عاهة مستديمة عند الطرفين!

- نحن مبتلون بأن أهل الاجتهاد لا يجتهدون إما تورعاً أو خوفاً ومن لا صلاحية لهم للاجتهاد يفتون ويقطعون ولا يريدون سماع رأى مخالف!

- الجهاد الأسهل هو أن يجلس الإنسان فى مقاعد المعارضة ويطالب بالمطلق ويكتب أنه طالب بكل شئ ويضع نفسه على رأس سجل الأبطال كل الوقت.

د. أحمد كمال أبو المجد

يدخل ساحة الحوار بنقطة نظام إسلامية هدفها ضبط وتوجيه الجدل الذى تشارك فيه فصائل المفكرين من كل الاتجاهات ومختلف الانتماءات.

هو يرفع نقطه نظام تجاه عورات وتجاوزات بعض المؤسسات الاقتصادية الإسلامية.

ولكنه يرفع نقطة نظام أخرى تجاه منطق البعض فى الهجوم على الإسلام من خلال هجومهم على تلك المؤسسات!

وهو يرفع نقطة نظام تستهدف صالح الاقتصاد القومى وصالح المساهمين فى شركات توظيف الأموال.

ولكنه يرفع نقطة أخرى تحذر من أن يكون لصرخات البعض عن علاقة هذه الشركات بالإرهاب أى تأثير فى هذا التحرك.. فما قيل عن هذه العلاقة هو كلام غير صحيح يدحضه الواقع والأسانيد والشواهد.

هو يرفع نقطة نظام ضد تيار الغضب الإسلامى، فالغضب فى رأيه يذهب العقل الذى نحتاج إلى كل قدراته وإبداعاته فى كل جوانب نضالنا اليومى لتغيير الواقع وصناعة المستقبل..

وهو يرفع نقطة نظام أخرى تستهدف تمثيلا حزبيا غير محدود ولا منقوص لرافد الاعتدال والعقل فى تيار الإسلام السياسى.

وفى كل عناصر رؤيته ورأيه كان مستخدما لأسلوب (نقطة النظام) تأثرا بمنظمة الشباب التى أشرف عليها لفترة من الوقت، فقد كان يبغى ضبط وتوجيه الحوار فعلا ولم يكن يبغى تسجيل المواقف .!

وفى كل عناصر رؤيته ورأيه لم يكن ميالا (للتبرير) لطروح التيار الإسلامى بمقدار ما كان ميالا (للتنبيه) إلى مخاطر الوضع التناقضى الذى لا يتيح لهذا التيار تمثيلا سياسيا يتناسب مع حجمه!!

كما كان ميالا كذلك بلا تردد إلى التنبيه لأخطاء ومخاطر الطرح الذى تقدمه بعض روافد التيار الإسلامى.

نقطة نظام فى الفقه والاجتهاد:

□ دكتور كمال.. من الثابت أن هناك حدودا إسلامية اقتصادية إلى أى مدى تتوافق أو تتطابق أو تتناقض هذه الحدود مع ما نراه من تطبيقات إسلامية اقتصادية فى ساحة الواقع؟

■ هذا الموضوع مطروح فى الساحة العامة وبين المهتمين وبين المتخصصين ومطروح فى جزء منه – أيضاً– عند المسئولين عن الاقتصاد المصرى الوطنى.

ولا أحب أن أقترب منه إلا بعد أن أرسى لنفسى على الأقل قواعد منهج لتناول الموضوع من وجهة نظرى.

المسألة تحكمها بعض معطيات فى اعتقادى ليست قابلة للجدل الطويل.

الأمر الأول الذى أسلم به أن التشريع الإسلامى– بعموم هذه العبارة– اشتمل على أحكام كثيرة جدا تتعلق بمعاملات الناس.

ومعنى هذا أن له حدودا وتوجهات رئيسية فى المعاملات الاقتصادية.

أما الانتقال من هذا إلى القول بأن له نظرية محددة جدا فهذه مسألة تحتاج إلى تأنٍّ.

فالثابت أن الشرع له توجهات وله حدود، بمعنى أن هناك أشياء محظورة لأنها

تتنافى مع قيمة أساسية من القيم التى أرساها الإسلام بصفة عامة وأرساها بصفة خاصة في معاملات الناس ما يجوز منها وما لا يجوز.

علما بأن موضوع الحل والحرمة فى الإسلام ليس موضوعا فرديا فحسب بمعنى أنه لا يتناول المكلف أو الإنسان من زاوية فردية خالصة فيقول له (افعل ولا تفعل) إنما بحكم أن الإسلام يشتمل على تشريع فنظراته جمعية أو (اجتماعية) فهو يدخل فى حسبانه أوضاع المجموع، وبالتالى له غاية فى المعاملات (ليس فقط بما يكون مثلا بين البائع والمشترى) وإنما بانعكاسات هذه المعاملات على العلاقات الاجتماعية إن صح هذا التعبير بحسبانها متميزة – أحيانا– عن كلمة العلاقات الاقتصادية.

ومن هنا يتصور أن مجموع النصوص والأحكام المتعلقة بالمعاملات ينتج منها معالم لتصور اقتصادى معين.

هذه إذن – هى المسلمة الأولى.

إذن تصور أن الإسلام لا شأن له بهذا المجال هو تصور ليس علميا ولا مقبولا بحال من الأحوال.

الأمر الثانى أن عامة المسلمين عاشوا سنين طويلة فى حرج .. لماذا؟!

لأنه بالإضافة إلى ما يلزمون به أنفسهم نزولا على أحكام الإسلام من دفع الزكاة فإن لديهم أموالا وهذه الأموال يحتاجون إلى استثمارها.

وفى ظل الحياة الاجتماعية المعاصرة ليس كل صاحب مال قادرا على الاستثمار بنفسه وهو لا يعطى المال لفرد آخر كى يستثمره له وإنما يعطيه لمؤسسات فإما لمؤسسة مالية (بنك) وإما لمؤسسة استثمارية خاصة مما يطلق عليه عادة شركة توظيف الأموال.

وفى هذا يريد أن يطمئن إلى أمرين:

١ – يريد أن يطمئن إلى أن أمواله ستنمو وتعود عليه بريع.

٢ – يريد أن يطمئن إلى أن معاملات هذه المؤسسة لن تصطدم بأمر يتعلق بالحلال والحرام.

وبصفة محددة جدا وحتى لا يتوه منا الموضوع فإن الحد الأساسى فى هذا هو ما ثبت بالنصوص من حرمة الربا، وأظن لا يوجد مسلم يناقش فى حرمة الربا لأن النصوص فى هذا متعددة وعباراتها واضحة من حيث التحريم وهو تحريم شديد كمثل أن يقول تبارك وتعالى ﴿ **ائذنوا بحرب من الله ورسوله** ﴾ وأعتقد أنه لا يوجد ما هو أشد من هذا.

ثم هناك أيضا النص الصريح ﴿ **وأحل الله البيع وحرم الربا** ﴾

لكن يظل الباب مفتوحاً عند العلماء والمحققين لتحديد ما يعد ربا وما لا يعد ربا وخصوصا أن تحريم الربا كان من آخر ما نزل من القرآن وهذا أمر لا أريد ان أخوض فيه لأن جوهر نظرية الإسلام فى هذا أن الأصل هو أن العمل عنصر أساسى فى اكتساب ريع الأموال بمعنى أنه إذا كان المال وحده يضمن له ربحا دون أن يكون مقترنا بأى عمل.. هكذا ربح على طول الخط فإن هذا فيه تجهيل لنوع المعاملة وفيه غرور وفيه غبن لأحد طرفى المعاملة.

وأظن أن فكرة العدل هى فكرة محورية فى أى تنظيم اجتماعى وفى أى تنظيم اقتصادى، وهى فى الإسلام أيضا فكرة محورية تماما.

وأظن حتى فى قضية الربا لما أراد التشريع الإسلامى أن ينص على المنع قرنه بفكرة العدل .

فالنص يقول ﴿ **فإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون** ﴾

كأن صورة معاملات الربا تقترن بالظلم لأحد الطرفين.

إذن المسلّمة الثانية أن هناك أموالا فى يد المسلمين يريدون أن يثمروها.

ومع زيادة هذه الأموال لظروف اقتصادية خاصة وعامة وسياسية أيضا بدأ المسلمون يبحثون عن صيغ مؤسسية يثمرون فيها هذه الأموال دون أن تصطدم بالربا.. والمستقر أن الفائدة ربا.. بمعنى أن تعطى مالك ثم يعود عليك بنسبة مئوية ثابتة بغض النظر عما آل إليه أمر استثمارك من ربح أو خسارة، فهذا يعتبر فى نظر الإسلام ربا، ومن خصائص الربا أنه ينمى نفسه ويتحول إلى أضعاف مضاعفة.

ولا أريد أن أحول الحديث عن مجراه لأقول فلننظر إلى دول العالم الثالث وإلى الكارثة التى تحل بالكثير منها نتيجة تراكم الديون، ليس بسبب الديون لأن كثيرا من هذه الدول استخدمت ما اقترضته استخداما معقولا فى ظروفها وثمرته وهى تستطيع أن ترد أصل الدين ولكن الإشكال كله فى تنامى فوائد الديون.

وهذه الفوائد هى التى تؤدى فى النهاية إلى ظلم وإلى استرقاق سياسى واقتصادى إذا جاز هذا التعبير.

هذا إذن هو الإطار العام، ولكن هناك مشكلة أنه من بين الأمور الثابتة الواضحة فى المنع أو فى الإباحة وبين الظروف الاقتصادية المعاصرة فجوة، وهذه الفجوة تتمثل فى أمرين:

أولا: تعقد المعاملات وظهور صيغ جديدة لم تكن معروفة من قبل.

فالتعقد أصبح مشكلة فى ذاته وبالإضافة إليه فقد واجه المجتهدون أيضا صيغا جديدة خلقت إشكالية ما إذا كانت هذه الصيغ الجديدة يمكن أن تصب فى أحد القوالب القديمة فيقال أن هذا حلال لأنه مماثل تماما لصيغة كذا. وهذا حرام لأنه مماثل تماما لصيغة كذا التى حرمت.

الأمر ليس بهذه السهولة !

ثانيا: الصعوبة الأخرى مردها أنك لو كنت فى مجتمع إسلامى وتريد أن تنشئ مؤسسة اقتصادية إسلامية فإنك مضطر اضطرار إلى أن تتعامل مع النظام الاقتصادى

فى الدائرة الأوسع سواء كانت دائرة الدولة فى النطاق المحلى أو الدائرة العالمية فى النطاق الدولى.

فهناك انتقال لرؤوس الأموال وهناك قروض متبادلة وأيضا ضمانات متبادلة تشترك فيها مؤسسات وبنوك أخرى غير المؤسسة الإسلامية.

إذن هناك نقطة– ليس فقط –تماس، ولكن اشتباك بين أى اقتصاد محلى والاقتصاد العالمى، وأنت إذا أردت أن تقيم نظاما اقتصاديا على أسس مختلفة لابد أن تدخل فى حسابك أن إحدى المشاكل الأساسية هى: كيف تتعامل مع الاقتصاد العالمى.

وبعد ذلك كله فإن ما حدث استجابة للحاجات السابق ذكرها، هو قيام نوعين من المؤسسات:

– مصارف.

– شركات لتوظيف الأموال.

وبالطبع المصارف لها وضع مؤسسى أكبر لأنها صادرة إما وفقا لقانون خاص كبنك فيصل مثلا، أو تعمل فى إطار التنظيم العام للبنوك باستثناءات قليلة.

إذن هذه البنوك الإسلامية لها نظام مؤسسى معروف ولا تثير قلقا وإنما تثير أسئلة أخرى سنصل إليها.

أما شركات توظيف الأموال فالأصل أنها أفراد نموا واتسع نشاطهم فاتخذوا أسماء (شركات).

والفارق الرئيسى بين الأمرين هو أن المصرف هو بنك ولكنه قد لا يكون بنكا تجاريا فحسب وإنما يكون – أيضا– استثماريا.

بينما شركات توظيف الأموال هى ببساطة شديدة جدا قيامك بدفع أموالك إلى من يتاجر لك بها ويستثمرها –وهو فرد أساسا– يبيع ويشترى ويستورد ويصنع

ويحقق أرباحا ويعطيك نصيبك من هذه الأرباح على الأساس الإسلامى الذى فيه -ولو من الناحية النظرية- ربح وخسارة.

بمعنى آخر هو لا يأتى أول العام ويقول لك أن الفائدة ١٠ ٪ أو ٦ ٪ أو ٥ ٪ إنما الأصل فى العملية من الوجهة الاقتصادية أن ينتظر صاحب الشركة إلى نهاية العام ويرى ما حل بأموالك فإن كان ربحا أعطاه لك.

وطبعا هو لا يعزل أموالك عن بقية الأموال إنما يأخذ هذا فى الوعاء الاستثمارى الكبير ويستثمره فيحقق مبالغ معينة من الأرباح فيوزعها على المشاركين فى هذه التجارة كل بحسب مساهمته أو مشاركته.

ومن المتصور أن يكون هذا الربح صفرا فى سنة أو أن يتحول إلى خسارة فى سنة أخرى، وهذه إحدى المشاكل الأخرى لأن الذين يستثمرون أموالهم فى هذه الشركات بل وفى البنوك الإسلامية يرون أن من حقهم أن يحصلوا على أرباح فى نهاية كل سنة، وإذا لم تحدث الأرباح فى إحدى السنوات ضجوا لأن أغلبهم فى الواقع ليسوا كبار مولين ولا أصحاب رؤوس أموال وإنما عندهم قدر صغير من المال يريدون له ربحا مجزيا فيعطونه لهذه الشركات أو لتلك المصارف معولين عليه فى حياتهم اليومية وفى دخلهم الرئيسى.

فلنعزل التجربتين ونناقش كلا منهما على حدة.

المصارف الإسلامية: بدأت فى تقديرى بداية سليمة كمؤسسات محكومة بنظام قانونى جيد، ولكن بعضها الآن يعانى فما هو سبب هذه المعاناة ؟!

سبب المعاناة أن على تلك البنوك قيودا فى عمليات التمويل ليست على البنوك الأخرى، فالمصرف الإسلامى لا يستطيع أن يدخل فى عملية تمويل مع مولين آخرين يتعاملون بالفائدة، ولا يستطيع أن يأخذ أمواله ويوظفها بالفائدة لأنه إذا اختلط الحلال بالحرام فى أوعية هذا المصرف ضاعت الفكرة من إنشائه وتحول إلى بنك

عادى وضج المساهمون والمودعون وقالوا : «ما على هذا اتفقنا وما لهذا جئنا» !!

ثم إن الخبرات فى مجال الاقتصاد الإسلامى ومعاملاته لا تزال محدودة عددا ولا تزال– أيضا – فى دور التكوين نوعا، وهناك قضايا كثيرة تتصل بالمصارف الإسلامية لم يحسم أمرها ليس فقط من الناحية الفنية وإنما أيضا من الناحية الشرعية.

ولهذا نرى كثيرا من هذه البنوك تنشئ ما يسمى بهيئات الرقابة الشرعية أو لجنة الفتوى، إلخ..

وفيما يتعلق بالصعوبات التى تواجه البنوك الإسلامية سأدلى بوجهة نظر متواضعة:

فقد قلنا أن الصعوبة الأولى تتمثل فى أن الحياة الاقتصادية الحديثة تقدم صيغا ونماذج للمعاملات لا تكون كلها موجودة فى الفقه الإسلامى الذى تأخذ منه.

والذى حدث أن هذه المصارف والمجتهدين لها بدأوا بالفقه الموجود، ووجدوا فيه نماذج معينة فقالوا: نحن لا نستطيع أن نخرج من هذه الدائرة وبدأوا هذه البداية:

(مضاربة – مشاركة – مرابحة)

أنا أقول هذا ليس فقها جديدا فهذا هو الفقه القديم.

وأتساءل ألا يمكن أن يتأمل فقهاء الشريعة الإسلامية المعينون والخبراء الاقتصاديون تأملا جديدا فى بعض المعاملات الحديثة، ربما وجدوا فيها مخرجا وربما وجدوا صيغا جديدة ليست واردة فى كتب الأقدمين !

هنا يكون هذا الفقه جديدا، أما الآخر الذى تم تطبيقه بالفعل فلا يمكن اعتباره عملية إحياء للشريعية الإسلامية، ولكنه استدعاء للفقه القديم ليحكم الواقع الجديد.

الأمر الثانى الذى أشرت إليه ولا أريد أن يكون محل جدل فى هذا الحديث هو (حدود الربا) وسأضرب مثلا:

اختراع النقود الورقية غيّر كثيرا فى طبيعة المعاملة فإذا أقرضتنى عشرة آلاف جنيه سنتين ورددت لك العشرة آلاف بعد سنتين كما هى.

أفلا أكون قد ظلمتك ؟!

باليقين قيمة الجنيه قلت جدا فى هاتين السنتين.

إذن أنا لم أعد إليك كل مالك.

وأنا فى هذا أدخل فى قوله تعالى ﴿ **ولا تبخسوا الناس أشياءهم** ﴾.

فى هذه الحالة أنا بخستك حقك وهذه الحالة التى نطبق عليها -بالطبع- تعتبر قرضا حسنا إلا إذا كانت هناك نية الصدقة فهذا موضوع آخر.

أنا أقرضك لأسترد منك وهذه الحالة لا تؤدى إلا لاسترداد جزء من الدين.

إذن لكى نطبق قاعدة ﴿ **لا تظلمون ولا تظلمون** ﴾ لابد أن يضاف هذا الهامش الحادث فعلا من هبوط قيمة النقود.

هذه صورة ...... !

الصورة الثانية أن هنالك حديثا يعتمد عليه عادة لإدانة كل صورة من صور المعاملات تعود فيها على المقرض فائدة أو نفع بأى شكل من الأشكال وهى قاعدة (أن كل قرض جر منفعة فهو ربا).

وهم يرْدون ذلك إلى حديث شريف، وهذا الحديث فى سنده كلام كثير وأنا لا أريد أن أدخل فى هذه النقطة ولكن أريد أن أقول أن المسألة أصبحت تحتاج إلى وقفة فقهية.

وأنا أضع خطوطا تحت كلمة فقهية لأننا فى زماننا هذا مبتلون بالشىء ونقيضه.

نحن مبتلون بأن أهل الاجتهاد لا يجتهدون إما تورعا وإما خوفا.

وأن من لا قبل لهم بالاجتهاد ولا صلاحية يفتون ويقطعون فى الأمور!!

أقول هذا لأننى أخشى أن يقال هذا الكلام فيلتقطه صاحب قلم متعجل فيضع

عناوين وينهى المسألة ببضعة اقتراحات لا يكون مؤهلا للاجتهاد فيها أو القطع.

التشريع الإسلامى وغير الإسلامى -حتى- يحتاج إلى قدر من التخصص والمعرفة العلمية الدقيقة.

أنا أضرب هذه الأمثلة لأبين بعض المشاكل التى تواجه المصارف الإسلامية وهى أنها أولا محكومة بنظام البنوك العام حالة كونها عليها من القيود الفقهية والشرعية ما ليس على البنوك الأخرى، وبالتالى حتى رقابة البنك المركزى عليها ينبغى أن تكون فى إطار إسلامى وليس فى الإطار التقليدى، وثانيا أن الخبرات المصرفية المتمرسة بالمعاملات الإسلامية محدودة ،وثالثا أن هناك منطقة غائمة فيما يجوز أو لا يجوز من أنواع المعاملات.

ونحمد الله أن تجربة المصارف الإسلامية عجلت نوعا ما بنمو الفقه الإسلامى فى هذه المساحة وهذه الساحة.

لكن صاحب المال الذى يريد أن يودع ليس فقيها وهو يريد الحل النهائى وأنا أعتقد أن المسألة تتطلب سرعة فى البت.

وحتى يتم اجتهاد فى هذا المجال فلا يجوز أن يكون اجتهادا لرجال الفقه وحدهم.

أنا أتصور أنه لابد أن تكون هناك لقاءات دورية أو غير دورية تطرح فيها القضايا العملية التى تواجه المصارف الإسلامية على مجامع من الفقهاء وعلماء الشريعة ومن رجال الاقتصاد والمال.

الرؤيتان لا تنفصلان ولا يجب أن تنفصلا.

أنا أريد أن أحل مشكلة اقتصادية وللاقتصاد، خبراؤه لكن من يضع الحل الاقتصادى يجب أن يكون متنبهاً للمحاذير الإسلامية من الناحية الفقهية.

إذن هذا الجمع يجب أن يلتقى، وفى باكستان تمت تجربة من هذا النوع

ونشرت عدة دراسات فى موضوع الربا نتيجة هذه الأبحاث والحوارات المشتركة.

هذا بالنسبة للمصارف.

بالنسبة لشركات توظيف الأموال فهذه الشركات يقال عنها كلام كثير. والسبب فى هذا أنها مؤسسات فردية ولأن الناس يختلفون فإن لكل نشأته التى نعرفها والتى قد لا نعرفها.

فقد يكون منهم الصالح الذى بدأ بداية عادية وطيبة جدا بأن أنشأ صناعة أو تجارة نمت كما تنمو كل صناعة شريفة أو تجارة شريفة، وقد يكون بينهم غير ذلك.

الذى يعنينا الآن وقد نمت هذه المؤسسات لا أن ننقب فى بداياتها لأن هذا أولا شىء مستحيل، وثانيا شىء غير مجدٍ ولكننا نتعقب ونبحث عن ثلاثة أشياء:

١ - التزامها بقوانين الدولة.

٢ - تماسك نظامها بحيث لا تتعرض أموال أصحاب الأموال المودعين والمستثمرين فيهما إلى أخطار غير طبيعية.

٣ - آثارها على الاقتصاد القومى.

وهناك واقعة حال نعتبرها أيضا من المعطيات.

فلأن هذه الشركات تلتزم بتجنب الربا أو يعلن أكثرها ذلك على الأقل فقد استقبلت كمًا هائلا من السيولة ومن أموال الناس، وهذه ظاهرة ليست سيئة إطلاقا وأنا أعتبرها ظاهرة حسنة لأن هذا المجتمع مسلم والناس فيه تريد أن تستثمر أموالها استثمارا حلالا ولا تعرف كيف تستثمرها.

إذن هذا الاقبال هو ظاهرة إيجابية.

إنما أظن أن من حق الدولة ومن واجبها أن تطمئن إلى أن الإقبال على شركات التوظيف ذهب إلى وضعه الصحيح، وأن تحول دون حدوث أضرار

بالمساهمين من جهة وبالاقتصاد القومى من جهة أخرى.

ويتمثل ذلك فيما يأتى:

أولا : أن يكون لهذه الشركات نظام قانونى منضبط.

فأنت عندما تتأمل تاجرا صغيرا فى بقالة مساحتها ٢×٢ مترا، ثم يظل ينمو إلى أن يصبح سوبر ماركت ستجد أنه غير نظامه بحيث لا يجرى حساباته بالورقة والقلم وإنما يأتى بآلة حاسبة وكومبيوتر وينظم دفاتره وماله بشكل آخر تماما.

إدارته والمسئول عن هذه الإدارة وميزانياته – المحاسب الذى يضبط أموره – كل هذا سيختلف ولا شك وأنت كمتعامل ستطمئن إليه أكثر.

وعندما نمت شركات توظيف الأموال لم تنمُ تنظيميا وإداريا وفى إطارها القانونى بنفس السرعة التى نمت بها ماليا واقتصاديا.

وقد نمت هذه الشركات– وأكثرها يرتبط باسم تاجر أو صانع ناجح– وهذا أمر يجب أن يشجع، فباليقين هؤلاء الناس أذكياء ذوو مهارة وبذلوا جهدا وعرقا ولكن المطروح الآن هو ما بعد مرحلة النمو الكبير .

فأنا أتصور وقد نمت هذه الظاهرة هذا النمو الكبير أنها لفتت الأنظار وأصبح من حق الدولة أن تتساءل وأن تضبط وأن تنظم.

وهنا لابد أن ننبه..

فأرجو ألا يكون فى هذا التنظيم استجابة لصيحات غير موضوعية فالبعض يقول كلاما بعيدا كل البعد عن الصحة والمسئولية، مثل أن شركات توظيف الأموال هذه تمول الإرهاب.

هذا كلام ليس صحيحا وليس معقولا.

هذا ليس صحيحا والجميع يعرفون أنه ليس صحيحا فلا معنى لتكرار الحديث فى هذا الأمر.

إذن المحددات التى يجب وضعها لشركات توظيف الأموال يمكن حصرها فيما يلى:

١- ضرورة ضبط الإطار القانونى الذى تعمل فيه هذه الشركات بأن تتحول إلى شركات مساهمة وأن صاحب المال يصبح له سهم أو أسهم على قدر نصيبه فى رأس المال، وتتشكل مجالس وجمعيات عمومية وميزانيات معتمدة ورقابة حسابية.

يعنى تدخل الإطار القانونى بكل جوانبه.

٢- عملية الدخول فى الإطار القانونى ستحدد أين تذهب هذه الشركات بأموالها، وهل تصب هذه الأموال فى الداخل أو الخارج.

وأنا لا أريد أن أعتذر عن أحد فأنا لا أعلم الكثير فى هذه الجزئية، ولكن أريد أن أقول ونحن نبحث لابد أن ننقد لأنه ربما أحيانا قلة الضمانات الداخلية تدفع صاحب المال لأن يقول فلأضع أموالى بالخارج، كذلك إذا تجمعت لدى بعض هذه الشركات إيداعات بالعملات الحرة فإن فرصة استثمارها فى الخارج تكون هى الوضع الطبيعى.

ولابد أن نكون واضحين.

أنا أكاد أتحدى أى صاحب مال كبير فى- مصر ولو كان مسئولا- إن لم يكن لديه حساب فى الخارج.

فمادام الاقتصاد يتحرك وفيه عنصر عدم إمكان التوقع وفيه تغيرات وفيه هزات فإن صاحب المال عادة يقول فَلأُبق جزءا من مالى فى الداخل وجزءا آخر فى الخارج هذا فعلا ما يحدث ولا داعى للمكابرة أو إخفاء الرؤوس فى الرمال.

فإذا كانت هذه الشركات تتبع هذا الأسلوب فلابد أن يتم ترشيد لها وتقويم، فمن غير المعقول أن تكون هناك كميات هائلة من الأموال مصدرة للخارج بينما الاقتصاد الوطنى يحتاج لها.

عملية الإصلاح والتقويم يجب أن تسير فى خطين متوازيين:

– إلزام هذه الشركات بأن يكون الجزء الأكبر من استثماراتها فى الداخل.

– إزالة الأسباب التى دفعتها ابتداء إلى أن تهجر بعض رؤوس أموالها نتيجة عدم اطمئنانها.

وأتصور أن الأمرين متلازمان بحيث نضبط الإطار القانونى لهذه الشركات ونعرف حدود الاحتمالات التى تواجهنا معها، وبعد ذلك قد تحدث حركة عكسية للأموال من الخارج إلى الداخل بنسب لا أستطيع أن أتنبأ بها بشئ من الدقة.

هذا فيه حماية كبيرة للشخص المودع نفسه، فالذى يحدث فى هذه الشركات أن المودع يذهب ويدفع مثلا عشرة آلاف جنيه، ويعطونه قطعة من الورق (إيصال) وهو لا يعرف إلى أين تذهب هذه الأموال ولا أنشطة هذه الشركات ولا ميزانيتها إلا إذا قرأ إعلانا عنها فى الصحف!!

إذن لابد من الحماية. وخاصة أن أمامنا أمثلة للخطر حدثت فى دول أخرى من انهيارات لأسواق المال كما حدث فى الكويت حين ضاعت أموال وحدثت أزمات اجتماعية كبرى.

لابد من حماية المجتمع من هذا.

وأنا أستشرف الأمور مما ينشر فى الصحف وأعتقد مما نشر أن قانون تنظيم هذه الشركات يسير فى هذه الخطوط.

وقبل أن أفرغ من رأيى عن هذه الشركات فإن هناك شيئا لابد أن أقرره:

فبعض هذه الشركات فى إعلانها عن نفسها تسلك سبيلا وسلوكا فجا فى تقديرى لا يثير الاحترام، وهو أنها تربط كل صغيرة وكبيرة فى نشاطها بالإسلام.

أسماء إسلامية – تقديم لإعلاناتها بآيات من القرآن فى غير سياقها– إلخ.

الإسلام أجل من أن يستخدم استخداما تجاريا.

يكفى فقط أن أقول أن هذه الشركة (إسلامية) بمعنى أنها لا تتعامل بالربا وأن نظامها كذا.. وكذا.

أما أن أروج لتجارتى بأن أستخدم آيات قرآنية فى الترويج فإن هذا لا يجوز دينا ولا خلقا.

هذا ليس من كرامة الدين ولا من كرامة المتدين ولا من كرامة التجارة.

وعندما أرى كمتعامل هذا المنهج فإننى لا أطمئن وأقول أن هذا منهج تحايلى وغير كريم ولا سليم.

كل ما نريده من هذه الشركات فى إعلاناتها أمران:

أنها متينة اقتصاديا، وفى كلمة ونصف أنها شركة إسلامية لا تتعالم بالربا، وتحرص على أن تكون معاملاتها مقبولة من الناحية الإسلامية.

وانتهينا .. !!

إنما كل ما يحدث من قصص فيه قدر من عدم الجدية وفيه أيضا قدر من عدم الذكاء، لأنها تعطى انطباعا بأننا أمام (هوجة عظمى) وتدفع الجميع للبحث فى أسس هذه الهوجة.

ومن ناحية أخرى..

فإن أى سياسى أو صاحب منصب أو صاحب قلم يتصرف على غير أساس أن المجتمع المصرى مجتمع متدين أو على أساس أنه لا يحب هذا فإنه يخطئ فى حق البلد ويضيع عليها وقتا لأنه يقف فى وجه تيار تاريخى، فضلا عن أنه يقف بهذا – فى خندق لا داعى للوقوف فيه لأنه يفتعل صراعا لامعنى له ولا جدوى.

العملية كلها هى ترشيد حركة المجتمع فى اتجاهاته الأصلية بحيث إذا رأينا فيه عوجا فليرشد ويصوب رعاية لمصالح المجموع.

وهناك عوج فى جوانب كثيرة بشركات التوظيف.

لكن الصحيح حين نكون بصدد تيار شعبى حقيقى هو أن نتعامل معه من موقع القبول والتفاهم وليس من منطق رد الفعل الذى قد يضيع معه صالح الناس وأمن الناس ورخاء الناس.

وهذه ليست مهمة الدولة ولا الحكام ولا المحكومين.

نقطة نظام: التيار الإسلامى – قيمة الدولار !

□ كل قوة اقتصادية تخلق تعبيراتها السياسية، وقوة اقتصادية بحجم مؤسسات الاقتصاد الإسلامى تتعامل مع الملايين من المصريين ومع ملايين هؤلاء الملايين !! لابد أنها تحرص على خلق تعبير سياسى يحمى مصالحها، وهنا اختلطت أمور وأوراق كثيرة بحيث شاع وذاع أن تيار الإسلام السياسى هو تعبير سياسى يحمى مصالح هؤلاء ما رأيك؟

■ أنا أعتقد أن الذين يقولون هذا يعرفون أنه غير صحيح بنسبة ١٠٠٪، وهذا لسبب بسيط جدا.

نحن لا نعيش فى فراغ، ولا فى المريخ، وإنما نحن نعيش فى المجتمع المصرى.

نحن نعرف جيدا أن التيار الإسلامى كتيار حضارى وثقافى ثم كتيار سياسى سابق– تاريخيا– فى نشأته سبقا بعيدا لكل هذه المؤسسات الاقتصادية الإسلامية.

يمكن أن تكون هذه المؤسسات هى التى تحاول أن تخلق تعبيرا سياسيا عنها وهذا يحدث بأن تخطب ود تيار إسلامى وتعقد معه تحالفا أو أن تنشئ تيارا إسلاميا جديدا.

أما توصيف التيار الإسلامى بأنه تعبير عن القوة الاقتصادية الإسلامية فهذا كلام

لا يستحق المناقشة.

هذا كمثل أن أقول أن سبب هزيمتنا فى حرب ١٩٦٧ هو الأسلحة الفاسدة فى حرب ١٩٤٨.

كيف أفسر اللاحق بشئ سابق عليه.

إن السؤال يكون كما طرحته أنت بتعبير دقيق.. (هناك قوة اقتصادية ناشئة ونامية بسرعة فأين سيكون تعبيرها السياسى).

هناك فى الساحة إلى جوارها – تيار إسلامى سياسى– فلتستخدم هذا التيار.

هل قامت بينهما وبينه علاقات ؟ وهل حاولت أن تخلق تعبيرا سياسيا جديدا عنها ؟

هذه هى الأسئلة الجدية التى يجب أن تطرح.

□ **فلنسأل سؤالا جديا آخر نضيفه على سؤالنا السابق وعلى هذه القائمة من الأسئلة علها تغطى هذه الظاهرة المهمة فى الحياة السياسية المصرية.**

ففى هذا الإطار يطرح تيار الإسلام السياسى المصرى فكرة (تقنين الشريعة).

وتقنين الشريعة فكرة تطرح بما قد يفضى إلى الدولة الدينية ومن هذه الزاوية قد تلتقى طروح التيار الإسلامى السياسى مع مصالح وطروح المؤسسات الاقتصادية الإسلامية ؟

■ دعنى أناقشهم واحدة واحدة.

عن الموضوع الأول أزعم أن من أسباب هذا التساؤل المشروع – بصيغته التى

طرحتها- أن بعض شخوص أو أشخاص الحركة الإسلامية ذات النشأة السياسية والثقافية دخلوا المجال الاقتصادى فى هذه المؤسسات.

فأصبح السؤال له أساس مشروع.

فبعض الناس كانوا قد هاجروا من مصر فنموا أموالهم فى الخارج فأرادوا أن يثمروها بشكل مؤسسى فأقاموا فيما بينهم شركات أو سمعوا عن إقامة مصارف إسلامية فدخلوها بعد أن قامت.

إذن هذا التقاء عارض وليس محاولة لإنشاء سناد اقتصادى للتيار الدينى وخاصة أنه فى الوقت الذى نمت فيه هذه الظاهرة لم يكن للتيار الإسلامى كيانات تشرع أو تخطط أو ترسم أو تنشئ شبكات اتصال معقدة بهذا الشكل.

لكن يظل السؤال الحقيقى قائما، فأنا أتصور أن التيار الثقافى الإسلامى الأصيل منهجه يختلف إلى حد كبير عن القوى الاقتصادية المسماة الإسلامية كما أن شواغله فيها أولويات أخرى.

من المؤكد أن تيار الإسلام السياسى المصرى سينحاز إلى أى تجربة اقتصادية ذات طابع إسلامى، لكن أظن أيضا أن هذا التيار سيكون أول المعترضين على الثغرات والعورات والأخطاء فى هذه التجربة شأنه فى هذا شأن كل فصائل التيار الوطنى الأصيل الحريص على المصلحة القومية.

بمعنى أنك ستجد داخل التيار الإسلامى من يقول أنا مشارك فى هذه الشركة ولكن أنا باسم المصلحة الوطنية أنادى بأن تفرض عليها ضوابط..

لماذا؟

لأنها بالنسبة له مؤسسات ليس لها طابع إيديولوجى، بل ليس لها وضوح ثقافى أو حضارى، وهى مؤسسات مالية وحماس هذا لها لن يكون لدرجة إقامة رابطة عضوية بينه وبينها.

وهذا كله ليس مهما لأن الأصل أن صاحب التعبير السياسى موجود فى المجتمع، ولكن صاحب المصالح الاقتصادية هو الذى يهتم بأن ينشئ له تيارا سياسيا.

وأنا أزعم أن هذه ظاهرة عامة فى عصر الانفتاح فى مصر.

فكل القوى الاقتصادية التى نمت الشريف منها وغير الشريف التمست لنفسها غطاء سياسيا وإداريا.

وهذا أمر مسلم به، فالقوى الاقتصادية تعمل على أن يكون لها غطاء سياسى وتعكس نفسها فى صورة أوضاع سياسية.

هذه الظاهرة ليست مقصورة على التيار الإسلامى فأنت تلاحظ مثلا جمعية رجال الأعمال المصرية، ومن المؤكد أن هناك ارتباطا بين القوة الاقتصادية والنفوذ السياسى.

أنا واحد من الناس الذين يشكون من أن كل القيم تكاد تكون اختفت ما عدا قيمة الجنيه أو الدولار.

آسف إذ أقول هذا التعبير بحيث تتحدد قيمة الإنسان الآن بما يملكه من دولارات، وهذا ليس وضعا ولكنه تحول إلى قيمة وهذا هو الخطير، فالناس أصبحت تنظر إلى الدولار وتكبره وتجله وتنظر إليه على أنه يستطيع أن ينفذ وأن يبرم.

إذن ظهور قوة أو نفوذ سياسى واجتماعى مبنى على القوة الاقتصادية، فهذه الظاهرة —إذن— عامة وغير مقتصرة على التيار الإسلامى.

واعتقادى أنه —حتى الآن— لم تنشأ على الإطلاق صلة بين مؤسسات الاقتصاد الإسلامى وبين التيار الإسلامى لأنه لم يعتبرها مؤسساته وربما لديه على بعضها علامات استفهام هى ما عند الآخرين وأكثر.

ثم إن تيار الإسلام السياسى فى مصر لم يدخل مرحلة من مراحل الحركة السياسية يحتاج بها إلى مثل هذا الغطاء الاقتصادى.

تيار الإسلام السياسى مازال فى مرحلة التعبير عن النفس والبدء فى المشاركة السياسية العامة، وهذه ظاهرة صحيحة يجب أن تشجع لأنها تحول المجتمع إلى مجتمع مفتوح سياسيا، هذا أمر جديد تماما، وهو متنفس جيد جدا وضمان أن تسود حياتنا السياسية لغة حوار ولغة تعامل سياسى بقواعد معلومة سلفا.

نقطة نظام: الغـضـب - حزب إسلامى- التغريب الثقافى!

□ أرى أن ما تتكلم عنه يا دكتور حتى الآن هو مجرد فصيل من التيار الإسلامى وهو الفصيل المعتدل؟

■ عظيم هذا السؤال!

أنا هنا لى رأى.

التيار الإسلامى هذا الذى أحدث هذه الضجة وهذه المخاوف وهذه التوجسات هو ما أسميه (تيار الشباب) الغاضب.

فلتريحوا أدمغتكم !

تيار الشباب الغاضب.. غاضب من الجميع.. بما فيهم كل هذه المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية، فهو لا يعترف بها ولا ينتسب إليها ولا يقبلها فى صفوفه ويرفضها أكثر من رفض الآخرين.

إذن نحن لابد أن نميز بين الفصائل المختلفة للتيار الاسلامى.

فأما المؤسسات الاقتصادية فإنه لا يعتبرها مؤسساته، ولكنه يعتقد أنها تجربة إسلامية تستحق الرعاية، ويقولون فى هذا كلاما لا يختلف مع وجهة نظرك التى طرحتها فى أسئلتك أو وجهة نظرى التى طرحتها فى إجاباتى من حيث تمثلها

للإطار الوطنى العام.

وأما جماعات الرفض الإسلامى أو جماعات الغضب الإسلامى فأعتبر نقطة البدء فيها هو حالة الغضب عندها على حالة العجز العربى والإسلامى العام.

غضب وسخط على نقص الاستقلال الحضارى، فهناك رغبة فى توكيد الذات الحضارية بشغف شديد مقترن برفض كل الأوضاع القائمة التى جاءت أصلا نتيجة التبعية الحضارية أو الثقافية أو السياسية وإدانة لكل من شارك فى هذه التبعية.

هؤلاء هم جماعات الغضب !

وهو غضب نبيل !

وهو أيضا غضب وبيل !

نبيل لأن بواعثه الأصيلة نبيلة ولكنه وبيل لأن الغضب يذهب العقل وإذا ذهب العقل فى العمل العام نكون بمواجهة مصيبة، وتصبح لغة الحوار صعبة وأحيانا تصل إلى درجة الاستحالة ،وأصبحت الانطلاقات والتطورات (جوانية) وبالتالى يصبح التعامل صعبا مع هذه الظاهرة.

وبالتالى أعود إلى موضوع العلاقة بين تيار الإسلام السياسى وبين مؤسسات الاقتصاد الإسلامى فأقول أنه ينبغى أن ننظر إليه نظرة مختلفة تماما.

والمطلوب منا -حتى الآن- هو ترشيد هذه التجارب الاقتصادية لأنها فى الحقيقة إذا عكسنا مقولتك التى بدأنا بها هى الغطاء الاقتصادى، لإسلام الشعب المصرى، وليس لتيار الإسلام السياسى وحده.

لأنك إذا أخذت واحدا من الشعب المصرى وسألته أترغب فى وضع أموالك فى بنك ربوى أو غير ربوى لأجابك: أفضّل أن أضعها فى بنك غير ربوى، لو كان مضمونا ومأمونا وغير مهدد بأن تلغيه الدولة ولا يعطينى ٢٥٪ فى السنة ثم فى السنة التى تليها أسمع أنه هرب مغادرا البلاد!!

هذه هى عناصر الواقع، ثم دعنا نتكلم من وجهة النظر الاقتصادية..

جوهر العملية حين تستقيم أنك لو أردت أن تفتح مشروع سوبر ماركت -مثلا- وليس عندك الإجزء من رأس المال فستذهب إلى البنك وتقترض جزءاً كبيراً من رأس المال وتدفع فوائد مثلا ١٨ ٪.

أنت بالطبع لا تدفع فوائد ١٨ ٪ إلا لأنك تعرف أن هذا المشروع سيدرعليك أكثر من ١٨ ٪.

ولكن فى هذه الحالة فإن جزءا كبيرا جدا من عملية التثمير ذهب لسداد الفائدة.

إذا لم تكن هناك هذه الفائدة لكنت استطعت بدلا من أن توزع فائدة ٦ ٪ أن توزع ربحا ١٤ ٪ مثلا لأن كل الذى ذهب إلى هذا المقرض المرابى جدا كان سيصبح شركة بينك وبين شركائك.

إذن فعملية الاقتصاد الإسلامى ليس فيها هذا السر الرهيب الذى يحاول البعض الحديث عنه.

مؤسسات الاقتصاد الإسلامى تطرح تحديا على النظام الاقتصادى القائم على الفائدة وبالتالى فمن الطبيعى أن تغضب المؤسسات المقيدة بنظام الفائدة.

وأنا أعرف أشخاصا فى البنوك التقليدية التى تتعامل بالربا وقد وضعوا أموالهم أنفسهم فى المؤسسات الإسلامية ولكن ربما تجده متضايقا من شركات توظيف الأموال لأنها تسحب الأموال من السوق ومن البنك الذى يعمل فيه كمدير، أو موظف !!

□ هذا السر الإسلامى الكبير فى المؤسسات الاقتصادية والذى يدفع البعض إلى محاولة التنقيب والبحث عنه يوازيه سر إسلامى كبير فيما يتعلق بتيار الإسلام السياسى.
هذا التيار دخل الآن إلى المؤسسات الشرعية ويمارس شكلا من أشكال الوجود العلنى.. ما هى مبادرته الواضحة والصريحة فى الحوار؟

■ دعنى أكن صريحا معك.
لابد أن نرد الأمور إلى أسبابها فهناك أشياء تحتاج إلى طرفين.
ولا يوجد تصفيق بيد واحدة.
كما لا يوجد زواج برغبة واحدة !!
ولا توجد ظاهرة إلا ولطرفيها أو أطرافها نصيب فى حدوثها.

إذا كانت ظاهرة التمثيل السياسى العلنى للتيار الإسلامى قد تمت جزئيا بدخوله مجلس الشعب على قوائم أحزاب أخرى فمعنى هذا أن هناك ظاهرتين إيجابيتين:

١- ظاهرة عند الحكومة.
٢- وظاهرة عند المشاركين فى التيار الإسلامى.

ما يخص الحكومة هو أن صدرها وتفكيرها وتعاملها قد اتسع لدخول هذا التيار فى ساحة العمل السياسى الشرعى المعلن، وبغض النظر عن الظروف التى تم فيها اتخاذ هذا القرار، فأنا أعتقد أنه قرار حكيم جدا ورشيد جدا ومفيد جدا.

أما ما يخص التيار الإسلامى، فهو أن قرار الحكومة قد صادف على الجانب الآخر رغبة فى أن العطاء للإسلام يكون من خلال وسائل ديمقراطية ومن خلال تعامل صحى مع الناس الذين يشاركوننا العيش فى هذا المجتمع.

ولذلك أنا دائم الحرص على إقامة تمييز واضح بين رافدين للتيار الإسلامى:

فهناك رافد يبدأ بأن يعترف بالمجتمع ولا يعزل نفسه عنه، ويفهم ظروف المجتمع ويريد أن يشارك فيها وفيه معية وصحبة لكل عناصر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصرية.

وهناك تيار آخر أقام بينه وبين ذلك كله حاجزا نفسيا وسورا غير ذى باب.

حالتان مختلفتان تماما!

الأول يفضى إلى تذويب المشاكل وإلى العطاء.

والثانى يفضى إلى المعارك والإفناء والإهلاك وتبديد الطاقات.

واحد هدفه عملية (تحريك)... والثانى هدفه عمليه (احتراق داخلى)!!

ولذلك أقول لكى ننصف ونعطى الناس حقهم :

أن الذى تم من هذه التجربة بكل حدوده وقيوده ونواقصه يظل شيئا إيجابيا، ويحسب للحكومة، وهو خطوة شجاعة للرئيس مبارك وفى اتجاه صحيح جدا.

وهو يحسب أيضا للذين شاركوا بعقل واعتدال فى هذه التجربة.

وأؤكد لك أنه بالنسبة للكثير من هؤلاء هو تجربة صقل، وليس من رأى كمن سمع، وإنما من ذاق عرف!

من السهل أن يجلس الإنسان فى مقاعد المعارضة أو المتفرجين ويطالب بالمطلق.

هذا أجمل وضع ممكن.

تطلب المطلق.. وتكتب أنك طالبت بكل شئ ،وعندئذ تحسب على رأس قائمة سجل الأبطال كل الوقت !!!

هذا هو الجهاد الأسهل!!

إنما تعال وضع قدمك فى المسئولية، ستجد ألف قيد وقيدا وستتحرك فى عالم من (الحقائق) وليس (الأفكار).

ستجد حقائق لها أجسام وأوزان وضغوط.

وهنا فهذه المشاركة ولو بالجلوس فى مقاعد مجلس الشعب ستكسب عناصر هذا التيار رؤية سياسية واجتماعية قائمة على الممارسة.

وهذه هى أول شروط المشاركة الحقيقية فى تحريك المجتمع وتغيير أوضاعه إلى الأفضل.

□ هذه الرؤية تدفع التيار الإسلامى، أو تدفع الفصيل المعتدل منه الذى يحرك الأفكار ولا يحترق داخليا، إلى المطالبة بحزب سياسى شرعى ومعلن.

وهذه القضية على وجاهتها.. إلا أنها تقابلها فى الواقع حجة مقنعة وهى أنه إذا أنشئ للتيار الإسلامى حزب على أساس دينى فإن ذلك قد يدفع الأقباط إلى المطالبة بذات الحق؟

■ هذه المسألة حينما تؤخذ طائفيا يمكن أن يكون مثل هذا الكلام صحيحا ولكنه غير وارد.

فحين يقول البعض نريد حزبا إسلاميا فهو يعنى أن عملية التقدم وعملية التطوير الثقافى والاجتماعى والاقتصادى تتم فى إطار رؤية إسلامية.. لأن هناك رؤية إسلامية فعلا.

لكن من الممكن جدا بل من المتوقع أن يكون فى صفوف هذا الحزب أقباط..

□ لماذا؟

■ لأن الإسلامية هنا ليست شعارا أو مجموعة من الآيات نرفعها، ولكنها برامج فيها رؤية حضارية معينة.

وأنا أزعم أن الإخوة المسيحيين فى كل العالم العربى، شاركوا ليس فقط فى استقبال الثقافة الإسلامية، إنما فى تنمية هذه الثقافة وتحديد الكثير من معالمها.

حضارتنا التى نعيش فيها ومزاجنا العام وتطور الكثير من أفكارنا ونظمنا، هذا كله هو ثمرة اشتراك ثقافى، وبالتالى هناك انتماء لهذه الحضارة ،وهو أمر شارك فيه الإخوة المسيحيون على امتداد تاريخنا.

فى المشرق العربى بصفة خاصة، شارك المسيحيون فى الحركات العروبية مشاركة فعالة.

وهذه العروبية فى تقديرى ليست عروبية عنصرية ودعك من العروبية العنصرية فهى مرفوضة شكلا ومنطقا وتاريخا.

ولكننى أتكلم عن العروبية الثقافية، وقد شاركوا فيها مشاركة كبيرة.

إنما للأسف الشديد فإن الحوار الذى نتكلم عنه يتم فى إطار زج فيه بأزمة طائفية من التى تدفع إلى مطالبات من هذا النوع.

وأريد أن أكون منصفا فأقول إن مثل هذه المطالبات لها سبب لأنه يكمن وراءها -عند البعض على الأقل- نوع من الانزعاج أو التخوف وأنا أزعم أن هذا التخوف له فى بعض الأحيان ما يبرره.

هم لا يخافون من التيار الإسلامى المعتدل، ولكنهم يتساءلون عن التيار الآخر.

كيف نضمن ونحن نعيش فى هذا المجتمع منذ آلاف السنين أن النغمة التى تسود وأن الفصيل الذى يرجح وزنه لا يكون الفصيل المتطرف الذى يرى مثلا

الإنقاص من حقوق أهل الذمة وأنهم ليسوا مواطنين بالمعنى الكامل، إلى آخر هذه الآراء.

البعد الطائفى سيىء جدا.

ودخول هذا البعد إلى الساحة مفسد لكل الرؤى الثقافية.

فلو أن المطلوب هو إنشاء حزب للمسلمين يصبح من المفهوم أن يقابله مثل هذا الرد.

ولكن المطلوب هو حزب له رؤية إسلامية.. وهذا مختلف!

والمؤسف أن طرح هذا الأمر على المستوى الحضارى والثقافى والسياسى أيضا، تم فى بيئة فيها بدايات تلوث طائفى، إما أن يكون منقولا فهى حالة عدوى، وإما أن يكون مزروعا فهى حالة تسميم!

وأنا أعتقد أن جرائم التسميم منتشرة هذه الأيام فى العالم الثالث، فكثير جدا من الظواهر ليست ظواهر تلوث طبيعى، ولكنها جرائم تسميم، لأن الظروف الموضوعية لم تكن تقتضى ظهور هذا الفكر:

وبالتالى فإن حجم هذه المخاوف ينبغى أن يكون بحجم التجاوزات التى يعبر عنها فى فصائل صغيرة أعلى صوتا، ولكنها هامش صغير يبتلعه المجتمع.

المجتمع المصرى مجتمع متسامح، فلو أن الوزن الحقيقى للطاقة المصرية هو الذى يحكم، فإن تسامح واعتدال التيار الإسلامى سيبرز.

وفصائل التيار الإسلامى التى تعبر عن هذا القطاع العريض لها موقف واضح، وأنا لا أريد أن أدخل فى أحاديث سياسية، ولكن أنا أذكر عندما كنا فى الجامعة فى منتصف الأربعينيات كان هناك شد وجذب بين (الوفد) وبين (الإخوان)، وأذكر - فى هذا الوقت- أن المسيحيين لم يكونوا متخوفين إطلاقا، بالعكس أنا أذكر أن رموز الإخوان من الطلاب كانوا يتوجهون فى عيد رأس السنة لتهنئة إخوانهم المسلمين.

وأذكر أن عضو مجلس الشيوخ الأستاذ لويس فانوس كان يذهب إلى دار الإخوان المسلمين ويتكلم هناك.

□ فى اللاشعور السياسى يبدو أن الإخوان رغم هذا التمثيل الشرعى فى البرلمان لم يتصالحوا بعد مع ثورة يوليو لماذا ؟

■ بعد ١٩٥٢ حدثت أزمة مبكرة لسوء الحظ بين تيار الحكم لثورة ١٩٥٢ ، وبين جماعة الإخوان (ممثلة التيار الإسلامى) فقد كان بينهما حوار لم يفض إلى نتائج تفاهمية فأفضى إلى نتائج تصادمية.

هذا الصدام بالتعبير القانونى أدى إلى عاهة مستديمة عند الطرفين!!

وأصبح فى الوجدان لانقول فى العقل جروح لا تلتئم، مثل– مع الفارق فى التشبيه –كربلاء الشيعية !!

وأصبحت هناك ثأرات غير عاقلة تتوارثها الأجيال، وأصبحت أحس أن هناك أناسا فى التيار الإسلامى ليس عندهم أى استعداد لأن يقيموا ثورة ٢٣ يوليو، تقييما موضوعيا وأخذوها ببعد واحد فأغلقوا ملفها.

هذا الملف عندهم لا يجوز فتحه!

وأيضاً عند بعض القيادات التى ارتبطت بالحركة الناصرية وحتى بالتيار القومى التى عمدت إلى إغلاق الملف الإسلامى!

لا هذا ممكن !

ولا ذاك ممكن !

والاثنان باقيان !

التاريخ والجغرافيا والمعيشة والواقع تفرضهما.

الزمن تحرك والقضايا تعددت والبشر ذهب كثير منهم، والعقلاء يحلون العقد ولا يعيشون ضحايا لها!، ثم إن هناك كمية من الأخطار الجديدة اختلفت معها الرؤية.

أى ثأرات محلية هذه التى تشغلنا، ونحن عندنا ثأرات عالمية كبرى تستهدفنا ؟!

الأساطيل تجوب البحار وتستطيع أن تجوب أى مكان آخر، ونحن نرى ما فى البحر فقط، ولكننا لا نرى ما فى الجو والعقول والنفوس.

انتبهوا..

فهذه الأخطار هى مثل الكهرباء تصعقنا.. دون أن نراها !!

□ كلمتنى عن الحوار بين الإخوان والحكومة من خلال تمثيلهم الشرعى فى مجلس الشعب ولكننى أقصد الآن جانبا آخر للحوار هو بين التيار الإسلامى وغيره من فصائل الحركة السياسية المصرية؟

■ لأ .. أنا أشرت للحكومة فقط فى نشأة ظاهرة التمثيل العلنى ولكنهم لم يدخلوا فى حوار مع الحكومة هم دخلوا إلى مجلس الشعب ويدخلون فى حوارات حول القضايا الوطنية فى هذا المجلس الممثلة فيه كل الأحزاب.. ثم إن هناك قراءات متبادلة للصحف، إذن فهناك حوار وإن لم يكن مباشرا.

من الممكن أن يكلموا بعضهم البعض.

ومن الممكن أن يكلموا الجمهور.

هناك ندوة سياسية كبرى منصوبة فى مصر وكل الأحزاب تتحدث فيها للجمهور.

والجمهور له رجع صدى.

إذن فهناك إما حوار مباشر أو غير مباشر.

وأنا أدعو إلى أن تأخذ هذه الظاهرة الصحية أشكالا أكثر انضباطا بمعنى أن القضايا المعلقة تكون محل ندوات جادة لا يسيطر عليها الغوغاء.

وأنا أقصد بالغوغاء من لا يعملون العقل والذين درجوا على ممارسة السياسة، تلهبهم سياط العاطفة وعندهم جرعة زائدة من الكلام الفارغ وغير الفارغ لابد أن يصبها أى منهم على رأس المنصة ثم يعود إلى بيته سعيدا هانئ البال!

أظن لا توجد قضية يمكن أن تتقدم فى مثل هذا الجو إنما هناك ندوات ومنتديات ومراكز بحث فى الجامعات، وربما تنشأ فى الأحزاب أو الحكومة، وهناك كليات للدراسات الإنسانية مثل الآداب والاقتصاد والحقوق وجمعيات مثل جمعية الاقتصاد والتشريع وجمعية الشبان المسلمين والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ومركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

كل هذه الهيئات يمكن أن يبدأ من خلالها حوار جاد.

□ التأثير الغربى فى العقول والنفوس كما ذكرت يدفعنا إلى التساؤل عن عناصر طرح التيار الإسلامى عن هذا التأثير الغربى؟

■ موضوع التغريب يحتاج إلى بحث مستقل، لأنه يواجه موقف الرفض المطلق من عناصر التيار الإسلامى.

وهذا الموقف بالرفض المطلق ليس ضروريا عربيا أو إسلاميا وليس ممكنا أيضا.

لكن هناك أيضا موقف الاغتراب الذى حدث لكثير من العقول والنفوس نتيجة

أن أزمة الشك وصلت منتهاها إلى حد إنكار الذات واحتقار الذات.

حالة احتقار الذات وتعظيم ذوات الآخرين هى حالة بؤس أعتبر صاحبها (حالة) تستحق الصدقة.

أما أن نعطيه فرصة ليسود فهذا أمر غريب، فليس من حق المهزوم أن يفرض شعوره على المنتصرين أو على من لديهم أمل.

نحن لسنا أمة مهزومة إلى هذا الحد ومازال أمامنا الغد وبعد الغد.

فإذا صمم أحدهم أننا مهزومون وسنظل مهزومين فأنا أرى أنه (حالة) ولابد أن يوضع فى (مكان أمين) (يضحك) !!!

د. محمد عماره

بنود عقد الاستخلاف على المال الإسلامى

- الوسطية هى العدسة اللامة فى المنهج الإسلامى!

- يجوز لولى الأمر وفقاً لمقاصد الشريعة أن ينزع الملكية أو يعيد توزيعها إذا اختل العدل أو اختل التوازن كسمة أساسية فى العلاقة بين الإنسان والمجتمع .

- التطرف هو الطريق المضمون لفشل المتطرفين.

- الخلاف بين المسلمين والعلمانيين معاييره الصواب والخطأ والنفع والضرر وليس الكفر والإيمان

د. محمد عمارة ..

وضع يده فى سطور حواره وبينها على المدخل الصحيح لدراسة فكر وحركة تيار الإسلام السياسى..

كان يقف إلى جوار التيار فى الفلسفة والإيديولوجية، ويختلف أو يتحفظ بأضعف الإيمان– مع بعض ملامح الممارسة..

كان يحدد حدوداً قاطعة لمساحة الاجتهاد فى الفروع، ويقر التعددية داخل هذه المساحة.

كان يضع علامات طريق مهمة فى ظواهر الغلو والتطرف ويكاشفنا مخاوفه أن ينجرف الأداء السياسى لتياره إلى فكرة الأحادية التى احترفت التلويح– عند أول منعطف تاريخى– بعلم مكتوب عليه (من ليس معى فهو ضدى)!

وكان يكاشفنا أيضا ببعض أوجاع التيار الإسلامى التاريخية التى لم يبرأ البعض منها حتى الآن، والتى ربما تعوق انخراطه فى عملية تشكيل مسيرة أمة بأسرها تسعى للبناء والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفى هذا الحوار الذى جرى وقت أزمة شركات توظيف الأموال منذ أربع سنوات يتناول الدكتور محمد عمارة ظواهر المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، وعناصر المنظومة الفكرية الاقتصادية فى الإسلام، وعلاقة تيار الإسلام السياسى بالتعبيرات الاقتصادية عنه. ثم يوضح عوائق وحواجز اشتراكه فى الحوار..

وفى كل ما طرح أمامنا كان يحدد برؤية فيها الكثير من الموضوعية بنود عقد الاستخلاف الإسلامى على المال..

البند الأول : فلسفة وتطبيقات:

□ بادئ ذى بدء أرجو منك أن تحدد لى موقع تعبير الاقتصاد الإسلامى، وسط غيره من النظريات الاقتصادية على الساحة المصرية؟

■ فى البداية.. الاقتصاد فى المصطلح العربى، من حيث مضمون هذا المصطلح، هو (التدبير).

لأن النظام الاقتصادى أو المذهب الاقتصادى، أو الفلسفة الاقتصادية، أو وزارة الاقتصاد أو رجل الاقتصاد مفروض أنهم مشتغلون ومعنيون بتدبير مالية الدولة والثروة فى المجتمع، من حيث تنمية الدخل، وتحديد نمط الاستهلاك، وتدبير الادخار، والهيمنة على الوضع المالى فى الدولة.

فالاقتصاد- إذن - كمصطلح يعنى التدبير سواء كان اقتصادا داخل أسرة أو مجتمع.. إلخ..

ومن هنا فالمجتمع المسلم الذى يسترشد بالفكرية الإسلامية من الطبيعى أن يكون تدبيره لشئونه المالية متسما بالسمة الأخلاقية والفكرية والإيمانية الإسلامية لأنه فى العرف الإسلامى من الناحية النظريةوأيضا من الناحية التطبيقية (عندما كانت السيادة للشريعة الإسلامية) وكان التدبير المالى فى المجتمع المسلم يتميز بأنه محكوم بالأخلاقيات والقيم الإسلامية، باعتبار أن للإسلام -كدين- موقفا فيما يتعلق بشئون الدنيا، وهو أنه يرسم بواسطة مقاصد الشريعة الإسلامية حدودا معينة وأطرا معينة، وفلسفات معينة للأحوال الدنيوية ومنها الأحوال الاقتصادية.

....

إذا نحن تحدثنا عما يسمى بالاقتصاد الإسلامى وتساءلنا: هل هناك اقتصاد إسلامى.

ففى تقديرى أن الإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى بعض التحديد، هناك اقتصاد إسلامى إذا كان المعنى الذى نريده أن هناك مذهبا، أو هناك فلسفة فى تدبير الشئون المالية فى المجتمع الإسلامى.

بمعنى أننا إذا عقدنا نوعا من المقارنة ما بين الحضارة الإسلامية والفكرية الإسلامية وما بين الحضارة الغربية وفكرية الحضارة الغربية، فسنجد أن للاسلام والمسلمين مذهباوفلسفة متميزة فيما يتعلق بالشئون المالية والاقتصادية.

وهذا هو الذى يجعلنا نقول- دون أن نفتعل- أن هناك نمطا إسلاميا فيما يتعلق بالمال والثروة، وتدبير هذا المال وهذه الثروة، أى نمط إسلامى فى الاقتصاد.

وعلى سبيل المثال فلنتحدد رؤوس موضوعات تحدد تميز النظرة الإسلامية للثروة فى المجتمع.

سنجد فى المجتمع الغربى أنه حدث انشاق فى فكرية الحضارة الغربية، ما بين الفكر والنمط الليبرالى، والفكر أو النمط الشمولى أو الماركسية على وجه التحديد.

ففى الليبرالية هناك انحياز إلى فلسفة الحرية المطلقة فيما يتعلق بالملكية الفردية وإطلاق الحرية للمالك يصنع ما يشاء فى أمواله.

وعلى العكس من هذا فى النظرة الشمولية لفكر الحضارة الغربية الاجتماعى والاقتصادى.

أما فى النظرة الإسلامية فهناك ما أسميه بالوسطية الإسلامية، بمعنى أن الإسلام يجعل الملكية الحقيقية (ملكية الرقبة فى الثروة الاجتماعية) - بشكل عام- هى لله تبارك وتعالى.

والإنسان كإنسان (وليس كطبقة أو شريحة) مستخلف عن الله فى هذه الأموال، له ما يمكن أن نسميه (بملكية المنفعة)، أو الملكية المجازية، أى الوظيفة الاجتماعية:

وظيفة الوكيل.. النائب.. المستخلف عن الله فى هذه الأموال.

وهذه الملكية المجازية محدودة بحدود مقاصد الشريعة التى تمثل بنود عهد وعقد الاستخلاف.

هذا الخليفة مستخلف عن الله- سبحانه وتعالى.

وهذه النظرة للملكية (وهى قضية أساسية فى قضايا الاقتصاد) تتيح للاقتصاد الإسلامى، وللنمط الاقتصادى فى الإسلام، أن تكون هناك حرية تعديل العلاقة فى الملكية بشكل كامل مادامت العلاقة بين الطبقات تحقق التوازن وليس المساواة (أى الوسطية) فهنا عقد الاستخلاف ومقاصد الشريعة محققان.

وعندما يحدث الخلل فلابد من التعديل، لأن التعديل هنا يتم ليس ضد المالك الحقيقى، ولكن ضد صاحب الوظيفة لأنه خرج عن حدود هذه الوظيفة.

هذه القضية- أيضا- تقودنا إلى ملمح آخر يتميز به الفكر الاقتصادى الإسلامى عن الفكر الغربى.

فهناك تسليم بواقع انقسام المجتمع إلى طبقات، ولكن الموقف الاجتماعى فى النظرة الغربية يجعل الصراع الطبقى بلا حدود، بمعنى أنه مطلوب من الطبقة أن تنفى الطبقة النقيض !!

فكان من المتصور أن البورجوازية يجب أن تنفى الطبقات الأخرى فتنفرد بالسيادة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع.

وكان مفروضا فى النمط الشمولى أن البروليتاريا تنفرد بالمجتمع بمعنى أنها تنفى البورجوازية وتنفرد بالسيادة الاقتصادية.

أما فى النظرة الإسلامية (بناء على فلسفة الإسلام فى الأموال) فهناك موقف آخر متميز غير هذا الموقف الغربى بشقيه.

هناك اعتراف بوجود طبقات فى المجتمع .. فهذا واقع.. ولكن هناك عزوف أو

رفض لإمكانية وجود مجتمع لاطبقى أو مجتمع الطبقة الواحدة، لأن نظرة الإسلام للطبقات هى نظرة إلى واقع دائم أو ثابت من الثوابت.

فلا يمكن أن يخلو مجتمع من الطبقات المتعددة، ولكنه يحدد أن تعدد الطبقات وظيفته هى « تساند» هذه الطبقات.

يعنى عندما يتكلم القرآن عن أن الله سبحانه وتعالى فضّل بعض الناس على بعض ليتخذ بعضهم بعضا سخريا، فإن بعض الناس– بسذاجة– يتصور أن (سخريا) : بمعنى (السخرة) وهذا ليس صحيحا، وإنما أن الطبقة (تساند) الطبقة الأخرى، يعنى كل طبقة لا تستغنى عن الطبقة الأخرى.

القضية فى نظر الإسلام أنه إذا ظلت العلاقة بين الطبقات فى لحظة العدل، أى فى لحظة التوازن، فهنا تكون العلاقة الصحية ما بين الطبقات المتعددة فى المجتمع.

وإذا اختلت هذه العدالة، واختل هذا التوازن، وزادت الفوارق الاجتماعية، هنا يكون الصراع الطبقى مشروعا فى المجتمع المسلم، لا لكى ينفى طرف الطرف الآخر، وليس لكى ينفى قطب الآخر، ولكن ليعيد العلاقة بين الطبقات إلى لحظة التوازن، التى هى لحظة الوسطية، التى هى لحظة العدل فى الموقف من الملكية، وفى الموقف من وجود الطبقات، وفى الموقف من العلاقة بين الطبقات، وفى الموقف من الصراع الطبقى.

نحن – إذن– أمام نظرة إسلامية متميزة، وبالتالى – دونما افتعال –لابد أن نقول أن هناك نظرة اقتصادية إسلامية.

الإسلام منهج، وفى منهجه فإن زاوية الرؤية، أو العدسة اللامّة فيه هى ما أسميه (بالوسطية) .

الوسطية ليست بمعنى أننا نقف بين قطبين، أو أن الوسطية نقطة رياضية كالفضيلة بين رذيلتين كما هى عند أرسطو، إنما الوسطية موقف ثالث يجمع ما

يمكن جمعه ويؤلف بين ما يمكن تأليفه من السمات الموجودة فى القطبين الآخرين.

بمعنى أن نقول أنها تجمع ما بين العقل والنقل.

تجمع ما بين الروح والمادة.

تجمع ما بين الدين والدولة... إلخ..

هذه النظرة المتميزة لفلسفة الملكية وللنظرة إلى الطبقات، وللنظرة إلى الصراع الطبقى تؤكد لنا أن هناك نظرة إسلامية، وفلسفة إسلامية فيما يتعلق بالأموال وتدبير هذه الأموال، وأيضا كون الإسلام ليس رسالة روحية فقط، وإنما هو دين ودولة، بمعنى أن له موقفا ما فيما يتعلق بالمتغيرات الدنيوية وبالشئون الدنيوية.

الإسلام لا يجعل نظرته دينا خالصا، لا يجمدها، ولايضفى عليها قداسة الدين، وكهانة الكهنوت، ولكنه يرسم الأطر لحركة الإنسان.

هنا يبرز تميز الفكر الاقتصادى فى التاريخ الإسلامى، وباعتباره ليس مجرد تدبير المالية، وإنما باعتباره تدبير المالية ،وفق منظومة قيمية وخلقية إسلامية.

وأنا -أحياناً- أحاور بعض الإخوة الذين ينكرون وجود ما يسمى (الاقتصاد الإسلامى) ويزعمون أن وجهة نظرهم هذه مؤسسة على أن كتب الأموال والخراج فى الحضارة العربية هى كتب فقه وأخلاقيات بينما هم درسوا الاقتصاد فى النمط الغربى على أنه لا علاقة له بالقيم وبالأخلاقيات، فهم يعتبرون تراثنا فى الاقتصاد هو أقرب إلى التراث الأخلاقى منه إلى الاقتصاد كما درسوه.

وأنا أقول أن هذا الذى يعيبونه على تراثنا فى الاقتصاد هو الذى يؤكد تميز الفكر الإسلامى وتميز النظرة الاقتصادية الإسلامية لأنه مادام الإسلام دينا ودولة، إذن فتدبير مالية الدولة لابد أن يكون محكوما بقيم وبالنسق الخلقى لهذا الدين.

هذه النظرة الإسلامية المتميزة حينما درسها بعض المستشرقين، عز عليهم أن

يسموها ويقولوا أنها النمط الإسلامى فى النظرة إلى الملكية وإلى التنمية فأسموها النمط الآسيوى، كما لو كانت آسيا- فقط- هى المسلمة، أو أن الإسلام غير ممكن الانتشار فى قارات أخرى.

عندما فتح الإسلام البلاد ذات الثروات الكبيرة، وأودية الأنهار (النيل -بردى- دجلة- الفرات)، أخذ عمر بن الخطاب على تغيير السنة التى كانت قائمة حتى ذلك التاريخ، وهى توزيع أربعة أخماس الأرض على الجند الفاتحين.

فقد اعتبر عمر هذه الأرض أكبر ثروة موجودة فى المجتمع، ومفروض أن تظل ملكا لبيت مال المسلمين، أى للأمة بأجيالها المتتابعة، وقال كلماته الشهيرة بمعنى أنه لو وزعت هذه الأرض على الجيوش، فماذا سيبقى للذين ليسوا فى هذه الجيوش؟ وماذا سيبقى للأجيال القادمة؟

إذن فقد كان عمر يتحدث عن الثروة باعتبارها (ثروة عامة) للأمة وهذا يضع يدنا على فلسفة الإسلام فى الأموال، وهى أن المال مال الله، وأن الإنسان مستخلف فى هذا المال، وأن تدبير هذا المال محكوم بالنسق الخلقى الذى نسميه مقاصد الشريعة، الذى هو بنود عقد لاستخلاف الإنسان فى عمارة هذا الكون.

إذن إذا كان الإسلام له كل هذا التميز فى نظرته للثروة أو الملكية أو الطبقات أو الصراع الطبقى، فنحن أمام منظومة فكرية لها نظرة متميزة للقضية الاقتصادية والمالية.

... ولننظر إلى جانب آخر من جوانب التميز..

الإنسان يحوز أموالا ويملك أموالا ولكنها يمكن أن تنزع منه إذا كانت حيازته بطريق غير مشروع.

غير مشروع (ليس بالمعنى القانونى فى القانون الوضعى) ولكن غير مشروع بالمعنى الأخلاقى أى بالمعنى الدينى أو القيمى.

هنا يتدخل الإسلام..

الإنسان يحوز ويملك ولكن لولى الأمر وفقا لمقاصد الشريعة، أن يتدخل وأن ينزع هذه الملكية، وأن يعيد توزيع هذه الملكية إذا اختل التوازن أو اختل العدل كسمة أساسية فى العلاقة بين الإنسان والمجتمع.

أيضا لو نحن نظرنا إلى مركز الفرد فى المجتمع، فسنجد أننا أمام منظومة فكرية هى فكرية الإسلام، وإيديولوجية الإسلام.

نحن لا نبالغ إذا قلنا أن الإسلام دين الجماعة، فهو ليس دين الفرد كما فى الليبراليات، وليس دين الطبقة كما فى الماركسية، أو الشمولية الغربية، ولكنه دين الجماعة الذى يقيم - أيضا- العلاقة الوسط ما بين الفرد وما بين المجتمع.

وأنا - أحيانا - ألفت النظر إلى بعض الكلمات عند مفكرين فى التراث تطلعنا على كيفية تميز الإسلام.

فالماوردى - على سبيل المثال- عندما يتحدث عن الشورى يحكى مذاهب الأمم فى الشورى.

فيقول: لكل أمة مذهب فى الشورى، فبعض الأمم تحبذ الشورى الجماعية، يعنى أن يجتمع الناس وأهل الشورى فى مكان واحد وتؤخذ الآراء.

وبعض الأمم تحبذ الشورى الفردية حين يسأل الناس وكل منهم يجلس وحده، ويجتهد ويقدم وجهة نظره.

ثم يتكلم الماوردى عن النمط الإسلامى فيقول: إن هذا النمط يجمع ما بين النوعين ويميز بين لونين من القضايا.

١- قضايا مثل التى يجاب فيها بنعم أو لا: فهذه هى الشورى الجماعية وفى الحضور وفى المواجهة.

٢- قضايا تحتاج إلى نظر وإلى اجتهاد وبحث، وفيها تمر الشورى- حسب رأى الماوردى- بمرحلتين:

- مرحلة الانفراد: ليقدح كل إنسان ذهنه ويعطى فكره.
- مرحلة الاجتماع: لتقديم النتائج.

وهذا يذكرنا بما يحدث الآن فى المؤسسات حين نحيل القضايا الصعبة إلى لجان لتعمل فيها الفكر ثم يحدث التشاور وأخذ الرأى الجماعى.

ثم يتحدث الماوردى عن علاقة الإنسان بالإصلاح الاجتماعى فى المجتمع فيقول إن النظام لا يقوم إلا بما يصلح به حال الفرد، وما يصلح به حال المجتمع.

لأنه لو صلح حال المجتمع بينما الفرد بائس، إذن فلن يشعر الفرد بصلاح حال المجتمع!

ولو صلح حال الفرد بينما المجتمع بائس فإن هذا سوف يؤثر حتى على صلاح حال الفرد، وهنا حدث الارتباط بين الفرد وبين المجموع.

أيضا واحد مثل الإمام الغزالى حينما يؤسس يقول أن صلاح الدين مؤسس على صلاح الدنيا؛ لأنه إذا لم يتحقق للإنسان الأمن وحفظ الحياة، وحفظ الضرورات، مثل المسكن والملبس والمأكل، لا يستطيع أن يجد وقتا للمعرفة، ومن ثم للعبادة لأن العبادة لابد أن تتأسس على المعرفة،

إذن فصلاح شئون الدنيا هو الأساس والأصل فى صلاح شئون الدين.

الفقهاء فى الإسلام يتحدثون عن أن صلاة الجائع والخائف لا تجوز، لأنهما لا يستطيعان إقامة الصلاة، وبالمناسبة ففى الإسلام (إقامة الصلاة) غير (أداء الصلاة) فأنت تؤدى كما لوكنت تلعب تمرينات رياضية، ولكن الإقامة فيها حضور فإقامة الصلاة لا يمكن أن تتحقق للإنسان الجائع أو الخائف.

مادامت شئون الدين لا تصلح ولا تقوم إلا بصلاح شئون الدنيا، فلابد أن تكون شئون هذه الدنيا (والاقتصاد محور فيها وثيق الصلة بهذا الدين) صالحة.

من هذه الشواهد أعتقد أن هناك ما يسمى بالاقتصاد الإسلامى، إذا كنا نعنى

المذهب.. الإيديولوجية.. الفلسفة.. المعايير التى تحكم تدبير مالية المجتمع.

أما إذا كنا نعنى النظم.. المؤسسات.. أنماط التنمية.. فهذه قضية تدخل فى نطاق المتغيرات الدنيوية لم ينص عليها الإسلام.

فى عهد النبوة وفى عهد الخلفاء الراشدين تعددت الاجتهادات وتنوعت التطبيقات، بل وتغايرت، فعندما يأتى الرسول- صلوات الله وسلامه عليه- فيفتح خيبر ويوزع أربعة أخماس الأرض على الفاتحين ثم يأتى عمر بن الخطاب، ويطلب منه الجند تطبيق هذه السنة النبوية فيرفض ويطبق تطبيقا آخر.

إذن نحن فى المؤسسات أو أنماط التنمية التى ندبر بها المال، ملتزمون بالفلسفة الإسلامية، وهذه هى التى تحدد لنا أننا بإزاء اقتصاد إسلامى، أى فلسفة إسلامية فى الاقتصاد،وفى تدبير مالية الأمة..

لكن كيف ندبر؟

هنا يجتهد العقل المسلم، أمام هذه المتغيرات، فما يصلح لعصر لا يصلح لعصر آخر، وما ينمى مالية أمة تعيش فى صحراء، غير ما ينمى أمة زراعية أو أمة صناعية، أو أمة فى عصر قديم، أوفى عصر حديث.

إذن كل هذه المتغيرات الدنيوية متروكة للاجتهاد الإسلامى، وللعقل الإسلامى،وفق تجربته، وبالمعيار الأساسى، وهو تحقيق مصلحة الأمة، لأن القاعدة الشرعية فى الإسلام، أن ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن. وأن فلسفة التشريع فى الإسلام، أنه (لا ضرر ولا ضرار) فكل ما ينفى الضرر عن النفس والغير هو شرع الله ودينه لأن الشريعة مقاصد.

وأهم مقاصد الشريعة الإسلامية هو تحقيق العدل.

إذن فى الاقتصاد الإسلامى هناك ثوابت هى فلسفة المال فى الإسلام، وهناك -ايضا- متغيرات.

والمتغيرات رغم أنها غير الثوابت إلا أن لها علاقة بهذه الثوابت هى مثل علاقة الفروع بالأصل.

الفروع تظلل ما لا يظله الأصل، وقد تكون فيها ألوان ليست موجودة فى الأصل، لكن هناك علاقة تربط هذه الفروع بهذا الأصل بمعنى أننا نسلك كل السبل فى تنمية مالية الدولة ونقيم المؤسسات والنظم المتغيرة والمتغايرة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، لكن دون أن نفقد خيط الفلسفة الاقتصادية والمالية التى يتميز بها الإسلام فى النظرة للاقتصاد: مثل الشورى بالضبط، فالشورى هى حكم الأمة وسلطة الأمة المحكومة بمقاصد الشريعة، بشرط ألا تحل الحرام أو تحرم الحلال.

لكن قد تأتى هذه الشورى للخاصة فى عصر من العصور وتحقق هذه الغاية ، وقد تأتى الشورى فى حدود مجلس واحد أو فى حدود مجلسين، وقد تأتى بأن نقسم الدولة عشر دوائر أو عشرين دائرة أو مائة دائرة، وقد نشترط شروطا معينة فيمن يرشح نفسه، وقد لا نشترط هذه الشروط.

إذن فى المؤسسات أو التفاصيل أو الجزئيات فى النظم فأنا أقول، ليست هناك نظم اقتصادية، ولا تنظيمات اقتصادية إسلامية، ولكن هناك فلسفة للاقتصاد الإسلامى فيما يتعلق بالثوابت.

أما التفاصيل فهى إسلامية بقدر ما تلتزم بفلسفة الإسلام فى الأموال.

البند الثانى :إعلام أوربا !

□ تسمح لى أن أخرج من هذا العرض المحكم والشامل إلى تطبيقات على الواقع محددة..

فرغم أن هذه المنظومة الفكرية الأخلاقية الاقتصادية

الإسلامية هى ما نفهمه ونؤمن به إلا أن ثلاثة أمور تقتضى أن ننظر إليها بعين الاعتبار فى هذا الإطار:

أولا: كلمتنى عن المؤسسات الاقتصادية الإسلامية التى هى (إسلامية) بمقدار التزامها بهذه الفلسفة الإسلامية، ولكننا رأينا تطبيقين على الساحة، هما البنوك الإسلامية، وشركات توظيف الأموال الإسلامية، وقد أفاض كل منهما فى شرح معالمها وخصائصها، فهل ترى أن هذا التطبيق متسق مع الفلسفة الإسلامية؟

ثانيا: قلت أن هذه الأمور هى اجتهادات يمكن أن يختلف معها المرء المسلم، بينما نحن رأينا -وربما للمرة الأولى- لونا من ألوان الضغط والإرهاب الفكرى التى تعلن أن الاختلاف مع الاجتهادات التى تمثلها مثل هذه المؤسسات هو أمر يعادى الدين نفسه!!!

ثالثا: كما قلت فى عرضك المحكم أن المفكرين الغربيين رفضوا أن يسموا الفكر الإسلامى الاقتصادى باسمه، وأسموه النمط الآسيوى، إلا أننا نرى أن الذين يطبقون هذه التطبيقات الاقتصادية الإسلامية، هم الذين يذهبون إلى إلحاقها أو إلصاقها عسفا واعتسافا بنظم غربية معاصرة، كان يزاوجون بين النظام الاقتصادى الإسلامى والنظام الرأسمالى الغربى، وكل هذا يبتعد عن مفهوم الوسطية الإسلامية كما أوضحت فأوفيت؟

■ البنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال يدور جدل كثير حولها الآن. هذه البنوك تسمى نفسها بنوكا إسلامية، وهذه الشركات تسمى نفسها

شركات إسلامية، وأنا لا أستنكر أن تسمى هذه المؤسسات نفسها بأسماء إسلامية، رغم أننى أعتقد أن فى ممارساتها الكثير مما لا يتفق مع المنهج الإسلامى كما أفهمه.. لماذا ؟؟ !

أنا فى تقديرى أن الإسلام هو فكرية.

هو ليس الفكر الطليعى لطبقة أو لشريحة أو لحزب.

وهو ليس فلسفة وضعية لقطاع من قطاعات الأمة.

الإسلام فلسفة أمة.

نستطيع أن نقول أن الإسلام هو أيديولوجية هذه الأمة التى تحدد تصوراتها للكون، وهو فلسفاتها وقيمتها وكل هذه الضوابط التى تضبط الواقع الإسلامى وتضبط العقل المسلم.

إذا كنا فى أمة أيديولوجيتها هى الإسلام، وهذه الأمة تنقسم إلى طبقات، وفيها مصالح متناقضة لأن هذا المجتمع ليس مجتمعا إسلاميا، ليس بمعنى أنه مجتمع كافر، ولكن بمعنى أنه ليس محكوما بالفكرية الإسلامية من ناحية السلطة ومن ناحية الدولة، فمن الطبيعى أن تجد مسلمين يسلكون سلوكا غير إسلامى، ولكنهم جزء من الأمة، وهم لم يكفروا.

أنا لا أكفر أصحاب شركات ما يتعاملون معاملات غير إسلامية، لأن هذه القضايا من قضايا الفروع وليست من قضايا الأصول.

ونحن نحذر ونحذر كثيرا من استخدام هذا السلاح سواء كان فى إطار الإسلام، أو فى الإطار العلمانى للدولة.

إذن فأنا لا أستغرب ولا أستنكر وجود بعض الانحراف عن الفكرية الإسلامية فى الأقطار الإسلامية، وأيضا لا أستنكر أن تتسمى شركات بهذه الأسماء حتى لو كان فى ممارساتهم ما يختلف حوله أو يرفضه الفكر الإسلامى، فهم قطاع من

الأيديولوجية الإسلامية بما فيها من تناقضات، وبما فيها من مصالح مختلفة.

أنا لا أتصور مجتمعا إسلاميا، كل ممارساته الحياتية ممارسات نقية تماما بالمعنى الإسلامي، وإلا نكون مثاليين نتحدث عن أن الإسلام أو الشريعة الإسلامية عصا سحرية تنفي الخبائث والمضار عن المجتمع وهذا لم يحدث حتى في عصر النبوة، فقد كانت هناك حدود تقام وقتها بما يعني أنه كانت هناك ذنوب تقترف.

إذن أنا لست ضد أن يسمي البعض مؤسساتهم الاقتصادية بأسماء إسلامية، لكن من حقي ومن حق غيري أن نتساءل وأن نناقش: هل هذه الممارسات التي تمارسها هذه المؤسسات إسلامية بالمعايير الإسلامية التي نعرفها عن فلسفة الإسلام في الأموال وفي تنمية هذه الأموال؟؟

هنا أحدد أن البنوك الإسلامية، أو شركات توظيف الأموال تقول أنها تريد نظاما اقتصاديا لاربويا بمعنى أنها تريد أن تحارب الربا.

هذا موقف إسلامي، وموقف إسلامي لاغبار عليه، لو دققنا النظر فيه (حتى بفكر علماني مخلص) سنجد أن رفض الربا موقف أقرب إلى الموقف السليم، والموقف النافع بالنسبة للأمم وللشعوب.

الإسلام حينما يحرم الربا فإنه يشبه الفلسفات التي تحرم فائض القيمة !!

لأن الربا مال يأتي بمال بدون عمل.

وهنا نقول للذين يمارسون تجارة العملة في هذه المؤسسات التي تدعي بالإسلامية، إن تجارة العملة والمضاربة على المعادن هي عين المال الذي يأتي بمال بدون عمل، فهي عين الربا.

والعملة في نظر الإسلام مجرد وسيلة لتقييم الأعمال والإنتاج ولكنها ليست سلعا تباع وتشترى.

إذن فالذين يتاجرون بالعملة هم يضرون الاقتصاد، ويضرون بمصلحة الأمة،

ويخالفون فلسفة الإسلام المالية سواء كانوا تحت لافتات إسلامية- أو لافتات غير إسلامية.

فنقول- إذن- أن المبدأ أو الشعار لدى المؤسسات الاقتصادية الإسلامية المعادى للنظام الربوى مبدأ إسلامى سليم.

فالربا يسود فى الحضارة الغربية، رغم أن مسيحيتها تحرم الربا.

وحتى الفكر الدينى للديانة اليهودية يحرم الربا فيما بين اليهود!

وفى منظومة الدول الاشتراكية لا يتعاملون بالربا.

إذن موقف الإسلام المعادى للربا هو موقف ضد فائض القيمة، وموقف تمجيد للعمل، وتمجيد للإبداع، وتمجيد للإضافة الاقتصادية والإنتاج الاقتصادى.

إذا خرجت هذه المؤسسات الاقتصادية الإسلامية عن حدود الفلسفة الإسلامية وضاربت وتاجرت بالعملة، ومارست من الممارسات الاقتصادية مالا يتفق مع المنظومة الفكرية للاقتصاد الإسلامى، فأنا- فى اعتقادى- أنها هنا ليست أكثر من شركات انفتاحية مهما تسمت بأسماء إسلامية.

وأنا لا أستغرب أن يكون بين الإسلاميين انفتاحيون.

فكما قلت الإسلام ملك للأمة، والأمة تتسمى بهذا الإسلام سواء صدق البعض أو لم يصدقوا.

فهى شركات انفتاحية ولا تفترق فى هذه الجزئية عن غيرها من الشركات الانفتاحية، ولذلك أنا كنت أفضل لو أن الإعلاميين الذين يشنون الحملات الشديدة والكثيرة على شركات توظيف الأموال نظروا إلى ممارسات هذه الشركات كجزء من ظواهر الانفتاح.

ولكننى ألمح- أحيانا- عند البعض أن المقصود هو أن يهاجم الانفتاح الملتحى ولكنه لا يهاجم الانفتاح بشكل عام.

هذه الانحرافات فى المضاربة على العمله، أو الاهتمام بالأشياء الاستهلاكية، أو العزوف عن المشروعات الإنتاجية، أو عمل الشركات والبنوك فى الخارج، أو وضع هذه الأرصدة والودائع الإسلامية فى بنوك خارجية.

كل هذه مظاهر انفتاحية، وكان لابد أن يكون الهجوم عليها ونقدها هجوما على الظاهرة ككل وليس اختصاصا بهذا الجانب من جوانبها.

لكننى أعتقد أن هذه الممارسات الاقتصادية سواء فى شركات توظيف الأموال أو فى البنوك الإسلامية تلعب دورا عاما إيجابيا علينا أن نعيه.

البنوك الاسلامية ظهرت فى الستينيات وفى ظل المشروع الناصرى!

كانت مصر هى أول بلد يتبنى هذا التطبيق، وإذا نحن تتبعنا حركة العقل المسلم، والاجتهاد الإسلامى والفكر الإسلامى، سنجد أن هذه الحقبة التى لم تتعد العشرين عاما قد وضعت فى المكتبة الإسلامية عشرات الكتب والأبحاث التى أخذت تجتهد فى الاقتصاد الإسلامى، وهذا يضع يدنا على أن الواقع عندما يبرز علامات الاستفهام، يحرك العقل لكى يجيب على هذه العلامات.

الناس يتحدثون عن إغلاق باب الاجتهاد، وهو كارثة حدثت بالنسبة للعقل المسلم فى تطورنا الحضارى، ولكنهم يتصورون إغلاق باب الاجتهاد كما لو كان قرارا طوعيا اتخذه الفقهاء فأغلقوا الباب بالضبة والمفتاح وهذا ليس صحيحا.

الذى حدث أنه فى ظل الدولة المملوكة جاء المماليك بقانون أجنبى هو قانون جنكيزخان (الياسة)، وجعلوا هذا القانون مزاحما للشريعة الإسلامية كقانون طبيعى للأمة.

فبعد أن كانت الهيمنة للشريعة على كل مؤسسات المجتمع الإسلامى، جاء هؤلاء المماليك الذين هم من أصل تترى بقانون جنكيزخان التترى فجعلوه شريعة القضاء والقانون فى العسكر.

فأصبح لنا ازدا واجبة قانونية لأول مرة فى تاريخ الدولة الإسلامية.

قانون للعسكر – المماليك.. أى للسلطة الحاكمة.

وقانون للعامة.. وهو الشريعة!!

لقد جعل المماليك قانونهم التترى شريعة التقاضى فى الدواوين السلطانية أى فى الوزارة، أى أنهم أخرجوا الدولة كجهاز من هيمنة الشريعة، وجعلوها تابعة لقانون جنكيزخان.

هنا لم يعد العقل المسلم يجد ما يستنفره، أو ما يدعوه للاجتهاد فى قضايا الاجتماع أو السياسة أو الاقتصاد، وهذا هو الذى أغلق باب الاجتهاد، لأن الرياضى إذا لم يحرك عضلاته، وإذا لم يجد الحديد الذى يرفعه ستذبل هذه العضلات.

العقل إذا لم يجد القضايا التى يفكر فيها سيذبل، بدليل أن فقهاءنا ظلوا يجتهدون فى فقه العبادات لأن الناس ظلوا يصومون ويصلون ويتعبدون لكن بما أن الدولة أخرجت ميادينها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة من هيمنة الشريعة، فكأنها قالت لهم: لا حاجة بنا إلى بضاعتكم والناس لا يعرضون من بضاعتهم. إلا ما يروج وما يجدون له مشتريا .

فإنا ألمح أن الممارسات الاقتصادية التى تتسمى بأسماء إسلامية وتبحث– رغم النواقص ورغم القصور– عن أوجه للشرعية قد حركت العقل المسلم كى يجتهد فى ميدان الاقتصاد، وفى تقديرى أن هذه بادرة ومؤشر اننا بقدر ما نجعل فى الواقع نماذج إسلامية بقدر ما نحرك العقل المسلم كى يجتهد لكى يقدم لنا الجديد، والفكر الذى يحكم حركة هذا الواقع بمعايير إسلامية.

وتلك إيجابية –دون شك– من إيجابيات هذه المؤسسات الاقتصادية الإسلامية.

هناك مجلة للبنوك الإسلامية تنشر فيها أبحاث مهمة، وهناك مؤتمرات تلقى فيها أبحاث على مستوى عال من الجودة فيما يتعلق بمحاولة الاجتهاد.

كون أن تكون هناك اختلافات أو أن يكون هناك أناس يحللون أشياء وأناس يحرمون هذه الأشياء، فأنا أرى أن هذه ليست بالظاهرة السلبية.

بالعكس أنا أخشى ما أخشاه أن يكون ديننا أحادى الرأى ويقدم رأيا واحدا.

لكن كل ما يتعلق بشئون الدولة فى الإسلام أنعم الله علينا بأن جعله من الفروع، أى أنه موطن وموضوع للاجتهاد وتتعدد فيه الاجتهادات والتعددية فيه مشروعة وشرعية بحكم الإسلام وبحكم أن اجتهاد المجتهد غير ملزم للمجتهد الآخر.

إذن– فى هذه الحدود– فهذه الظاهرة تلعب دورا إيجابيا كما قلت وإن كانت سلبياتها فى تقديرى لابد من ترشيدها ولابد من نقدها.

ترشيدها ونقدها، بمعايير إسلامية، حتى مع احتجاج أصحاب هذه السلبيات بأنهم محكومون بأن المجتمع غير إسلامى وبأنه لا يتيح لهم الفرص كى تكون ممارساتهم إسلامية مائة بالمائة!!

البندالثالث سياسة وتطرف!

□ نأتى إلى التعبير السياسى عن ظواهر الاقتصاد.
على مستوى التيار الإسلامى نجد أن قيادات هذا التيار تتبنى هذه الأشكال الاقتصادية الموجودة كتعبير وحيد. وأنا هنا أشير إلى أحادية التعبير التى تناولتها. بل ويرون أن الخروج على هذا اللون من الأحادية يعتبر خروجا صريحا ضد الروح الإسلامية!
تدليلا على ذلك قرأنا أخيراً فى إحدى مجلات الإخوان: أن من يقود أى حملة على شركات توظيف الأموال فهو من الشيوعيين أو العلمانيين الحاقدين !!

■ هذه القضية هى تجسيد للون من ألوان ردود الأفعال الإعلامى والفكرى الذى نعيشه.

وأنا لا يعجبنى أن يكون التركيز فى الهجوم على الأوضاع الانفتاحية على الظاهرة التى تتسمى بالأسماء الإسلامية.

والذين يقفون الموقف المناقض فيعتبرون أن نقد هذه الشركات هو مبرر للاتهام بالشيوعية أو بالتطرف العلمانى، أعتقد أن هذا الموقف هو أيضا رد فعل.

فإذا كان البعض يختص شركات توظيف الأموال بالهجوم، وبالنقد فالبعض الآخر يرى أن هذا النقد مقصود به الإسلام.

وأنا لا أبرئ بعض الذين يهاجمون هذه المؤسسات،فهم يصدرون من موقع قد يكون طائفيا أو أيضا هو موقع علمانى يخشى أن تكون مثل هذه الشركات ركيزة مالية لنشاط التيار الدينى الإسلامى، وبالتالى تجعل له هيمنة شديدة.

وقيل كثير من الكلام عن شركات توظيف الأموال وعلاقاتها بالجماعات

الإسلامية، وأنها مولت المعركة الانتخابية ١٩٨٧ .. إلخ.

وفى تقديرى أنه إذا كان الإسلاميون شريحة فى الحياة السياسية كبيرة ومؤثرة -وهم كذلك بالفعل- فمن الطبيعى أن يكون لهؤلاء الناس مؤسساتهم المالية.

أعتقد أن التيار الإسلامى يكاد يكون هو التنظيم الوحيد الحقيقى فى الساحة المصرية، وكل الأحزاب السياسية الأخرى أغلبها هلامى، وهى أندية سياسية لا أحزاب.

إذا كان هذا هو الوزن السياسى والاجتماعى للتيار الإسلامى فى مصر وفى المجتمعات العربية الإسلامية فمن الطبيعى أن يكتلوا قواهم الاقتصادية، لأنهم إذا كان لهم حق فى هذا المجتمع، وهم لا يرون أن لهم حقا - فقط- فى هذا المجتمع. ولكنهم يرون أن هذه الأمة أمتهم وأن الغرب هو الذى اغتصب هذه البلاد لقرن أو قرنين من الزمان، وهم يستعيدون مصر للإسلام وللهوية المصرية.

إذا كانوا مواطنين وهويتهم الإسلامية قد أفرزت الآن حركة سياسية إسلامية بهذه الضخامة، فمن الطبيعى والمنطقى أن يكون لهذا التيار مؤسساته المالية.

وأنا أقول للذين يخشون من هذه المؤسسات المالية:

لا تخافوا فأنا أشعر أن الإسلامى عندما تكون له ثروات ينميها ويحافظ عليها سيكون إسلاميا معتدلا وليس متطرفا لأن التطرف والغلو عادة يكون فى شريحة شبابية وهذه الشريحة الشبابية لا يكون لديها- عادة- ما تخشى عليه من السجون والمعتقلات والصدامات مع الحكومة.

أما أصحاب الأموال فهؤلاء يحسبون الأمور حسابات شديدة الجودة والجدوى (يضحك) !!

أنا أفهم أن المؤسسات المالية الإسلامية ليست عاملا من عوامل تنمية التطرف والغلو فى الجانب الإسلامى، وهنا أدعو إلى أن نفهم ظاهرة اليقظة الإسلامية، أو المد

الإسلامى على حقيقتها.

نحن أمام مد شامل فى كل مجتمعات العالم الإسلامى والجاليات الإسلامية فى خارج البلاد الإسلامية. نحن أمام يقظة تحاول أن تستعيد للإسلام هيمنته على المجتمعات الإسلامية وعلى العقل المسلم.

نحن أمام حركة تريد أن تستنقذ العقل المسلم، أو الواقع المسلم، من هيمنة الحضارة الغربية، والتصدى للغرب وللهيمنة الغربية هو السبب الأول والثانى والثالث والخامس لتنامى ظاهرة الإسلام السياسى !

الإسلام السياسى والاجتماعى والفكرى والفلسفى أى اليقظة الإسلامية، هو مد يستنقذ الذات الإسلامية من هيمنة الحضارة الغربية.

ليس هذا التيار رد فعل لنكسة ١٩٦٧، وليس رد فعل لنظام عبد الناصر، وليس رد فعل لأن الشباب يعانى مشاكل الإسكان والزواج والعمل، فقد تكون هذه عوامل تنمى هذه الظاهرة.

إنما استنقاذ الإسلام والمسلمين والواقع الإسلامى من هيمنة الحضارة الغربية هو السبب والمبعث الأساسى لحركة التيار، لأن الذى ارتاد هذا الطريق هو جمال الدين الأفغانى وحركة الإحياء الاسلامى منذ أن كان هدف هذا التيار هو التصدى للغزوة الاستعمارية التى جاءت إلينا فى القرن التاسع عشر.

فهذا هو معنى (اليقظة الإسلامية) و (التيار الإسلامى) و (المد الإسلامى).

فى التيار الإسلامى أنا أبصر ثلاث شرائح:

الحركات التقليدية: (الإخوان المسلمون) وما شاكلها.

تيار الشباب: وهو بعض الجماعات الشبابية الغاضبة، وهى حركة رفض كاملة لكل ما فى المجتمع، وهذه الحركة مجرد شريحة فى المد الإسلامى وليست كل المد الإسلامى .

والثالثة: شريحة أهل الفكر والاجتهاد والتجديد.

وكما أن أجهزة الإعلام تسئ وتخطئ عندما تركز على شركات توظيف الأموال دون غيرها، فإن أجهزة الإعلام أيضا تسئ وتخطئ عندما تركز على هذه الشريحة باعتبارها التيار الإسلامى، فتعطيها وزنا أكبر من وزنها، وتشوه صورتها.

وأنا أدعو لأن نتأمل حقيقة أن الغلو والتطرف لا يخلو منه مجتمع من المجتمعات فى أية فترة من فتراته.

والغلو أو التطرف- عادة- يلعب دورا إيجابيا- لأنه منبه أو مثير يوقظ الذين يعيشون فى الأبراج العاجية، ويوقظ الذين يفكرون فى القضايا بشكل هادئ جدا وبارد جدا لأن حرارة وعنف الشباب، ورفض الشباب يوقظهم وينبههم على كثير من المعانى، وإذا كنا جميعا نتفق على أن واقعنا بلغ حدّا لابد أن نرفض فيه ومنه الكثير من الجوانب فلماذا نعتبر أن ظاهرة الرفض هذه ظاهرة سلبية.

قد تكون التعبيرات أو الأحكام التى يصدرها هذا الشباب تثير فزع البعض لأنها تأخذ شكلا دينيا. ولكن- على سبيل المثال- هناك من يقولون أن هذا المجتمع هو مجتمع (جاهلى) ونحن نرفض هذا التعبير، ولكن ماذا يعنى مصطلح (مجتمع جاهلى) سياسيا. إنه يعنى حكما بالإدانة ضد الأوضاع التى ركعت وسجدت أمام الهيمنة الغربية فى مجتمعاتنا الإسلامية وبيوتنا وأجوائنا.

وحتى الذين يفزعون من عداء هذه الجماعات الشبابية للفنون، أقول لهم لقد عايشت الحركة الشيوعية والفكر الماركسى. ورأيت أساتذة ومثقفين كبارا فى الماركسية كانوا يحرمون غناء أم كلثوم ويسمونها مغنية الإقطاع ويحرمون كل ألوان الثقافة القائمة ويقولون أنها ثقافة بورجوازية.

إذن فى المصطلحات اليسارية يقولون عن بعض الفنون أنها كفر وجاهلية باسم أنهابورجوازية.

والآخرون باسم الإسلام يسمونها كفراً وجاهلية وحراما.

إذن علينا من الناحية الاجتماعية والسياسية أن نعى المضمون الحقيقى لهذه المصطلحات.

هذه الشريحة محدودة، وهى شريحة رفض كامل لكل ما فى الواقع.

وأعتقد أننا لو تنبهنا إلى الإيجابيات فى هذه الشريحة فقد لانسلط عليها كل هذا الهجوم.

الشريحة الثالثة هى شريحة أهل الفكر والاجتهاد والتجديد.

كثير من المفكرين والعلماء والمثقفين على امتداد العالم يمثلون هذه الشريحة، والآن هناك مؤسسات بحثية ومعاهد تحرك العقل المسلم كى يصوغ الإسلام نموذجا حضاريا متميزا عن النموذج الغربى.

هذه أهم شرائح المد الإسلامى، وقد لا تكون هذه الشريحة قد تحولت بعد إلى تيار واحد متبلور موجود، ومجسد فى مؤسسات بحثية، ولكنها كظاهرة من الظواهر عليها العبء الأكبر فى ترشيد الفصيل الشبابى، وفى تطوير الحركات التقليدية التى منها الإخوان المسلمون وغيرها، فالشباب لديهم حركة وعمل أكثر مما لديهم من الفكر والاجتهاد الفكرى، وأيضا الحركات التقليدية ومنها الإخوان المسلمون تقف عند حدود مواقع الأربعينيات فى كثير من القضايا الفكرية، وبالتالى فالأمل معقود على تيار الاجتهاد فى الحركة الإسلامية فى أن يرشد هذه الظواهر، وأن يقدم الإسلام ليس كشعارات غامضة وإنما كمنهج متميز وكخيار حضارى، وأرى أن هذا قد تتعدى فائدته الواقع الإسلامى، لأنه على نطاق المجتمعات الغربية، هناك حديث حول المأزق الذى دخلت فيه الحضارة الغربية بالإنسان من حيث إنها حققت له الوفرة المادية وأفقدته التوازن بين المادة والروح.

إذن رغم وجود السلبيات فى الممارسات الاقتصادية للمؤسسات الإسلامية فأنا

أرى أن بعضها يرجع إلى مصالح طبقية واجتماعية لأصحاب هذه المؤسسات، ويرجع إلى أن هذه المؤسسات تمارس نشاطها فى مجتمعات غير محكومة بمقاصد الشريعة، ويرجع أيضا إلى عدم وضوح فكرى فيما يتعلق بفلسفة الإسلام فى الاقتصاد وفى تدبير الأموال، إذن هذه الممارسات غير إسلامية، وهى- فى تقديرى- محدودة وليست خطيرة، بمعنى أن ممارسات هذه المؤسسات ليست كلها غير إسلامية.

ولكن الأشياء السلبية المحتاجة إلى ترشيدها من الممكن أن ترشد بالفكر الإسلامى وبالحوار مع هؤلاء الناس وليس بالهجوم.

أما سلبيات الحملة الإعلامية على هذه المؤسسات فهى كبيرة وخاصة إذا ما وضعنا فى الاعتبار أن رأس المال جبان!

لو كان الحوار بديلا لهذا الهجوم لكنا أقرب إلى ترشيد هذه المؤسسات أو على الأقل لتقترب من الوضع الذى يحقق المصالح الاقتصادية والتنمية الاقتصادية لمجتمعنا.

البند الرابع : اخــتلاف وحوار !

□ حينما نتكلم عن التيار الإسلامى، لابد أن نقرر حقيقة أن هذا التيار، مازال حتى الآن صارخا أكثر مما ينبغى، ويعتمد أسلوبا قائما على فكرة (اقبلنى.. وإلا) أو (من ليس معى فهوضدى).

وكنت أتصــور أن هذه المســألة ســتظل ســائدة منذ بداية الصحوة الإسلامية ولفترة معقولة..

ولكننى أراها امتدت أكثر مما ينبغى.. وخاصة أن هذا التيار مــارس لونا من ألوان التمثيل فى البرلمان مثلا، ويمارس لونا (قــد يكون منقــوصــا ولكنه مــوجــود) من ألوان العــمل السياسى، وبالتالى كان ينبغى أن يختلف الوضع أو يتجه إلى الحوار مع فصائل سياسية أخرى، ولكنه – أبدا– لا يفعل ؟!

■ أنا لا أبرىء بعض الإسلاميين من التسرع فى الحكم على الآخرين بالكفر أو بالمروق من الإسلام لمجرد اختلاف فى وجهات النظر، وأنا لا أبرئ بعض الإسلاميين من نزوعهم وتسرعهم إلى العنف سواء كان هذا العنف فى أحكام، أو حتى فى ممارسات ضد آخرين.

ولكننى لا أقول أنهم وحدهم المخطئون فى هذه القضية.

بل أكاد ألمح– فى كثير من المواقف – أنهم المعتدى عليهم وليسوا المعتدين.

نحن شهدنا حركة الإخوان تعمل من خلال المجتمع، ومن خلال المؤسسات ولم تعرف فى يوم من الأيام قضية التكفير، ولم تعرف فى يوم من الأيام قضية التمييز بين المسلمين وغير المسلمين، وحتى المؤسسات التى كانت تقيمها كانت من

خلال العمل العام مثلها مثل الأحزاب الأخرى فى إطار الظروف الليبرالية.

لكن العنف الذى مارسته الدولة ضد التيار الإسلامى قد بلغ فى بلادنا وفى كثير من البلاد حد المأساة، وأرى أن هذا العنف، وهذا العدوان، وهذه العدوانية هى التى جعلت الفكر الطبيعى، والممارسات الطبيعية، تخلى طريقها لفكر الأزمة والتوتر ورد الفعل والعدوان.

نحن رأينا وسمعنا المدى الذى وصلت إليه ممارسات التعذيب، وأنت تستطيع أن تسأل أعواد المشانق عن الذين سيقوا إليها حقبة الخمسينيات والستينيات، ولم يسق إليها من التيارات السياسية إلا التيار الإسلامى. وهناك أناس فاضلون ومفكرون دخلوا إلى ساحات الإعدام إما قتلا فى الضبط وإما بالمحاكمات العسفية.

الدولة مسئولة كبيرة عن هذه الظواهر التى نجدها عند بعض الإسلاميين.. هذه ظواهر طبيعية.

وحتى ولو عشنا فى مجتمع كله حوار ولا يلجأ إلى القوة، سنجد- ليس فقط التيار الإسلامى - ولكن فى كل التيارات الفكرية من يلجأ إلى هذه العدوانية وهذا العنف فى التعامل مع الآخرين.. تلك سمة طبيعية.

ولكن القضية أن ما يحدث لدينا من عنف واضطهاد للتيار الإسلامى ينمى ظاهرة الغلو وظاهرة العنف، أما لو كان الوضع طبيعيا فستعود هذه الظاهرة إلى حجمها الطبيعى.. شريحة لا تؤثر.

أنا أخشى من التطرف الإسلامى ليس على العلمانيين ولكن على الإسلام، لأن التطرف هو الطريق المضمون إلى فشل المتطرفين.

ولو وعى الإسلاميون هذه الحقيقة لكانوا أحرص الناس على ألا يكونوا متطرفين.

التطرف يقود أصحابه إلى طريق مسدود، فهم ينطحون الصخر، وأنا أسمى هذه

الشريحة بشريحة الغضب.

الغضب فى المصطلح الإسلامى هو جزء من الجنون، ولذلك يمين الغاضب لاتجوز، فالذين يعملون بالسياسة وهم غاضبون هم أعجز الناس عن تقديم الإسلام كبديل للممارسات الواقعية أو للنموذج الغربى.

وأرى أنه مع نقدنا لهذه العدوانية ولهذا الغلو ولهذه الأحكام، ومع دعوتنا باستمرار إلى أن نتذكر أن قضايا الاختلاف حول الدولة والاجتماع والسياسة والاقتصاد هى من قضايا الفروع- أن الخلاف بين المسلمين والعلمانيين معاييره الصواب والخطأ، والنفع والضرر وليس الكفر والإيمان.

ومع محاولتنا الدائمة التأكيد على أن هذه المعايير هى معايير الخلاف والحوار، وآداب الخلاف الإسلامى الذى يعتمد التعددية دائما وأبدا فى هذه الميادين وهذه القضايا، ولكننى أقول كلمة الحق أن التيار الإسلامى كثيرا ما يكون فى موقف الدفاع.

أنا أعرف أصدقاء كثيرين من الماركسيين والعلمانيين عاشوا حياتهم كلها يطلبون الحرية لهم وللآخرين، ولكنهم الآن لشديد الأسف وللأسف الشديد يستحثون الدولة على كبت وضرب وقهر التيار الدينى !! فهل تستغرب وتستكثر أن يتحدث بعض الشباب الإسلامى عن هؤلاء الناس بكلمات عدوانية أو غاضبة؟

الناس الذين تخلوا عن تاريخهم ويطلبون الآن العنف والقهر والسلطان والسلطات لمحاربة التيار الدينى بدلا من أن يقولوا : أتيحوا لهؤلاء الناس فرصة الشرعية، وفرصة أن يكون لهم تنظيم وفرصة أن تكون لهم صحافتهم.

والذين يهاجمون الأمراء وكتابات الأمراء، نقول لهم دعوا هؤلاء الأمراء يكتبون فى الصحف العلنية بدلا من الكتابات الفجة التى تحتويها الكراسات التى يتداولونها، فعندما يكتب المرء فى النور فإنه من الداخل سيكون رقيبا على نفسه.

ولم نذهب بعيدا ؟ !

نحن كنا نقرأ كتابات اليسار وهى مليئة بالإسفاف وبالتدنى وبالجهل وبالضحالة حتى على المستوى اللغوى كانت تعلم الركاكة، لكن عندما أصبح لدينا يساريون وماركسيون يكتبون فى مجلات علنية، أصبحنا نقرأ لهم دراسات على مستوى راق قد تختلف أو تتفق معها، ولكنك أصبحت أمام إنسان مسئول يكتب فى وضح النهار، فلو كان التيار الإسلامى يعطى هذه الفرصة فى الشرعية والمشروعية، أعتقد، لا أقول أن ظاهرة الغلو ستنتهى تماما- ولكنها ستحجم وستصبح فى حجمها الذى لا يخيف.

□ **دكتو عمارة.. ما هى مبادرة التيار الإسلامى فى الحوار ؟**

■ أنا أعتقد أنه فى بعض الندوات التى تناقش أشياء لها علاقة وثيقة بالتيار الإسلامى كان التيار الإسلامى يشعر أنه مستبعد من هذه الندوات، ومنذ أشهر عقدت ندوة عن (التراث وتحديات العصر) وتساءلت أين التيار الإسلامى فى هذه الندوات بالمؤسسات ومراكز البحث المهيمنة على حركة الحوار، ومفاتيح الحوار تستبعد هذا الطرف الأصيل، وهو يشعر أنه يبعد ويستبعد وأنه مطلوب أن يوضع تحت السجادة ويختفى ! !

وهذه المشاعر التى تتولد وتتراكم لديه بالتأكيد تجعله محجما عن الحوار، أو لاتنمى لديه إمكانيات ورغبات وقدرات وقوى وعادة الحوار.

الحوار فى مجتمعنا مطلوب أن نتعوده.

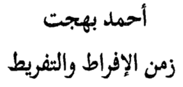
نحن عشنا بآراء وحيدة، والطاعة العمياء ويمين در وشمال در، فمطلوب أن نتعود الحوار، ولكن على سبيل المثال قيل لى ولم أحضر، أن هناك ندوة عقدها

منتدى الفكر العربى فى عمان عن الصحوة الإسلامية، وكان فيها أطراف إسلامية، وأطراف علمانية، وكانت الندوة ممتازة وقدمت فيها جهود مهمة، وكان هناك اقتراب أو على الأقل فهم مشترك.

فى تصورى أن الفرقاء المختلفين من التيارات السياسية إسلامية وعلمانية، فى حاجة شديدة إلى تعلم آداب الحوار.

وليس الإسلاميون – فقط – هم الذين تنقصهم هذه الفضيلة !

الحوار هو جزء من حركة المجتمع السياسية والفكرية، ولن نتعلمه بين يوم وليلة، ولن نتقدم فيه بخطى تقفز على الواقع الذى عشناه ونعيشه، لكن إذا نحن آمنا أننا جميعا إسلاميين وعلمانيين أبناء هذه الأمة، وأننا جميعا فى زورق واحد، وأنه ليس لأحد منا زورق آخر خارج هذا الوطن، وأنه وطننا جميعا فإذا آمنا بذلك وآمنا أن الحوار هو السبيل الأمثل والأكثر أمناً للتعايش، وأن علينا أن نسمع بعضنا البعض، ونتأمل بعضنا البعض، فسوف نكتشف أن هناك الكثير من نقاط الالتقاء وسنكتشف أن الأصول نحن متفقون عليها.. قد تختلف بنا المناهج والرؤى والسبل والوسائط وهى فى الاختلاف أمور طبيعية، ولكنها لا تعطل ولا ينبغى أن تعطل سعى الأمة كلها للحوار.



أحمد بهجت

زمن الإفراط والتفريط

- ساحة الاستثمار فى مصر تشبه حماماً تركياً الداخل فيه مفقود والخارج منه مولود.
- البيروقراطية المصرية تخلق استحالة معنوية لعدم الإخلال بالقانون !
- حركة الاقتصاد المصرى حركة راقصة !
- ما نبدعه فى ساحة الاستثمار ينتمى إلى الفن وليس الاقتصاد !

« الوجود والعدم» .. يتعاقبان على الموجودات فى عالم الاقتصاد المصرى بصورة فنية تنافس أعظم ما أنتجه مسرح العبث، وهكذا دخل أحمد بهجت ساحة الحوار بمقولة عاصفة.. وهكذا بدأ الحوار الذى تقلب بين الجد والهزل بطريقة – ربما – لا يستطيعها غيره!.

ابتعد أحمد بهجت عن المناقشة المباشرة فيما هو فقه إسلامى أو فكر إسلامى والتزم فى نفس الوقت برؤية إسلامية فى مناقشته لقضايا السياسة والاقتصاد.

تكلم عن الاستثمار والاستهلاك والملكية والإنتاج وفلسفة النظام الاقتصادى، وكان قادرا فى كل لحظة على أن يخرج مفأجأة اقتصادية جديدة من جوف حوار بدا وكأنه (صندوق الدنيا)!

عن الاستثمار سألونى!

□ فى حالة الاستثمار هل تنتمى الصورة للوجود أو العدم؟

■ ساحة الاستثمار فى مصر، تشبه حماما تركيا، مليئا بالبخار، والشخوص فيه مضببة وغير ظاهرة، الداخل فيه مفقود، والخارج منه مولود!!

□ مفقود لماذا لا سمح الله ؟

■ مفقود لأن الداخل يمكن أن يصاب بطعنة جانبية من أحد الشخوص الخفية، التى يلفها البخار بعد ذلك فتتلاشى.

قوانين الاستثمار، تتغير بشكل مطرد، تأخذ اللجنة العليا للاستثمار قرارا، ويترتب

على هذا القرار دخول عدد من المستثمرين ورءوس الأموال إلى السوق المصرى، وفجأة تصدر قوانين مغايرة، ويتحمل هؤلاء الناس الخسارة، وتلك هى الطعنة الجانبية وسط بخار الحمام التركى.

وبالرغم من هذا، فإن مناخ الاستثمار فى مصر هو أصلا- مناخ مثالى، من حيث الهدوء النسبى والأمن النابعان من شخصية المصرى، الذى يعتبر أن (الغريب) نعمة، تحل بالبلد وتتسبب فى رخائها.

والمستثمر لا يجد سوقا أفضل- فى ظروفها العادية- من مصر، فهى سوق هائل الاستهلاك مصريا وعربيا، والمصرى فيه- كما ذكرت - يظهر ودا تجاه الغرباء، وليس فيه عجرفة بعض الشعوب الأخرى، وهذا فى حد ذاته ثروة، ولكننا نهيل التراب على هذه الثروة بقوانين بالغة الجمود والغباء!

□ هل مسلك الإدارة هو عكس سلوك المصريين؟

■ مسلك الإدارة يعكس الارتياب فى الغريب، والنظر إليه على أنه أفاق مغامر كهؤلاء الذين نزلوا البلاد أيام الخديو إسماعيل.

والإدارة - أيضا تفترض أن المستثمر يجئ - أصلا- ليخدمنا، لا ليكسب!

نحن نهدر بعض البديهيات المتعارف عليها فى جميع أنحاء العالم، مثل فكرة أن الإنسان تحركه الرغبة الأكيدة فى الربح، فنحن نرى كبديل لهذه البديهية - أن الإنسان تحركه الرغبة فى مد يد العون للأوطان!

هذا كلام يوجه للشهداء والأبطال، أما أن يقال للمستثمر الذى يمثل جبن رأس المال فإنه لن يدرك- حينئذ - معنى ما تقول ولا مغزاه، فقد جاء ليكسب لاليتعطل!

□ ولكننا نحاول - قدر الطاقة- أن نرفع المعوقات من أمام المستثمرين؟

■ سأحكى لك مثلا عن طريقتنا فى رفع المعوقات، لقد أعلن رئيس الوزراء أن مكتبه مفتوح لشكوى أى مستثمر، ولدى قراءتى لهذا الكلام، تقمصت شخصية مستثمر، ونظرت فى الساعة، فوجدت أننى (مش فاضى) أذهب إلى رئيس الوزراء لأشكو، فما الذى يدفعنى أن آتى إلى بلد لأتردد بالشكوى على مكاتب رؤساء الوزارات، ثم - فرضا- لو ذهبت إلى مكتبه سيضيع من وقتى نصف يوم فى المشوار والمقابلة، ثم- أخيرا - لو أنه يفتح مكتبه لشكاوى كل المستثمرين فمعنى هذا أنه لن يؤدى عمله الأصلى كرئيس للوزراء!

هذا مثل آخر فى إهدار بديهية الوقت، وبديهية الواقعية.

وتعال أيضا ننظر كيف نحاول أن ندفع المستثمر إلى مجالات استثمار معينة، فنحن نكلمهم - أحيانا- عن الاستثمار فى قطاع الإسكان الشعبى والمتوسط، وهذا بالتأكيد عمل الدولة وليس عمل المستثمرين!

لن نستطيع أن (نحنن) قلب المستثمر بالكلام عن احتياجات مصر ومشاكلها، ولن نكسب تأثره أو دموعه، فالنقود ليس لها قلب!

لا تستطيع أن تقول لمستثمر تعال لتشغل نقودك فى عملية ربحها ٨٪، بينما هناك مجال آخر فى السوق يمكن أن يحقق ربحا قدره ٤٠ ٪.

و البديهية الأخرى التى نهدرها هى الاستمرارية!

فالقوانين والقرارات لا تتغير فقط، ولكنها تتغير بشكل لا علاقة له بما سبقه تماما.

وأنا أعرف صديقا يعمل فى مجال الاستثمار بلندن، ذكر لى أنه يعمل هناك منذ ١٦ سنة، ولم يتغير قانون متعلق بالاستثمار فى هذه الفترة، أى أن هناك ثباتا

نسبيا، ومعرفة ورؤية للطريق، واستمرارية.

أما عندنا فلا يوجد سوى ضباب الحمام التركى وانتظار الطعنة القادمة!

ما نبدعه فى ساحة الاستثمار ينتمى للسينما، ولمسرح اللا معقول، لا يوجد حدث ولا توجد شخصيات، ولا توجد استمرارية، كل هذا جميل فى مجال الفن، أما فى الاقتصاد فهو شئ يشل الحركة.

□ لو كنت مستثمرا.. فى ماذا تستثمر أموالك ؟

■ الأرض.. أو الإسكان الفاخر، الأثمان فى هذين المجالين ترتفع بجنون، ودون مبرر، ودون مقتضى، وبلاعدل.

أعود وأقول أن أكثر ما نحتاج إليه هو ثبات وسيادة قوانين السوق الطبيعية دون تدخل لأن التدخل يخلق حالات مثل الأرض والإسكان التى يزيد عائدها دون مبرر.

وأذكر بيروت كمثال على سيادة وثبات قوانين السوق، فأنت فيها تجد مئات الفرق المتنازعة، وتجد حديقة حيوان طبيعية من الملل والنحل والمسميات التى تتصارع وتتحارب منذ عشر سنوات، ومع ذلك تجد مجالات استثمار مزدهرة مثل صناعة الكتاب.

يجب -هنا- أن ننسى مسألة الاعتبار الأخلاقى، إلا إذا كنا نتكلم عن نظام دينى مثلا، فأنت لا تستطيع أن تقول أن « المستثمرين وحشين، لا يريدون أن يساعدونا رغم أننا حلوين وطيبين! »

كيف تطالب مصريا ذهب إلى الخارج، ثم جاء ليستقر فى مصر ومعه ١٠٠ ألف جنيه يريد أن يستثمرها، كيف تطالبه بأن يضع أمواله فى مجال لا مكسب

فيه، ولماذا يقوم أحد هؤلاء العائدين بإعطاء أمواله لشخص يستثمرها له، ولا يضع هذه النقود فى البنك.

هناك خوف، والخوف ليس كافيا فيه أن يقول مسئول ظريف:

« إن هذا الخوف بلا سبب، ويجب أن ينتهى خوفكم أيها السادة » .

الخوف محتاج إلى قوانين محكمة تبيده، ومحتاج إلى ثقة لا تأتى بالكلام.

رئيس الوزراء الأسبق يقدر أموال المصريين فى الخارج بمائة وستين مليارا، وهناك بعض من أعلن أن هذا الرقم مبالغ فيه وأن حجم هذه الأموال الحقيقى لا يزيد عن خمسين مليارا.

كيف تأتى هذه الأموال لتستثمر فى مصر؟، مع وضع حقيقة مهمة فى الاعتبار وهى أن المصرى مهما كسب فى الخارج فإنه يحب بلده، ويحب أن يعود إليها، ولا يمنعه غير الخوف.

□ دعنا نتوقف عند هذه النقطة قليلا، فأحد جوانب سلوك المصريين المهاجرين المحدثين، هو الحديث كثيرا عن حب الوطن، والتيه فى سمائه وجماله، ولكن -واقعيا- يقطع هؤلاء علاقتهم بالوطن- وتظل عودتهم، أو عودة أموالهم مرهونة مشروطة بعودة المهاجر المبجل من الخارج مرفوتا من وظيفته أو راغبا فى الحصول على مزية استثمارية لا يستطيع أن يحصل عليها فى الخارج ؟

■ فلتكن الأسباب ما تكون، يجب أن نكون واقعيين، ولماذا يا أخى- يسود سلوكنا الشعور بالإحن تجاه من خرجوا من مصر وصنعوا ملايين.

□ هذا الإحساس ترجمة لفكرة مهمة، فليس من المعقول أن يطالبنا هؤلاء عبر أبواب بريد القراء فى كل الصحف بالانتماء، بينما- من باب أولى - أن ينتموا هم، ونحن حتى الآن مازلنا نتكلم عن المستثمر المصرى ؟

■ المطالبة بالانتماء فيها نوع من الرومانتيكية.

□ فلنكن رومانتيكيين.

■ لا يمكن التعامل مع الاقتصاد برومانتيكية.

□ ولماذا تكون الرومانتيكية واردة وممكنة، حين يظل أى من هؤلاء أثناء نشأته بالوطن يأكل ويتعلم ويتوظف على حساب الحكومة، ويتحدث بملء الفم ومدى الصوت عن مسئولية الحكومة الاجتماعية ؟

■ نحن نطالب أيضا بالغاء المجانية فى التعليم والدعم فى السلع!

القضية أن الرومانتيكية باطلة فيما يتعلق بالمال، الواقعية تفرض أن نضمن للمستثمر المصرى مكسبا فى مصر لا يقل عما يكسبه فى الخارج... أما أن نضع أمامه ألغازا ومعوقات فقطعا هذا شئ لن يجعله يأتى.

□ **هناك معوقات بالفعل، ولكنها ليست بهذا الحجم الذى جسدته مبالغات أصحاب المال المصرى فى الخارج أو الداخل، وللأسف فإن كلام المستثمرين الأجانب أقل كثيرا فى هذا الجانب من المصريين. فالمصرى الذى حقق تراكما ماليا فى الخارج، يرى تجميد كل شئ حتى عودته السعيدة إلى الوطن، وهو دائما يعلق تشغيل أمواله على شروط ربما لا تتوافر فى كثير من الدول المتقدمة..**

لماذا تنظر إلى المستثمر بعشم، المال لا يعرف العشم، هو فقط يخاف على ماله ويريد أن يضمن ربحه، ويريد أن يضمن أنك لن تنظر إليه على انه لص أو أفاق..

فى مرحلة انتقال إلى الرأسمالية من الطبيعى أن يحدث هجوم استثمارى من الأفاقين والمغامرين .وقد انتهت هذه المرحلة وأصبح لابد من تقنين المسألة بحيث نضمن جدية المستثمر القادم، أما النصب فقد انتهى.

■ حكاية الانتقال مرفوضة ففى عالم الاقتصاد لا يكون مقبولا التذرع بمثل هذه الأعذار.

مشاكلك الداخلية لا تهم المستثمر ولكن الذى يهم المستثمر هو المصلحة.

إن هذه النظرة أيضا تسود منطقنا فى التعامل مع الدول الغنية، فلو ذهبت لدولة غنية لتقول لها أنا غلبان وفقير وسلسلة ظهرى تكاد تخترق جلدى من فرط الجوع فإن هذا لا يحرك شعرة فى هذه الدولة أما إذا ربطت طلبك بفكرة المصلحة مثل أنك صمام أمن للمنطقة أو أن المحافظة على الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى فى بلدك يخدم مصالح هذه الدولة الغنية فإن هذه (المصلحة) هى التى ستدفع الدولة الغنية

للتحرك لحل مشكلتك أو الإسهام فى حلها.

عن النظام سألونى!

□ لابد أن كل ما ذكرت بجده وهزله- يدفعك أحيانا لأن تتأمل نموذج النظام الاقتصادى المصرى كيف تراه؟

■ الإدارة عندنا – مرت بمراحل من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار إلى الوسط ثم من أقصى اليسار لأقصى اليمين ثم إلى الوسط !

هذه الحركة.. حركة راقصة.

وعندما يرقص الاقتصاد ترقص رؤوس الأموال والسوق والقوانين.

الذى يجب أن يسود هو القوانين الطبيعية للسوق.

السوق يفترض أن تكون له قوانين ثابتة لا ترقص.

□ فى رأيك هذه الحركة الراقصة تانجو أو بلدى؟

■ بلدى جدا، وهى تخضع لإيقاعات كل وزير على حدة، وتكسر حتى قواعد الرقص البلدى المتعارف عليها لأن فيها إحساسا بالتقلص أكثر من الإحساس بالرقص. لم نصل إلى الرقص الأفرنجى ولم نصل حتى إلى الرقص البلدى.

ربما يرقص اقتصادنا رقصا بلدنجى!

□ أنت تحمل الإدارة الحكومية كل المصائب وتطلب بسيادة قوانين السوق الطبيعية وكأنك ترفض فكرة الاقتصاد الحكومي أو القطاع العام.

■ لماذا أولا– يكسب القطاع الخاص ويخسر القطاع العام ؟ !

القطاع الخاص يشغل العدد الذى يحتاجه بالضبط من الموظفين أما القطاع العام فتسوده فكرة الرومانتيكية هو الآخر، ويضع فى اعتباره أمورا إنسانية فيشغل عشرة أضعاف ما يحتاجه !

القطاع العام مملوك للدولة والدولة شخصية معنوية ليس لها وجود مادى فلا تستطيع أن تقول أنك جلست مع الدولة أمس وشربت ما فنجانى قهوة وسيجارتين ولكن لهذه الشخصية المعنوية رموز مثل الوزراء. وهؤلاء الوزراء يخضعون فى النهاية لنظام خانقه يد البيروقراطية الطرشاء التى تضع هذه الاعتبارات الرومانتيكية فوق أى اعتبار.

المصانع أو المؤسسات العامة يجب أن تكون ملك العمال والموظفين. وسهم كل عامل هو مرتبه ولو ملكناهم القطاع العام فعلا فلن يزوغ أحد ولن يعمل أحد بربع طاقته، وإنما سيربح والاسيموت.

إذا وضع الإنسان وظهره للجدار أمام الحياة فإنه ينتصر على الحياة، ومادامت الدولة تساعده فإنها –واقعيا– تساعده على الخسارة أما إذا صارت ملكية المؤسسات إلى العاملين فيها فستتغير الإدارة تلقائيا..

إذا ثار السؤال فى مركب تمخرعباب الماء عمن يقودها فلن تكون الإجابة –قطعا– أن ابن صاحب المركب هو الذى سيقودها وإنما ستكون الإجابة فليقدها ربان متخصص مهما كان أجره لأن أولاد صاحب المركب كادوا أن يغرقونا !!

إذا تملك العمال والموظفون مصانع ومؤسسات القطاع العام فستنتهى فكرة

على قد فلوسهم لأن العامل أو الموظف يشعر الآن أنه يتقاضى فلوس الحكومة أما حينما يشعر أنها فلوسه فسوف يعمل على قد فلوسه وعلى قد آماله وليس على قد فلوس الحكومة..

وهذا سيرجعنا إلى فكرة الأرض لمن يفلحها أو إلى فكرة الحديث النبوى الشريف: الناس شركاء فى ثلاث الماء والكلأ ولنار.

□ وهل ترى أن الخروج من الأزمة هو مسئولية النظام الاقتصادى فقط ؟

■ الإدارة تعوق كل ما يمكن أن يؤدى إلى خروج البلد من أزمته، والجهاز الحكومى ملبوس بعفريت اسمه الروتين.

وهذا الوضع يؤدى إلى سلسلة تداعيات غريبة، فهو يعوق الإنتاج وسهولة الحياة وفى نفس الوقت تطالبنا الإدارة بزيادة الإنتاج وسهولة الحياة.

وأحيانا تطالبنا الإدارة بأمور هى من صميم مهامها فيقف أمامنا وزير ليسألنا ما هو الحل يا حلوين ؟! كما لو كان هو الشعب، والشعب هو الوزير. هذه الازدواجية هى من صميم سمات النظام الاقتصادى والخروج من الأزمة هو مسئولية النظام ولن يحسمها إلا قدرته على تغيير سماته..

□ من هو وزير الاقتصاد الذى فهمت قراراته ومسبباتها .. ؟

■ لا ألتفت كثيرا لوزراء الاقتصاد، ولكن أرى آثارهم فى السوق حين يجئ أحدهم ويفرض تسعيرة جبرية للمشمش تجعل سعره ١٥ قرشا فلا ينفذ التجار

التسعيرة فتضطر الإدارة إلى ترك المشمش بلا تسعيرة فيبيعه التجار بمائتين وخمسين قرشا..

الـ ١٥ قرشا قليلة، والـ ٢٥٠ قرشا كثيرة والاثنان نتيجة قرارات خاطئة..

هذه هى قرارات (التفريط) (والإفراط) وهى من سمات النظام الاقتصادى المصرى الأكيدة !!

□ وما هو أكثر ما تشعر أمامه بالدهشة فى حياة المصريين الاقتصادية الآن؟

■ حياة المصريين الآن تمتلئ بأنواع من الدهشة التى لم تكن معروفة من قبل، ولها طابع ومذاق مصرى يشبه مذاق الفسيخ، ولكن الدهشة الكبرى عندى تأتى من أن المصريين جميعا يتكلمون هذه الأيام- عن الضائقة أو الأزمة الاقتصادية، وسبل الإصلاح..

ولا يزيدون على القول شيئا ! وهذا شئ عجيب جدا، فالناس تتكلم فى هذا الأمر، كما لو كانوا يتكلمون عن ناس آخرين فى عالم آخر يتفرجون عليهم فى التليفزيون من باب المشاركة الوجدانية ولكن ما من أحد يبدأ عملا محددا يقصد به اختراق الأزمة، او التغلب عليها.

يأتيك من يقول: نحن فعلا نريد أن نعمل!

ما تعمل - ياسيدى- هل تنتظر احتفالا ؟!

مصيبتنا أننا أصبحنا نحتفل بالعمل عوضا عن العمل ذاته !

□ **حينما سألتك عما تندهش له فى سلوك المصريين الآن، قصدت « سلوكهم » الحياتى الشخصى وليس «مسلكهم» تجاه قضية عامة ؟**

■ (بحسم يجيب)

سلوكهم تجاه القضايا الشخصية يتشكل طبقا لاقتناعهم بالقضايا العامة.

المصريون شعب عجيب، تجده– فى فترة تاريخية معينة– مشهورا بالشجاعة، وفى فترة أخرى مطبوعا بالتخاذل.

ستجده فى الفترة الأولى يعيش فى ظل مناخ عام يستنهض الشجاعة وستجده فى الفترة الثانية محاطا بمناخ موات عام !

المصريون شعب قديم، وصاحب حضارة، وقد تقابل فلاحا أمياً لا يقرأ ولا يكتب، ولكنه يبدأ حديثه معك بقوله، أن له فى الموضوع الفلانى (نظرية) !

ومجرد إدراكه لأن هناك (نظريات) عامة، تفسر وتحكم حركة تفاصيل حياته من حوله، هو أمر يدل على وعى شديد.

وهذا الوعى الشديد– بالطبيعة– يفرض أسلوبا خاصا لتحريكهم للعمل، وإذا استخدمت المفاتيح الصحيحة لتحريكهم فستجد نفسك أمام شعب شديد الإحساس بالمسئولية.

والدليل أنا عشنا ثلاث حروب منذ ١٩٥٢ ، وستجد سلوك المصريين أثناء حربى ١٩٥٦ ، ١٩٧٣ مدهشا، فوعيهم يستيقظ فى لحظات الخطر، وينتظمون بشكل يتيح للآلة الحربية أفضل ظروف العمل.

المعدن الذهبى للمصريين يظهر فى أوقات الشدة.

فإذا ما انتقلنا إلى سلوكهم اليومى الشخصى فستجد صفات (اللامبالاة– التخاذل – التكاسل– التواكلية) موجودة أو غير موجودة وفقا لنوع وشكل المناخ

العام السائد.

انشر فيهم إحساسا عاما بالجدية تجدهم زعماء الجد !

وانشر فيهم إحساسا عاما بالهزل تجدهم ملوك الهزل !

عندما يشتبك المماليك فى خناقة حامية الوطيس، تجد المصرى قد جلس ليتفرج، خالعا عن نفسه أى شعور بالمشاركة أو الانفعال !!

وعندما يأتى محمد على باشا، أو إبراهيم باشا، ويقودون المصرى، يفتحون به العالم، بل ويفتحون مدنا لم يستطع نابليون فتحها.

يظن البعض أنه شعب فلاح حرفته الزراعة، فإذا به يثبت أنه شعب مقاتل يتقن الحرابة... ولكن فقط حينما يريد .. (بمزاجه) !!

وإرادة المصريين و (مزاجهم) ترتهن بنوع القضايا العامة السائدة، ونوع المناخ العام السائد !

□ وإذا ما دقت الأكف على باب مصر الآن، فما هو نوع المصرى الذى سيفتح ؟

■ (يضحك) لن يفتح أحد، كل مصرى– الآن– يريد أن يحل مشاكله الخاصة، ويؤمن نفسه، وليس عنده رغبة فى إضاعة جهده فى الرد على دقات الأكف فوق بابه، كل منا –الآن– جزيرة منعزلة عن الآخرين، تخشاهم، وتتوجس منهم، يسودنا سلوك عدم الاشتراك الحقيقى فى مجهود عام، واللامبالاة، والتواكلية، وسيادة القيم المادية الجديدة.

وبمواكبة هذا كله، تحول المصرى من رجل منتج، كان يطعم العالم قمحا ولحما وبيضا، إلى مستهلك أعظم استهلاكا من المستهلك الأمريكى !

مصر أيام حكم روما، كانت سلة القمح التى تطعم الإمبراطورية، وأيام سيدنا يوسف – بنصوص القرآن– كانت البلد الذى أطعم المنطقة كلها.

وقبل أربعين عاما كنا نصدر قمحا ولحما لكل جيراننا من حولنا.

أما الآن... فالأمر – لو تعلمون – خطير !

يترك الفلاح أرضه لعدة سنوات، ليجمع المال فى « غزوة » عمل لبلد عربى، ويعود ليبنى بيتا بالأسمنت المسلح، ويقتنى فيديو وتليفزيون وثلاجة، بدلا من اقتنائه جاموسة وبقرة وحمارا. ويبدأ المستهلك الجديد الكبير، فى ممارسة حياة ساكن المدينة، ويمارس الاستهلاك بمتعة، ويصبح عبئا على الدولة ويشترى فراخا من الجمعية !!

كل هذا الوضع المحزن يصلح فيلما تحت عنوان (نهاية منتج) !

عن الاستهلاك سألونى:

□ تصور خطير.. لكننا نحتاج لوقفة نناقش فيها الأسباب التى أوصلت الفلاح المصرى إلى هذا الموقع؟

■ فى « كلمتين وبس » (سياسات خاطئة) و (مناخ عام) !

الفلاح ليس حمارا، ولا عبيطا، ولا أبله !

ولا يوجد مصرى عبيط، إلا بالمعنى الطبى، فحتى أقل الناس ثقافة تجد عنده (نظرية)، وميزانا دقيقا للقيم.

وببساطة اكتشف الفلاح المصرى أن الإدارة التى جاءت لإنقاذه من الإقطاع، والرأسمالية القديمة، والكرباج، هى نفسها التى تشترى منه القمح بنصف سعره العالمى!

واكتشف ذات الفلاح، أن الموز الأمريكي يباع في الاسواق- في زمن ما - بجنيه للكيلو، بينما الموز المصري مسعر بـ ٥ر١٤ قرش للكيلو. (أي أن الجهاز الإداري المصري يخدم الفلاح الأمريكي ويكسر رقبة الفلاح المصري) !!

وهنا قرر هذا الفلاح- من سكات - ألا يظلمه أحد، فاعتزل الزراعة، واشتغل عاملا، بل وعاملا غير فني، في معظم الأحوال- يحمل الزلط والمونة ويتناسى حرفته وخبرته التي لا تقدر بثمن-

غير أن هذا الفلاح في مهنته الجديدة أصبح يكسب مالا، أوفر، فتحول من منتج إلى مستهلك، وبدأ يشكو مع الشاكين صارخا: (ما فيش بيض.. ما فيش لحمة.. ما فيش لبن) !!

وبدأ هذا الفلاح أيضا يمارس قانون (الاحتفال بالعمل عوضا عن العمل نفسه!) .

□ ما هي أطرف مظاهر هذا السلوك الاستهلاكي المحموم عند الفلاحين المصريين المحدثين ؟ !

■ لعل أطرف صورة وليس مظاهرة، صورة فلاح رأيته ممتطيا صهوة حمارته، شارخا صوب غيطه، حاملا (كولمان) !

أما مظاهر هذا الاستهلاك، فأهمها (وهذه صفة يشترك فيها الفلاحون والبندريون والحضر في مصر) هو استهلاك أشياء غير مفهومة، مثل الشاي، والقهوة، واللب، والسوداني والذرة المشوي، والقصب !

وهذه المكيفات والمسليات هي رموز لحياة كسولة، تريد (الدردشة) وليس العمل.

فأى مجلس من مجالس احتساء الشاى، أو قزقزة اللب، أو قضقضة الذرة، أو مصمصة القصب، هو مجلس له طقوس وإجراءات تستغرق فى حدها الأدنى ساعة.

فإذا علمنا أن بعض المصريين يشربون ١٢ فنجانا من الشاى يوميا، أو ٢٠ فنجانا من القهوة، يمكن أن نعلم حجم ساعات العمل الضائعة هباء.

وهذه المجالس تشير إلى خلو المناخ المصرى من قضية جادة يقتنع بها الناس لأن هذا ليس سلوك المصرى الحقيقى.

زمان كانت الصورة العاكسة لهذا المعنى، هى صورة (الأفندى) المصرى القابع على كرسيه أمام مقهى ماطًا بوزه إلى مبسم الشيشة بكل إجراءاتها المعقدة من إشعال الفحم إلى وضع الدخان إلى شفطه عبر المياه التى يمتلئ سطحها بالفقاقيع.

أما الآن فقد أصبح الفلاح هو الذى يمارس تضييع الوقت فى غياب القضية العامة فصرنا نراه يعد لجلسات الجوزة فى الحقول ويتفنن فى تزويدها بكل ما فى العصر من تكنولوجيا حتى تشغيلها بالكهرباء.

عن الاستيراد سألونى:

□ هل تقضى حاجاتك من « السوبر ماركت » ؟

■ أحيانا.

□ ما هو أغرب ما يستهلكه المصريون من خلال ملاحظتك لهم فى « السوبر ماركت» ؟

■ الجبنة ؟

المصريون يستهلكون عشرات الأنواع من الجبن الأجنبى، بينما اختفت الجبنة البيضاء (الدمياطى) أفخر أنواع الجبن الأبيض فى العالم والتى كنا نزهو بأنها مصرية ونشير إلى انتسابها لمدينة دمياط فى اعتداد وفخر !

□ ولكن الجبن الأجنبى امتنع استيراده وفقا لقرارات منع الاستيراد الأخيرة ؟

■ منعوا استيراده ولكنه موجود فى كل المحلات، فقد تم استثناء الفنادق من قرار منع الاستيراد، وعن طريق هذه البوابة، يغزو الجبن المستورد كل منافذ التوزيع !

وأريد أن أقول لك شيئاً.

مصر من البلاد التى يستحيل فيها منع استيراد شئ، فهناك حركة خروج ودخول كبيرة إلى البلد، بحرا، وبرا، وجوا، وهناك طلب، وبالذات على أى شئ يتم منعه، ومادام هناك طلب فطبيعى أن تنشأ تجارة!

فى الستينيات كان السوق مغلقا، وبالرغم من هذا فقد كانت كل السلع المستوردة موجودة، ليس فى المحلات بالطبع ولكن فى الحقائب !

تمر عليك سيدة فى المنزل تحمل حقيبة مثل (صندوق الدنيا) فيها صوف إنجليزى، وحرير فرنسى، وبخور هندى، وسلع تبدأ من زجاجات العطر، إلى سلك الحلل !!

إذن فسياسة إغلاق الأبواب لا يمكن أن تنجح فى مصر، لطبيعتها كمركز لحركة دخول وخروج كبرى.

وهناك سبب آخر يكمن فى أن صفة أقرع ونزهى تنطبق على كثير من المصريين!

لقد استعملنا النظارات (البيرسول) قبل الطلاينة !

نحن شعب نزهى، يملك مزاجا عاليا فى مأكله ومشربه وملبسه، وهذه الطبيعة تتطلب تحركا خاصا لتغييرها.

فأصحاب المزاج قد ينتجون أكثر ممن لا يحفلون بمزاجهم، ولكنهم لا ينقادون لمجرد صدور صيغة أمر تنهاهم عن فعل أو تحبذ فعلا آخر.

فإذا صدر قرار ينص على : أن « يمتنع جميع المصريين من شرب الكازوزة» فلسوف تنشأ على الفور مهنة تهريب (الكازوزة).

بل وسوف يشعر بعضنا أنه يشتهى الكازوزة، ولن يستطيع العمل أو الحياة بدونها!

وسيقل « مزاج » الشعب صاحب « المزاج » ويفشل قرار « المنع » بعد أن ينشأ سوق موازى للكازوزة يبيعها خارج إطار الشرعية !!

□ ولكن هذا السوق الموازى سيبيع السلعة الممنوعة بأضعاف أضعاف ثمنها وهو أمر يقلل المزاج أيضا ؟

■ عندنا فى هذا المجال الكثير من المضحكات، ولكنه ضحك كالبكا.

كل شئ له ثلاثة أسعار لا أعرف لماذا ولا أعرف لماذا ثلاثة ؟ !

فالرغيف أنواع: رغيف رسمى (بقرشين) ورغيف محسن (بشلن) ورغيف (موازى) بعشرة قروش.

وهذا الأخير خارج القانون ومع ذلك فهو يباع ويصنع ويشتريه هؤلاء الذين يضعون تشريعات الرغيف، وتسعيرات الرغيف فإذا سمع أحدهم بأن الرغيف (الموازى) يباع فى منطقة شعبية ركب سيارته على الفور وانطلق إليه يسابق الريح !

والشقق أيضا لها ثلاثة أسعار سعر بالعملة الصعبة وسعر بالعملة المحلية وسعر إذا دفع ثمنها دفعة واحدة!

وحين تتعدد أسعار الأشياء تسقط فكرة السعر ذاتها !

ويصبح سعر الشئ متوقفا على الزاوية التى ينظر منها الفرد إلى الشئ.

وحين تسقط فكرة السعر على المستوى الرسمى فلا معنى لوضعها فى الاعتبار كثيرا عند الكلام عن السلع الممنوعة من الاستيراد فى السوق السوداء (الموازية) بل إن ارتفاع سعرها الجنونى قد يزيد من رغبة المصرى النزهى صاحب المزاج فى اقتنائها واستعمالها !!

عن الملكية سألونى:

□ أستاذ بهجت-ألا يمكن أن تصبح قضية تملك الأرض وزراعتها فى الصحراء قضية من ذلك النوع العام الذى يعود بالفلاح المصرى إلى الارتباط بالأرض مرة أخرى ؟

■ لقد اعتدنا أن نترك المشاكل تتفاقم حتى تصبح ظواهر تستعصى على الحل!

فقد عومل الفلاح المصرى معاملة مدللة فى بداية الثورة، وتمثلت هذه المعاملة المدللة فى رمز عدم إمكانية إخراج الفلاح المستأجر من أرضه.

واليوم بعد ٣٥ سنة من الثورة أصبح المستأجر هو المالك الفعلى، وإذا أراد صاحب الأرض بيعها فلابد أن يقاسمه المستأجر ثمنها.

سقط – إذن – نظام الملكية !!

وتفاقمت الآثار الجانبية لذلك الوضع، حتى أصبح سقوط نظام الملكية قضية تستعصى على الحل !

وفى نفس الوقت – تم ذبح هذا الفلاح– الذى دللناه فى البداية – بالأسعار الجائرة للمحاصيل.

ثم تعالوا نناقش مسألة تملك الأرض فى الصحراء.

أليست هذه المسألة مثلا واضحا لعبثية السلوك المصرى ؟!

يبلغ عمق الطمى فى الدلتا والصعيد من ١٠–٢٥ مترا. والمدهش أننا نبنى منازل وبيوتا فوق هذه الأرض، ثم نذهب لنصلح الصحراء التى لا يوجد فوق رمالها شبر من الطمى، وتكون النتيجة تكاليف هائلة للاستصلاح، ثم نتيجة أقل فى المواصفات من زراعات الوادى والدلتا.

أحمل الإدارة المصرية مسئولية هذا الاختلال لأنها تركت الحبل على الغارب، حتى تفاقمت مشكلة تجريف الأرض والبناء فوقها، ثم بدأت تتدخل لاستطلاح الصحراء، وتمليكها عندما أصبحت ظاهرة التجريف قضية مستعصية على الحل! ثم هل تظنون أن عملية تملك المصريين للأراضى الصحراوية هى مسألة هينة لينة بسيطة يمكن فيها للفلاح المصرى مهما كانت فصاحته أن يفلت من براثن البيروقراطية؟ إن تملك مائة متر فى صحراء مصر الشاسعة، يحتاج إلى مائة ألف إمضاء ومائة ألف يوم وبعدها قد لا يتحقق هذا (الهدف – الحلم) !

هذه البيروقراطية تخلق استحالة معنوية لعدم الإخلال بالقانون، فلو وفرت الإدارة مدنا سكنية بعيدا عن أرض الوادى الزراعية وربطتها بالمواصلات، لتوقف الفلاحون عن البناء على الأراضى الخصبة، ولكنها تطالبهم بالذهاب إلى الصحراء الهو والتوقف الفورى عن البناء فى الأرض التى يعيشون عليها وهو أمر –جد– غريب !

طارق البشرى

تاريخ ، واقتصاد، وقضاء

- لم أجد ارتباطاً مؤسسياً واضحاً بين تيارات الفكر السياسى الإسلامى، وبين حركة شركات توظيف الأموال أو البنوك الإسلامية !

- كتب التاريخ فى بلادنا تعبوية تربوية أكثر منها علمية !

- على دعاة الاقتصاد الإسلامى ألا يقصروا جهودهم على خلاص الفرد من أن يرتكب معصية، وأن يتعلموا أن روح طلعت حرب الاقتصادية تقوم على أساس فكرة الرصيد الوطنى !

- توظيف الأموال يكون فيما يخدم الجماعة السياسية التى تنتمى لها ضد التبعية لأى قوى اقتصادية خارجية !

طارق البشرى...

المؤرخ العتيد للحركة السياسية المصرية فى واحد من أهم المؤلفات التى يمر بها كل دارس لها.

والمستشار بمجلس الدولة.. يدخل ساحة الحوار ليتبادل المواقع طوال حواره معنا...

فهو قاض فى ساحة التاريخ تارة، ومؤرخ فى ساحة القانون تارة أخرى.

وبين الموقفين يضغط معنا على قيمة التطهر السياسى والاجتماعى والوطنى الذى كان سمة تلتصق بالطبقة الوسطى المصرية، ثم غابت هذه السمة وسط اللهاث المجنون خلف المال.. والتجارة فى كل شئ !

وبين الموقفين – أيضا– يضغط معنا على قيمة الاستقلال الوطنى، ويسير بنا فى دروبة ومسالكه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وبين الموقفين كذلك يستصرخ فينا نخوة البحث عن معنى (التاريخ) ومعنى (المؤرخ) وسط ركام آلاف الصفحات التى تعلو الأرصفة لتبيعنا تاريخا من تأليف أصحابها وإبداعهم !!!

فى مسألة الموضوعية !

□ تعرضت مسألة كتابة التاريخ فى مصر لعدة اختبارات، أثبتت أن هذا التاريخ يصاغ وفقا للموقع السياسى لصانعه.. بعيدا عن الموضوعية المفترضة.. إلى أى حد ترى أن كتابة التاريخ الاقتصادى لمصر قد تأثرت بهذا ؟

■ أختلف معك فى المقدمة التى أثبتها حين طرحت سؤالك.

فأنا أتصور أن كتابة التاريخ تمثل حوارا بين الفترة المؤرخة أو الحدث المؤرخ له وبين المؤرخ نفسه.

ثم إنه حوار بين العصر الذى تنتمى إليه الفترة المؤرخة، وينتمى إليه الحدث المؤرخ له، وبين عصر المؤرخ نفسه.

لذلك فإن العمل التاريخى لا يعكس حقيقة لوجه وحيد ثابت نهائى لا يتغير.

المفروض فى العمل التاريخى أن يكتب أكثر من مرة، وأن تعاد كتابته دائما وإلى الأبد ! بحكم تغير أحد طرفى المعادلة التاريخية وهو المؤرخ الذى يقيم الحوار الذى سبق أن ذكرناه.

وهناك عنصر ذاتى فى كتابة التاريخ، ومن المستحيل أن نمنعه، فهذه الأحداث التاريخية تمر عبر إنسان (مؤرخ) يفكر، ويختار المادة، ويقوم بتركيبها وفقا لسياق معين.

ولكن هذا لا يعنى أن التاريخ عمل ذاتى فقط، فاعتبار التاريخ حقيقة واحدة أو وحيدة وثابتة قد يصدق على بعض الوقائع الكبرى أو القطعية فى حدوثها كإعلان حرب كبرى مثلا، أو سقوط نظام شامل.. إلخ . ولا يوجد مثلا من يختلف على أن هناك حربا عظمى قامت عام ١٩٣٩ واستمرت حتى عام ١٩٤٥.

ولكن مثل هذه الحقائق فى التاريخ قليلة، ومعرفتها وحدها لا تقيم بناء تاريخياً

لأن هناك العديد من الوقائع والأحداث التفصيلية غير المحدودة وغير المحصورة، وتلك هى التى تقيم الشحم واللحم والدم للعملية التاريخية أو للكيان التاريخى.

ودلالات هذه الوقائع التاريخية تتنوع وتتراوح أيضا فهى تشكل هامشا كبيرا للخلاف في التقرير وفى التقويم وفى طريقة تركيب المادة التاريخية وترتيب السياق للعملية التاريخية.

وهذه الاختلافات، تكون اختلافات بين مؤرخ وآخر فى نفس العصر، أو بين مؤرخى عصر ما ومؤرخى عصر آخر.

من جهة أخرى فإن المؤرخ عندما يكتب تاريخا فإنه يجمع مادته التاريخيه من مصادرها، ويقيم منها سياقا أو عملية تاريخية مستمرة، وهو يقيم العلة والمعلول بين الأحداث.

عملية التسلسل الزمنى للأحداث عملية موضوعية بحتة، لا يدخل فيها العنصر الذاتى للمؤرخ أو تفكيره لأن هذا مجرد تداعى أزمان، أما الذى يدخل فيه تفكير المؤرخ فهو روابط العلة والمعرفة بين الأحداث.

فحين يرتب المؤرخ الأهداف على أساس والوقائع على أساس أن (هذا أنتج هذا) و (هذا نتج عن هذا) فإن العملية تدخل فيها اقتناعات المؤرخ نفسه، وتدخل وجهته الفكرية وفلسفته ورؤيته للحدث التاريخى.

من جهة أخرى « أحداث التاريخ فيها أحداث كبرى، ومنها ما دون ذلك» .

ووزن الحدث بالنسبة لغيره مسألة تختلف باختلاف الباحثين ويدخل فيها اعتبار وجهة نظر المؤرخ وتقييماته.

□ سيادة المستشار لقد قدمت لى عرضا نظريا متكاملا لحدود تداخل نظرة المؤرخ مع ما يتعرض له من أحداث تاريخية.
ولكن ما لاحظناه فى العقدين الأخيرين فى مصر أن كتابة التاريخ هى مجال يقتحمه البعض متجاوزا الحدود التى رسمتها منذ قليل لتدخل وجهة نظر المؤرخ فى (تركيب أو ترتيب الوقائع) إلى (تخريج أو استنباط للوقائع من الأصل).
هل ترى أن كتابة التاريخ على هذا النحو أضرت بشرط الموضوعية ؟

■ إذا نظرنا إلى الجهد الذى تقوم به أقسام التاريخ فى الجامعات، فأنا أتصور أن الطابع الغالب لهذا الجهد يتفق مع الحدود التى رسمتها.

نحن إذا تكلمنا عن كتابة التاريخ إنما نقصد الكتابات المتخصصة أساسا من الأساتذة المتخصصين.

فإذا بدا لغير هؤلاء الكتابة فيتعين أن يحاسب محاسبة المتخصص، فإذا جاز.. جاز، وإن لم يجز فإنه يكون متسببا فى مشكلة تاريخية بالمعنى العلمى.

أنا أعتقد أن ما تقصده ليس (الكتابات التاريخية) ولكن (المادة التاريخية).

ففى العشر سنوات الماضية أغرق السوق فى مذكرات كثيرة، وهذه ليست عملا تاريخيا، وإنما هى مادة تاريخية، تذهب بعد ذلك للمؤرخين لكى يغربلوها، ويحققوها ويبحثوا نسبية كل حدث منها، ويقابلوا روايات هذه الرواية بروايات أخرى، ويبحثوا قدر مصداقية من رواها، والزاوية التى كان ينظر فيها للأحداث، أو يشارك بها فى الأحداث عندما حدثت كشهادة.

□ وأين تضع كتب المدارس التاريخية.. هل فى خانة (العمل التاريخى) أو فى خانة (المادة التاريخية) ؟

■ هذه الكتب فيها جزء غير علمى، وفيها جزء تربوى، تعبوى يراد فيه تربية التلميذ على جملة من الأفكار التى تخدم أهدافا معينة.

ثم إن اهتمام المدارس بدراسة التاريخ والعلوم الإنسانية عموما لم تعد كبيرة، فهناك قدر- لا بأس به- من الاستهانة من ناحية المدرسة ومن ناحية الطالب بهذا الفرع من فروع الدراسات، وهذا يجعل الطلبة - بعامة- لا يأخذون هذه الدراسات بالجدية الكافية، ولذلك فهى لا تسهم كثيرا فى تشكيل عقلياتهم.

□ وأيهما أكثر فعالية فى تشكيل الذهن العام.. الكتابات التاريخية الأكاديمية المحترمة، أو المادة التاريخية التى تملأ علينا الدنيا الآن فى شكل الكتب أو السلاسل الصحفية ؟

■ الأكثر فعالية .. مسألة تختلف باختلاف الأوقات والأساليب، ولكن عموما الأكثر فعالية هو الأوسع انتشارا !!

وعلى سبيل المثال فإن كتب المتخصصين فى التاريخ تقرأ بواسطة جمهور طلعة أو قراء طلعة ذوى مستوى ثقافى ويريدون أن يعرفوا أشياء كثيرة.

وهناك أيضا القارئ غير الطلعة الذى يكتفى بقراءة الصحيفة حيث تصل له المادة عن طريق الصحفيين.

وهؤلاء الصحفيون أو الإعلاميون هم - فى المفترض- يقرءون أعمال المتخصصين ويعكسونها فى أعمالهم.

وهكذا فإن المعلومات التى تحويها الكتب المحترمة تصل إلى القارئ العادى غير

الطلعة على درجتين من خلال وسائل.

إنما- وبشكل عام- فإن الذى يتداوله المواطن العادى أكثر هو الكتب الواسعة الانتشار التى ليست من الجودة والموضوعية بمكان.

□ لعل اهتمامك بحركة التيار الاسلامى، يدفعنا لأن نطرح أن التشكيلات التى تتبنى الموروث الإسلامى نظرية ومنهاجا للحركة، تتبنى- فيما تتبنى أيضا - ما يمكن اعتباره نظرية اقتصادية تعبر عنها مؤسسات الرأسمالية الإسلامية مثل البنوك الإسلامية أو شركات توظيف الأموال الإسلامية.. هل تتسم هذه النظرية بوجود عناصر ترتبط بالواقع المصرى بما يمثله من تراكم فكرى وقانونى وسياسى قديم أم أنها ترتبط أكثر بمجتمعات تختلف عنا فى درجة النمو الاقتصادى ؟

■ أولا أنا لا أريد أن أتكلم عن مؤسسات أو هيئات بأسمائها، وثانيا أنا لا أجد ولم أجد بعد ارتباطا مؤسسيا واضحا بين تيارات الفكر السياسى الإسلامى وبين حركة شركات توظيف الأموال والبنوك الإسلامية.

قد تعوزنى بيانات، ولكن -حتى الآن- لم أجد هذا الارتباط العضوى.

هناك وعاء فكرى عام تصدر عنه الحركات السياسية الإسلامية، وتحاول المؤسسات الاقتصادية الإسلامية أن تصدر عنه أيضا.

بمعنى أنه تيار عام ينادى بالإسلامية فى التطبيق، وأن تكون نظاما شاملا للحياة وأن تكون مصدرا للشرعية فى شئون السياسة والاقتصاد والأنشطة الاجتماعية

المختلفة، ومن هذا الوعاء الفسيح تظهر تيارات سياسية وتجمعات سياسية، وتظهر أيضا الشركات والبنوك التى تقوم على أساس إسلامى، أو تقول بأنها تقوم على أساس إسلامى.

بهذا المعنى فإن أى مؤسسة- فى هذا المجال- عينية أو ملموسة تتحمل تبعة نشاطها وحدها.

يعنى لا نستطيع أن نحكم على وعاء عام بمسئوليته الشاملة عن أى سلبيات تحدث لمؤسسة ظهرت فى إطاره.

ما لم تكن هناك صلات عضوية بين مؤسسات ومؤسسات، بحيث ننقل تبعة هذه إلى تلك، أو نجعل هناك ترابطا فى التبعة بينهما، فإننا لا نستطيع إصدار مثل هذه الأحكام.

ولذلك حينما نقول أنشطة الاقتصاد الإسلامى، فإن علينا أن نبحثها ليس واحدة واحدة، ولكن أن نبحث وظائفها بشكل عام وأى نشاط تمارسه، وحينئذ يتحمل كل منها تبعته أمام المسئولية الوطنية فى هذا البلد.

□ إلم يكن قيام هذه المؤسسات بدور سياسى إبان المعركة الانتخابية البرلمانية عام ١٩٨٧، أو محاولتها تخليق قوة اقتصادية ضاغطة وداعمة للتيار السياسى الإسلامى، دليلا كافيا على العلاقة العضوية بينهما، وخاصة أن هذا الدور نوقش علانية وفى بعض الصحف ولم تكذبه أو ترفضه ؟!

■ حيث وجدت علاقة عضوية بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية مثلا، فطبعا يتناول هذا مسئولياتها.

ولكن ما أريد أن أقول هو أن الصدور عن موقف أيديولوجى واحد لا يقيم بالضرورة رابطة بين مؤسسات.

أما إذا وجدت هذه الرابطة أو لم توجد فهذه نقطة تتعلق بالعمل السياسى ولا دخل لى بها.

ولكن فكرة ظهور البنوك الإسلامية أو شركات توظيف الأموال ظهرت على أساس دعوة أو إمكانية أن ننشئ مؤسسات لتجميع الودائع وتوظيفها متخطين فى هذا فكرة الربا أو الفوائد كنظام اقتصادى، ومستهدين بفكرة المضاربة والمشاركة فى الأرباح والخسائر فى كل الأحوال، وهذه كانت الفكرة الأساسية، وهذه الفكرة فى حد ذاتها، ومن وجهة النظر الإسلامية فكرة صحيحة، ولا مانع من البحث فيها.

بل– على العكس– مادام الناس يقولون أن الربا حرام، فلابد أن يتم البحث عن نظام اقتصادى يسير بدون ربا.

البحث أذن لازم، وبناء مؤسسات فى هذا المجال قد تخطئ أو تتعثر فى بدايتها مفهوم وهو أمر مسموح به.

ولكن تظل النقطة المهمة هى أن منع الربا من مؤسسات توظيف الأموال أو البنوك هو إبراء للمودع من ارتكاب إثم هو تقاضى الربا، أو يفيد فى بيان أنه يمكن بناء مؤسسات اقتصادية لا تقوم على فكرة الربا.

ولكن يتعين على القائمين بمثل هذا النشاط أن يهتموا بأن يكون نشاط هذه المؤسسات قائما على أساس فكرة الرصيد الوطنى، بمعنى أنه يتعين أن تكون روح طلعت حرب موجودة فى مثل هذا النشاط.

بحيث تصبح هذه المؤسسات موجودة وقائمة ليس فقط لتمنع نشاطا محرما لدى الأفراد، أو لمجرد خلاص الفرد من أن يرتكب معصية، ولكن لتضع نصب أعينها أنها تجمع رؤوس أموال كبيرة وعليها تبعة توظيف رؤوس الأموال هذه فيما يخدم

الجماعة السياسية التى تنتمى إليها ضد التبعية لأى قوى اقتصادية خارجية، ومن أجل الاستقلال السياسى والاقتصادى لجماعتها.. وهذا ما أسميه روح (طلعت حرب).

فى مسألة الشخصية المصرية !

□ من وجهة نظرك كمؤرخ .. كيف تأثرت الشخصية المصرية بالتغيرات الاقتصادية- الاجتماعية الحادة فى الستينيات والسبعينيات ؟

■ تأثرت – فيما أتصور – بما تتأثر به الشخصية الوطنية التى عايشت انتكاس مشروع وطنى، وما يجرجره عليها ذلك من انتكاس آمال وأحلام ورؤى لمستقبل قريب.

وإذا تأملنا فئة المهنيين فى المجتمع وقارنّا وضعها بين ١٩٥٠ و ١٩٨٥، نجد اختلافات شديدة فى هذه الفئة بين التاريخ الأول والتاريخ الأخير.

كانت هذه الفئة.. فئة المهنيين (وهى فئة من فئات الطبقة الوسطى فى المجتمع) تحمل علما وتحمل خبرة، وتحمل مهنا، وهى أكثر الفئات التى يمثل فيها المثقفون، وأكبر نسبة من النخب الاجتماعية تظهر منها، ومنها يتكون جهاز الدولة، ومنها تتكون أجهزة الإدارة لأى مشروعات اقتصادية أو سياسية ولأى كيانات اقتصادية أو سياسية لها وزنها.

ولهذا كان مهما للغاية أن تراقب هذه الفئة- وترصد التغيرات فى تصوراتها أو فى سمات الشخصية الوطنية فيها.

عام ١٩٥٠ كانت الغالبية فى هذه الفئة أكثر التصاقا بالمثل التى ترتبط بقضية

الاستقلال الوطنى ونهضتها، وكانت أكثر رشدا فى سلوكها وتصرفاتها فى حياتها المعيشية، وكانت أكثر نقدا للتبرج وللترف الذى تحيا فيه الطبقات العليا، وكانت تتسلح بالتطهر الذى يبعدها عن هذه الطبقات العليا، وكانت أكثر ولاء للروح الجماعية وأكثر بعدا عن الحلول الفردية للمشاكل وكانت أقل طموحا للسفر إلى الخارج.

□ سألتك عن الفروق بين سمات الشخصية الوطنية فى الستينيات والسبعينيات فكلمتنى عن الخمسينيات ؟

■ الستينيات مرتبطة بالخمسينيات، والسبعينيات مرتبطة بالثمانينيات، الصورة أكثر تركزا فى الطرفين (الخمسينيات والثمانينيات) ولذلك فقد زدت عشر سنوات على طرف الستينيات وزدت عشرا على طرف السبعينيات لكى أعطى صورة أكثر وضوحا.

فى مسألة الالتزام القومى والطبقة الجديدة !

□ ما هى حدود الالتزام القومى المفترض بين كل القوى السياسية فى النظام الاقتصادى المصرى ؟

■ بشكل عام .. أتصور أن حدود هذا الالتزام تكون فى وضع أسس للبناء الاقتصادى، والسياسات الاقتصادية التى تستهدف دعم الاستقلال الاقتصادى، وتشكل قاعدة اقتصادية للاستقلال السياسى، وتكون فى حرية الإرادة الوطنية التى تشكل أساسا للنهوض الاجتماعى العام.

وفى الخمسينيات كانت البدايات بالنسبة لنا هى التصنيع لأننا كنا مطمئنين إلى أن الزراعة تكفى مؤونة هذا البلد وكنا مدركين لأن الاقتصار عليها سيوقعنا فى التبعية للغرب واستمرارها.

اليوم حينما نبحث عن البدايات سنجدها فى الواقع– من نقطة أكثر تخلفاً، فقد أصبح عندنا مشكلة (تبعية وعدم تبعية) حتى فى شأن الزراعة، فنحن اليوم نعيش أزمة أننا يجب أن نطمئن إلى قوت هذا البلد حتى نستطيع أن نتكلم عن الاستقلال ورفض التبعية.

أصبح علينا أن نتدارك الفجوة بين احتياجنا لقوت اليوم وبين قدرتنا على إنتاج هذا القوت.

□ لماذا تتسم الطبقة الثرية الجديدة فى مصر بالانفصال عن الوطن ،وتنزع إلى نقل نشاطها الاقتصادى، وفاعليتها الاقتصادية خارج حدوده، أو تمارس داخل هذه الحدود ما يعد خروجا على القانون وعلى الالتزام القومى ؟

■ يخيل إلى أن الأثرياء الذين تتكلم عنهم أو تشير إليهم يواجهون منا علامة استفهام كبرى، هى: من أين أتت ثرواتهم ؟ من أى نشاط اقتصادى؟

اهتمامهم بأن يستثمروا فى الخارج يمكن احتسابه اهتماما تأمينياً لأنهم لايضمنون استمرار الأوضاع فى مصر بطريقة تؤمن طموحهم المالى والاقتصادى.

ولكن كل هذه أهداف تفصيلية وصغيرة، ونقدر عليها.

إنما المشكلة الأساسية فى هذا الموضوع هى: من أين أتت هذه الثروات؟

لم تأت فى الغالب من أنشطة إنتاجية زراعية أو صناعية، والغالب منها أتى من

نشاط تجارى واستيرادى، وبالتالى فقد نشأت هذه الطبقة مرتبطة بالمؤثرات الخارجية وعلاقتها بالخارج علاقة حياة !!

□ هل ترى أن الفعاليات الاقتصادية للمجتمع المصرى الآن يسيطر عليها هؤلاء تماما ؟

■ بالطبع لهم تأثيرات كثيرة على الاقتصاد وهم الأعلى صوتا فى ساحة الاقتصاد.

□ هل تأملت التعبيرات السياسية عنهم.. إن لم يكن فى شكل الحزب ففى شكل جماعة الضغط مثلا ؟

■ دائما نجد أن كل قوة اجتماعية تبحث عن وسائل ضغط، سواء كانت قوة أصحاب الثروة الكبيرة، أو أصحاب الثروات الصغيرة، أو العمال، أو المستأجرين، أو ملاك الشقق القديمة، أو ملاك الأراضى .. كل قوة لها وسيلة ضغط ما تستطيع بها أن تضغط على القوى الأخرى لمصلحتها.

ولكن المهم ليس الضغط وإنما القنوات التى يمارس من خلالها هذا الضغط.

القنوات التعبيرية التى يمارس منها الضغط لم تؤسس بعد تأسيسا منضبطا.

المجتمع تشكل تشكلات كثيرة خلال عشرات السنين الماضية، وتعددت تشكيلاته وأوضاعه، وأعيد تشكيل بعضها من جديد فأنتج هذا نوعا من أنواع القلق والاضطراب فى حال المؤسسات بحيث لم تعد لدينا مؤسسات معينة استقر لها وضع التعبير عن قوى معينة تمارس الضغط.

□ **هذا من حيث (قنوات) التعبير فماذا عن (نوع) التعبير ؟**

فحينما تكلمنى عن أصحاب المنازل فإن هؤلاء حينما يكونون وسيلة ضغط ما لتشكيل القرار السياسى بالرأى أو لتشكيل القانون بالرأى، إنما يفعلون ذلك- فى الواقع- فى المجال الذى تمس فيه مصالحهم مباشرة، يعنى فيما يتعلق بالإسكان مثلا مباشرة.. أما جمعية رجال الأعمال -مثلا- فحين تكون وسيلة ضغط للمشاركة فى تشكيل القرار السياسى بالرأى فإن مجال ممارستها للضغط يتسع دون حدود ليشمل الاعتراض حتى على حق كاتب سياسى فى النشر والتعبير بالصحف القومية... وهذا أمر جد مختلف.

فقط مسألة بعد نظر ؟

■ هم فى هذا أبعد نظراً !!

هو بعد نظر يدرك المصالح المباشرة وغير المباشرة لجمعية رجال الأعمال.

وهذا تعبير عن مصالحها من جهة، ومن جهة أخرى تعبير عن القوى التى ترتبط بها كما كنا نتكلم منذ قليل.

فى مسألة التشريع !

□ **هل أسهمت الفوضى القانونية والتشريعية فى تشكيل وتكريس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحالية ؟**

■ أعترض هنا على تعبير (فوضى قانونية وتشريعية) حيث يبدو منه كما لو كانت

هذه الفوضى القانونية والتشريعية هى مصدر فوضات أخرى..

المسألة ليست كذلك.

بالعكس.. القانون نظام للشئ وتعبير عن نظام ما أو تعبير عن تنظيم ما.

الموجود ليس فوضى، وإنما اضطراب نتج -تاريخيا- عن ممارسات الثلاثين عاما الماضية، فقد جربنا فيها ثلاثة نظم اجتماعية، واحد فيما قبل الخمسينيات، والآخر فى الخمسينيات والستينيات، والآخر فى السبعينيات وما بعدها.

وقبلما يتم تشكيل أى منها كان ينقض ويقام غيره، وهذا يحدث اضطرابا شديدا فى الأبنية والكيانات العليا فى المجتمع، وهو ليس اضطرابا مؤسسيا فقط فى الأبنية التنظيمية إنما فى بلورة التحددات الاجتماعية التى كانت متشكلة فى إطاره وتنمو على أساسه، وتتبلور على أساسه، فأصبح هناك نوع من الإطار الاجتماعى المطاط، الذى أثر على جميع المؤسسات، كما أثر على اضطراب أنماط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الناس، وقد انعكس هذا كله على الكيان القانونى.

الأمر الآخر أن هذه التغيرات الشديدة كانت تقتضى على مستوى المؤسسة، تغييرا فى الأبنية المؤسسية بشكل مستمر.

المشكلة ليست فى التشريعات، ولكن فى عدم استمرار السياسات.

ثم أن تنقض نظاما وتضع نظاما آخر، يبدو لى أنه مستحيل أن يجرى هذا فجأة ومرة واحدة.. إنما لابد أن يحدث نوع من التعايش بين النظامين لفترة، وبغير هذا لا يمكن أن يحدث الانتقال لأن هناك أشياء لا تتغير إلا على المدى الطويل مثل عادات الناس وتفكيرهم .. إلخ.

هذا اللون فى طرق الانتقال الذى نتبعه يؤدى إلى ظهور نوع من الازدواج والثنائيات بل والثلاثيات فى النظم والأوضاع الاجتماعية.

فقد أصبح عندنا نتف من أنظمة مختلفة تتعايش أو تتضارب مع بعضها البعض.

وتأثير ذلك على النظام القانونى أثمر صعوبة وضع قاعدة واحدة بمواجهة أشياء تأخذ وضعا واحدا بالنسبة لهذه القاعدة، إما تقييدا لها فى نشاط، أو إفساحا لها فى نشاط أو إفادة لها، أو إضرارا بها.. أصبح ذلك من الصعب جدا.

وعلى سبيل المثال حينما تأتى لتضع قاعدة لشئ بسيط مثل إيجارات المساكن ستجد نفسك مجبرا على مراعاة أوضاع غريبة جدا، فهناك فئة المستأجرين الذين حصلوا على عقاراتهم عام ١٩٤٤، وفئة المستأجرين من عام ١٩٥٢ وفئة المستأجرين من ١٩٦٥، وهكذا ستجد ثلاث أو أربع أو خمس فئات كل منها يختلف فى وضعه.

كذلك قوانين الضرائب والجمارك.. وأنا هنا أتكلم عن المجالات القانونية النوعية المحدودة، ناهيكم عن المشاكل العامة.

نخلص من هذا إلى أن المسألة ليست فوضى فى قانون التشريعات، وإنما تضارب فى البيئة الاجتماعية نشأ عن تعدد الأنظمة واختلاطها.

□ (عصر القاضى) هو سمة حالية للنظام السياسى المصرى، فهل تحتاج الأوضاع الحالية مع تفاقمها واستفحالها إلى مواجهة القانون لها فقط أم أن الأمر بدا يحتاج إلى إجراءات استثنائية ؟

■ ما تسميه (عصر القاضى) أثر على الأوضاع السياسية التى تؤثر الالتزام بقدر ما، أو بقدر لا بأس به من وجود الاستقرار والثبات فى الأوضاع.

وفى مثل هذه الظروف تبدأ الأوضاع القانونية فى الاستقرار بحيث يصبح هذا العصر -بحق- هو عصر الاستقرار.

وبالطبع لا أستطيع أن أقول أن تجميد الحاضر مفيد، لأن الحاضر يتضمن أشياء كثيرة جدا تحتاج إلى تغييرات لصالح استقلالنا ونهضتنا، إنما بمراعاة ما يستوجبه هذا الحاضر من تغييرات مفيدة لهذه الغايات فإن سمة الاستقرار مطلوبة فى الأوضاع الاجتماعية، ولذلك أنا لا أجد أن المواجهات الاستثنائية ستفيدنا.

□ عصر القاضى - مثلا - لم يستطع أن يمنع كوارث كثيرة أضرت بالأمن الاقتصادى والاجتماعى فى مصر، وأنا أتصور أن هذه الامور ضارة بالاستقرار أكثر من أى إجراء استثنائى ؟

■ وضعت تحفظا فى كلامى فقد قلت « مع ملاحظة ما يوجبه الحاضر من تغيير تستلزمه ظروف الاستقرار ».

وعموما فالمواجهة الاستثنائية ستؤتى من المشاكل أكثر مما تحل وستكون آثارها ذات أضرار كبيرة.

□ هل القانون كاف إذن ؟

■ القانون والإجراءات السياسية معا.

فليس القانون فقط هو الذى يحتاج إلى استقرار، ولكن الإجراءات السياسية أيضا.

تأخذ إجراءاتك وتعبر عنها بالقوانين، وتشكل المؤسسات التى تضبط العمل وتشرف عليه بشكل جيد وبوضوح فى رسم السياسات وتقريرها، وبصرامة التنفيذ،

وهذا لا يحتاج إلى إجراءات استثنائية.

ما أقوله يحتاج لرسم سياسات واقعية اقتصادية واجتماعية، ويحتاج إلى خبرات اقتصادية واجتماعية تحدد السياسات المطلوبة، ثم يأتى القانون بعد ذلك ليتوج هذه العملية بتقنين أحكامها لتصبح التعبير التنظيمى عما اتخذت من سياسات.

ولا تكفى الحلول القانونية العقابية للمسائل الاقتصادية - الاجتماعية فى هذا الإطار.

فعندما تأتى لتمنع البيع بأكثر من التسعيرة الجبرية وتضع عقاب الحبس لمن يبيع بأكثر من التسعيرة، فإن ذلك لا يأتى إلا بعد أن تكون قد وفرت القدر الأمثل من السلع ليغطى الطلب فى سوقك الاقتصادى ويغطى الاحتياج لسلع معينة.

إنما لا يمكن أن يكون العقاب وحده هو أساس معالجة مشكلة اقتصادية.

الفهـــرس

الصفحة

رقم الإيداع : ١٠٤٣٨ / ١٩٩٢

طبع بدار نوبار للطباعة

فى هذا الكتاب :

- حكم العسكر ، وحكومة الأمر الواقع !
- الحكومة الدينية . وتأجير حزب العمل للإسلاميين !
- حزب الوفد أتوبيس الأخوان للبرلمان !
- ليس فى الإسلام حكومة دينية ، ولن تكون حكومتنا للمشايخ !
- لماذا الفتور بين الإخوان المسلمين وجماعة الترابى ؟
- يوم يصبح لدينا رجل دين هل نكون خرجنا على المفهوم الإسلامى ؟
- لماذا ينشغل الناس بالحدود ولا ينشغلون بالتوبة التى تسقط الحد ؟
- تطبيق الشريعة الإسلامية شعار أسىء فهمه كما أسىء استخدامه .
- التصادم بين ثورة يوليو والاخوان أحدث عاهة مستديمة عند الطرفين !
- التطرف هو الطريق المضمون لفشل المتطرفين .

